الشعب
ech-chaab
يومية إخبارية وطنية تأسست في 11 ديسمبر 1962

ISSN 1111-0449 | الأربعاء 07 شعبان 1438 هـ الموافق لـ 03 ماي 2017م | العدد: 17326 | الثمن 10 دج | الموقع الإلكتروني www.ech-chaab.com | france prix 1 €

رسالة رئيس الجمهورية في اليوم العالمي لحرية الصحافة

يحق للجزائريين والجزائريات أن يفتخروا بتنوّع إعلامنا المكتوب، المرئي، المسموع والإلكتروني

ص 02

افتتاحية

في خدمة الشعب والوطن

بقلم: السيدة أمينة دباش

وقفة ترحم في هذا الثالث ماي على أرواح شهداء مهنة المتاعب بساحة الحرية، يستخف بها للأسف بعض الزملاء !

ما أتعس الذين يتنكرون لأصولهم المهنية ! من أين تخرج هؤلاء الصحافيون الذين يشتغلون في وسائل إعلامية خاصة داخل وخارج الوطن؟ أين بدأوا مشوارهم المهني؟

كلنا نعلم أنهم بنات وأبناء المدارس والجامعات الجزائرية، مارسوا مهنتهم في الصحافة العمومية مكتوبة أو سمعية بصرية.

المسألة مسألة اختيارات.

كلنا مع مبدأ حرية التعبير لا أحد يستطيع جرنا لانتقاد من كان خيارهم مغايرا لمواصلتنا للعمل في الصرح العمومي.

كل الذين يشتغلون في الإعلام الخاص أو الحزبي أو التابع لمؤسسات معينة هم زملاؤنا، بل إن بعضهم أعز أصدقائنا، فلا ملابسات إذن ولا مزايدات في هذا الشأن.

اللوم ليس على الزملاء فقط بل على مسؤولين كبار، منهم وزراء يفضلون في تعاملهم عناوين خاصة على حساب العمومية التي رافقت مختلف مراحل تطور الجزائر، وإيصال صوت الشعب والدولة معا يعد أولى رسائلها. ألم يقل رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في بداية عهداته ما معناه : إن الذي يريد نقل انشغالاته، عليه بالتوجه إلى جريدتي «الشعب»و«المجاهد».

شراء الذمم وللأسف يطال ميدانا ذا مبادئ «مقدسة».

يعمل الإعلام العمومي وفقا للأخلاقيات المهنية دون قذف أو شتم ، بعيدا عن أساليب التهويل ، التجريح والإثارة.

إنه خزان لكفاءات وقدرات مهنية تستند في أدائها على المعلومة الموثوقة والمصادر الإخبارية المؤكدة وموارد تمويله واضحة للعيان.لكنه في حاجة إلى عناية واهتمام ودعم حقيقي.

تفاديا لأي ركود وجمود وتماشيا مع التطورات التكنولوجية الحديثة وخطر زوال الورقية مثلما حدث لأكبر صحف في الخارج، عمل مهنيو العمومي على إنشاء جرائد إلكترونية، حاريصين على الخدمة العمومية ناقلين الأخبار الجوارية والمؤسساتية معا باحترافية ومسؤولية.

معاناة الصحافة المكتوبة بالخصوص، تأتي من ازدواجية وضعيتها، فهي من جهة مؤسسات اقتصادية تعامل وتحاسب على تسييرها كمؤسسة اقتصادية بحتة كتلك المنتجة لأية سلعة استهلاكية رغم أن موردها الأوحد هو الإشهار الذي تقلص جرّاء الأزمة، وتعامل كمؤسسة ذات رسالة سياسية حساسة لا تتسامح مع أي خطأ.

نحتفي باليوم العالمي لحرية التعبير والصحافة الذي يصادف حدثا انتخابيا نواصل ككل مرة تغطيته، أوفياء لخطنا الافتتاحي في خدمة وطننا رافضين أن نكون في واد ودولتنا في واد آخر، حريصين على استكمال صرحنا الديمقراطي، كما أوصانا به رئيس الجمهورية في رسالته بهذه المناسبة.

3 ماي — اليوم العالمي لحرية التعبير و الصحافة

الإعلام العمومي والأداء المهني

ثبات على النهج الوطني دون متاجرة بمشاكل المواطنين

ص04

ضيف الشعب

الدكتور محمد هدير:

حصن السيادة الوطنية يحتاج إلى دعم مالي ضروري

تصوير: ع. تيليوة

الإعلام العمومي مثقل بالمهام وعدم إدراك دوره الاستراتيجي

ص 07/06

الشعب الدبلوماسي

الأطماع السياسية المغربية تسقط في مجلس الأمن

دعوة صريحة لاستئناف المفاوضات مع جبهة «البوليساريو»

ص 13/12/11

بمبادرة من المنظمة الوطنية للصحافيين

دورة في كرة القدم بمركز تحضير الفرق الرياضية العسكرية

ص 24

رسالة رئيس الجمهورية في اليوم العالمي لحرية الصحافة

يحق للجزائريين والجزائريات أن يفتخروا بتنوّع إعلامنا المكتوب، المرئي، المسموع والإلكتروني

■ الإرتقـــاء بالإعـــلام ليـــدلي بدلـوه في التنميـــة وتعميـــم الحـس المـــدني والمواطنـــة

■ الحفـــاظ علـــى استقرار الجزائـــر وتوعيـــة المواطنين بمخاطـــر الإرهـــاب والمؤامـرات

وجّـه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، يوم الثلاثاء، رسالة بمناسبة إحياء اليوم العالمي لحرية الصحافة هذا نصها الكامل:

«بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

أيتها السيدات الفضليات أيها السادة الأفاضل

في مثل هذه المناسبة، لا يليق الخوض في الحديث إليكم دون الوقوف وقفة العرفان والامتنان لأولئك الصحافيين الجزائريين الذين رافقوا ثورتنا المظفرة، مناضلين بأقلامهم وبأصواتهم وأفلامهم التي شحذت عزيمة شعبنا طيلة كفاحه من أجل استقلاله عبر جريدة المجاهد التاريخية وجريدة المقاومة وصوت الثورة الجزائرية من إذاعات تونس والقاهرة والناظور بالمغرب الشقيق.

لقد كانت مساهمة تلكم الأصوات وتلكم الأقلام وتلكم الأفلام في كفاحنا من أجل الاستقلال، أداة قوية لجلب قدر من المؤازرة والتعاطف والدعم والمساندة لقضيتنا الوطنية تجاوز نطاقه البلدان الشقيقة والصديقة التي وقفت إلى جانبنا في كفاحنا بكل الوسائل.

وعلى سنّة الرعيل الثوري من إعلاميينا، ناضل رجال ونساء إعلام الجزائر المستقلة نضالا يستحقون عليه تحية التقدير والإكبار، إذ ساهموا بنصيبهم في بناء دولتنا المستقلة طوال عقود من الزمن.

أجل في جزائر اليوم، التي تزخر بقرابة مائتي جريدة وشتى القنوات التلفزيونية، يجب ألا ننسى ما كان مطلوبا من مهنيي الإعلام الذين كانوا قلائل في بلادنا لتشغيل الإذاعة والتلفزيون بعد رحيل المستعمر وإعطاء انطلاقة قوية لوكالة الأنباء الجزائرية.

أجل يجب ألا ننسى اليوم كل ما كان مطلوبا من الإعلاميين رجالا ونساء، من جهود وتضحيات في غضون السنوات الأولى بعد استقلالنا لكي يتكفلوا بإيصال الأخبار واستنهاض الهمم عبر ربوع بلادنا المترامية الأطراف وهي مساهمة كان لها، على قلة الإمكانيات المادية والبشرية، مفعول له بال في إنجاح الشروع في إعمار البلاد في مختلف المجالات.

مهمة زرعت الأمل في انتصار الجزائر

أيتها السيدات الفضليات أيها السادة الأفاضل

وأنا أخاطبكم حول المسيرة الحافلة التي قطعتها منظومتنا الإعلامية، أترحم بخشوع وإجلال على أرواح شهداء الواجب الوطني من رجال ونساء الإعلام الذين بلغ عددهم أكثر من مائة (100) شهيد، راحوا ضحايا الإرهاب الهمجي المقيت، لا لسبب سوى لقيامهم بمهمتهم الإعلامية؛ مهمة زرعت الأمل في انتصار الجزائر واستعادة عافيتها؛ مهمة أكدت للعالم أن الشعب الجزائري، رغم أنه كان في شبه عزلة يكابد ويلات المأساة الوطنية، شعب حريص كل الحرص على أمن واستقرار بلاده وعلى إعمارها وتنميتها، شعب تمكن فعلا من تضميد جراحه ولمّ شمله بفضل المولى جل وعلا وبفضل جنوحه إلى سياسة الوئام والمصالحة الوطنية.

يحق للجزائر أن تعتز اليوم بما قطعته من أشواط في مجال الإعلام وحرية التعبير. إنها أشواط نسجل فيها تواتر التخرج السنوي لدفعات من بنات وأبناء وطننا في سائر اختصاصات الإعلام. إنها أشواط تميزت كذلك بوضع نصوص تسوغ حرية التعبير وحقوق الصحفيين والمواطنين في إعلام مهني وما الدستور المعدل الذي تمت المصادقة عليه السنة الماضية إلا شاهد على ذلك.

كما يشهد على نفس الاتجاه تعديل التشريع الجزائي ليصبح خاليا من أي حكم يعاقب مهنيي الإعلام بحرمانهم من الحرية.

مسؤولية الارتقاء بمهنة الصحافة لا تقع على عاتق الدولة وحدها

لا غرو أن مسؤولية الارتقاء بمهنة الصحافة إلى درجات أعلى من الاحترافية، لا تقع على عاتق الدولة وحدها؛ ذلك أنه يتعين على المؤسسات العامة والخاصة، المخول لها التي تشرف مباشرة على عمل الصحفيين، أن توفر لهم المناخ المواتي، بعيدا عن أي ضغط. كما عليها أن تعمل على مراعاة كل القوانين التي تحكم وتضبط قواعد المهنة، مع الالتزام بملاحظات وتوصيات كل من سلطة ضبط السمعي البصري وسلطة ضبط الصحافة المكتوبة حين يتم تنصيبها.

هاتان الهيئتان نراهن عليهما في متابعة الخطاب الإعلامي ومرافقته، بما يحفظ البلاد من كل استغلال سياسي أو حزبي ضيق وبالشكل الذي يضمن أن تبقى مكونات شخصية الشعب الجزائري رصيدا ثقافيا واجتماعيا مشتركا في منأى عن الصراعات والخلافات السياسية. ومن ثمة مافتئنا نحبذ أن يتسم الخطاب الإعلامي بالهدوء والرزانة والاتّزان، خاصة ونحن في هذه المرحلة من تاريخ بلادنا نسعى إلى طيّ المسافة نحو تعزيز مكتسباتنا الديمقراطية من خلال تجديد تركيبة مجلسنا الشعبي الوطني وبعده مجالسنا الشعبية المحلية.

يحق للجزائريين والجزائريات أن يفتخروا بتنوع مشهد إعلامنا المكتوب والمرئي والمسموع والإلكتروني الذي وصلت إليه الجزائر والذي يجعلنا، رغم الانتقادات المجحفة التي تأتينا من بعض الأصوات المغرضة في الخارج، جديرين بأن نكون حقا في طليعة الإعلام وحرية الإعلام في فضاءاتنا الإسلامية والعربية والإفريقية.

ولكن هذا لا يسوغ لنا أن نغترّ بالمشوار الذي قطعناه في مجال حرية الإعلام، وإن كنا نعتز به أيّما اعتزاز، بل لا مناص من مواصلة الجهود لامتلاك الخبرة العالية التي لا تأتي إلا بطول الممارسة والتجربة وبالمعرفة التي ليس لها حدود. فالذي اكتسبناه ما يزال في حاجة إلى المزيد من الإنضاج. كما أن الظروف التي تعمل فيها أسرة الإعلام ما تزال في حاجة إلى التحسين لكي تصل إلى ما يضمنه القانون من حيث حقوقهم الاجتماعية.

تبصر ويقظة لاستكمال بناء الجزائر الحديثة

أيتها السيدات الفضليات أيها السادة الأفاضل

في مثل هذا اليوم، يملي عليّ الواجب أن أخاطب أسرتنا الإعلامية من حيث أنها كانت ولا تزال شاهدة على النقلات السياسية والتحولات الديمقراطية التي حققتها الجزائر وعليمة بما يدور حولنا ويتهدد أمننا واستقرارنا وأهيب بها أن تكون على قدر عال من التبصر واليقظة وهي تسهم بنصيبها في مسعى استكمال بناء الجزائر الحديثة والوصول بالصرح الديمقراطي إلى مداه الأرقى، على ضوء القيم والمثل والحقوق والواجبات التي جاء بها الدستور المعدل. ذلك أن المرافقة الإعلامية الحيادية الموضوعية النزيهة التي يحدوها الوعي والضمير المهنيين، من شأنها أن تعزز عمل المؤسسات المنتخبة التي تعتبر حجر أساس في كل عملية ديمقراطية سليمة القصد والممارسة.

توفير المناخ لعمل الصحافيين بعيدا عن أي ضغط

إن ميدان الإعلام والاتصال هو من أهم فضاءات المنافسة ومحاولة الهيمنة في عالمنا المعاصر. ومن ثمة فإن جهد الجزائر لترقية إعلامها، إنما هو لإثبات وجودنا الحضاري والسياسي في عهد العولمة التي لا ترحم وخدمة لمصلحتنا الوطنية.

من أجل ذلك، ما انفكت الدولة الجزائرية تعمل على تمكين الصحافة من الاضطلاع بدور محوري في مسار تنميتنا بحيث تصبح فاعلة متفاعلة مع مختلف البرامج التنموية. ولذلك لا مناص من مواصلة الجهود المادية والمعنوية الرامية إلى الإرتقاء بدور الإعلام إلى مراتب أعلى، بحيث يدلي بدلوه هو الآخر حسًّا ومعنى في التنمية الشاملة للبلاد ولا يقتصر دوره على نقل الخبر ونشره فحسب وإنما يتعداه إلى صنع الرأي العام بكل مسؤولية وإخلاص وتفان وتعميم الحس المدني وقيم المواطنة.

إنه لزام أن يتسع أفق الإعلام الجزائري ويرتقي بحيث يصبح أكثر فأكثر إعلاما مواطنا يسهم في بناء سدّ منيع يصد كل خطر يتهدد الوطن والمواطن وفي الحفاظ على المكتسبات السياسية والبناء الديمقراطي الذي دفعت الجزائر في سبيله الآلاف من الشهداء والضحايا.

تغذية التعايش حول رهانات العولمة

أيتها السيدات الفضليات أيها السادة الأفاضل

إنني كلي ثقة في أنكم رجالا ونساء على اختلاف مشاربكم وتوجهاتكم السياسية، تغارون، مهما كانت الأحوال والظروف، على وطنكم وتحرصون على استقراره وتقدمه، لأنه ما لكم من وطن سوى الجزائر وليس لأيّ منكم مستقبل زاهر خارج الجزائر.

من حقكم سياسيا أن تكونوا في صفّ الأغلبية أو من أنصار المعارضة وهو حق مشروع نصّ عليه دستورنا بصريح العبارة؛ حق وليد كفاحنا من أجل الاستقلال وجهدنا من أجل بناء ديمقراطية تعددية.

ففي كنف هذا التنوع للآراء والأفكار الذي هو سمة العناوين ومصادر الخبر في بلادنا، أستنهض حسّكم الوطني لكي تسخروا مهاراتكم واحترافيتكم من أجل تقديم خدمات نافعة مفيدة لشعبكم ودولتكم.

أناشدكم أن تراعوا دوركم في الحفاظ على استقرار الجزائر ووحدتها والاستمرار في توعية المواطنين بمخاطر الإرهاب وحيال كل الأزمات التي تحيط بنا والمؤامرات التي قد تدبر ضد بلادنا.

وأهيب بكم أيضا، أن تسهموا في الحفاظ على هويتنا الوطنية الإسلامية العربية الأمازيغية؛ هوية علينا جميعا أن نضعها في مأمن من أيّ محاولة لتلويثها أو استعمالها ضد وطنكم الجزائر الواحدة الموحدة.

أهيب بكم أيضا معشر أعضاء أسرتنا الإعلامية الأفاضل، أن تغذوا النقاش حول الرهانات الاقتصادية التي تفرضها العولمة على جميع شعوب المعمورة. إن أي مجتمع مدرك للحقائق الاقتصادية والاجتماعية السائدة في بلاده ومطّلع على ما هي عليه في العالم، هو مجتمع يمكن له التجنّد، عن علم ودراية، للعمل والبناء والتشييد لكي يلتحق بركب المجتمعات المتقدمة.

وفي هذا اليوم المشهود، اليوم العالمي لحرية الصحافة، أهيب بكم بوجه خاص أن تتمسكوا بمُثُل مهنتكم السامية وقيمها وقواعدها؛ مهنتكم التي تظل، حتى وإن كانت مهنة لا تخلو من المتاعب، مهنة شريفة ما دامت متمسكة بوصف الحقيقة ونقلها بأمانة للناس ولا أحسبكم إلا عند حسن ظنّ شعبكم أهل صدق وأمانة.

هذا ولا أختم رسالتي هذه دون أن أهنّئكم بعيدكم العالمي هذا وأهنّئ الشعب الجزائري بإعلامه المتوثب إلى بلوغ أرقى مراتب الاحترافية وإلى جعل الجزائر تباهي به الأمم».

الشعب
يومية وطنية إخبارية تصدر عن المؤسسة العمومية الاقتصادية (شركة ذات أسهم)
رأس مالها الاجتماعي: 00. 000.000. 126 دج
39 شارع الشهداء الجزائر
البريد الإلكتروني: info@ech-chaab.com / الموقع الإلكتروني: http.//www.ech-chaab.com

الرئيسة المديرة العامة
مسؤولة النشر
أمينة دباش

مدير التحرير
فنيدس بن بلة

التحرير
التحرير: 60.67.83 (021)
الفاكس: 60.67.93 (021)

أمانة المديرية العامة
الهاتف: 60.69.55 (021)
الفاكس: 60.70.35(021)

الإدارة والمالية (021) 60.70.40

■ ملاحظة:
المقالات والوثائق التي ترسل أوتسلم للجريدة لا ترد إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر ولا مجال لمطالبة الجريدة بها

لإعلاناتكم اتصلوا بالقسم التجاري: تلفاكس: 73.60.59 (021)
السرعة والجودة

المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار
1 شارع باستور. الجزائر
الهاتف: ....73.71.28(021)
73.76.78(021)
73.30.43(021)
الفاكس: ...73.95.59(021)

تطبع بالمؤسسات التالية: الوسط: مطبعة S.I.A الغرب: شركة الطباعة S.I.O الشرق: شركة الطباعة S.I.E الجنوب: S.I.A مطبعة ورقلة مطبعة بشار: S.I.A

سلال يشرف على إحياء الذكرى 55 لاعتداءات "أو.آ.أس" ضد عمال ميناء الجزائر

استذكار أمجاد وبطولات العمال... وإلتزام الواجب المهني مثل الأسلاف

أشرف الوزير الأول عبد المالك سلال، أمس، على إحياء الذكرى 55 المخلدة لأرواح الجزائريين ضحايا اعتداءات المنظمة الإرهابية السرية، بتاريخ 2 ماي 1962 وهم يتهيّأون للالتحاق بعملهم داخل الميناء. وقد تم وضع إكليل من الزهور أمام النصب التذكاري بالمدخل الرئيسي لميناء الجزائر. حضر مراسم إحياء الذكرى وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي محمد الغازي، الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين، الأمين العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين سعيد عبادو وممثلو ميناء الجزائر والسلطات العسكرية.

سهام بوعموشة

في هذا الصدد، قال المدير العام لمؤسسة ميناء الجزائر العربي محمد، إن هذه الذكرى الأليمة تبقى راسخة في أذهان الأجيال للتأكيد على تضحيات وإلتزام عمال ميناء الجزائر بتطلعهم لفجر الحرية والاستقلال وتجندهم المستمر والدءوب لخدمة الوطن وترسيخ قيم النضال المنبثقة من روح بيان أول نوفمبر 1954، من أجل بناء اقتصاد وطني قوي يرتكز على الإنتاج والجهد المتواصل والتنمية المستدامة.

وأضاف العربي، أنه انطلاقا من هذه القناعة الراسخة في الوعي الجماعي لعمال ميناء رجالا ونساء، إطارات وعمالا، فإن مؤسسة ميناء الجزائر وبحكم مكانتها الريادية في الساحة المينائية، قطعت أشواطا كبيرة على مسار النمو والقيام بدورها الطلائعي ومساهمتها الفعالة والفعلية في تزويد السكان بمختلف حاجياتهم الأساسية والضرورية من أجل ضمان حياة لائقة، وتمكين المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية من التزود بحاجياتهم خدمة للاقتصاد الوطني، خاصة وأن المؤسسة دخلت في نظام الجودة للتسيير العصري، الذي يرتكز بالأساس على الاستغلال الأمثل والعقلاني لجميع الموارد البشرية كانت أو مادية.

وأبرز أن مؤسسة ميناء الجزائر تولي أهمية للعنصر البشري في إطار سياسة التسيير الحديثة التي اعتمدتها والاستراتيجية التي سطرتها، تحت إشراف مجمع الخدمات المينائية والوزارة الوصية، والسياسة الاجتماعية التي تتبعها، بالتنسيق مع الشريك الاجتماعي الذي أصبح يشكل طرفا في عملية مواصلة النهوض والرقي بالمؤسسة، مشيرا إلى أن تثبيت العلاقات الإنسانية الطيبة في مواقع العمل، يشكل الأرضية الصلبة لتمتين وتوطيد الاستقرار الاجتماعي الذي يؤدي إلى التحسين المستمر للعمل والتنمية البشرية وزيادة الإنتاج.

أكد العربي محمد، أن مؤسسة ميناء الجزائر لا تدخر أي جهد لرصد جميع الإمكانات اللازمة من أجل الارتقاء بالعامل، باعتباره العنصر الأساس في تحقيق الأهداف الاقتصادية للمؤسسة، قائلا إنه حفاظا على ذاكرة السلف. على عمال المؤسسة التحلي بروح المسؤولية والالتزام بواجباتهم المهنية مثلما إلتزم أسلافهم بالأمس، عندما وضعوا مصلحة الوطن والميناء فوق كل اعتبار، مضحين بالنفس، رغم قلة الإمكانات وظروف العمل الصعبة.

وأضاف: "بفضل تضافر جهود الجميع؛ ذلك الحلم الذي كان في أذهان أولئك الضحايا ليصبح حقيقة ملموسة بجعل ميناء الجزائر أنموذجا وطنيا، رائدا في التنمية الشاملة وضامن العيش الكريم لآلاف العمال وعائلاتهم، نجدد لهم العهد على الوفاء في خدمة الوطن".

من جهته اعتبر الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين سيدي السعيد، إحياء هذه الذكرى، يعد بمثابة استذكار لأمجاد وبطولات ونضالات العمال، مشيدا برسالة رئيس الجمهورية التي ثمّن فيها دور العمال الجزائريين بمناسبة العيد العالمي للشغل.

لعمامرة يلتقي نظيره النرويجي

المؤسسات النرويجية مدعوة لتوسيع استثماراتها بالجزائر

أكد وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي رمطان لعمامرة، أمس، بالجزائر العاصمة، على "الآفاق الواعدة" للتعاون الجزائري النرويجي.

صرح لعمامرة للصحافة، عقب اللقاء الذي جمعه بنظيره النرويجي بورغ برند، الذي يقوم بزيارة عمل للجزائر، أن "العلاقات الجزائرية-النرويجية ودية وتتميز بالاحترام المتبادل. فالنرويج بلد مهم في المجال الطاقوي والنقل البحري وهناك آفاق واعدة للتعاون الثنائي، سيما في ميدان الطاقة وتجهيز الموانئ".

كما أشار إلى أن الجزائر تأمل في أن تقوم المؤسسات النرويجية النشطة في مختلف المجالات، "بمزيد من الاستثمارات"، مضيفا أن مشاريع اتفاقيات تعاون بين البلدين توجد في طور الدراسة.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد أوضح لعمامرة أن النرويج تثمن "الدور الريادي" للجزائر في مجال السلم والأمن في المنطقة وجهود الوساطة الحالية وفي مالي وكذا في مكافحة الإرهاب واستعدادها لتقاسم تجربتها في القضاء على هذه الآفة العابرة للأوطان.

في ذات الصدد، أكد رئيس الدبلوماسية الجزائرية أن "التواجد الدبلوماسي للنرويج في مالي وعلى مستوى وحدات بعثة الأمم المتحدة في مالي (مينوسما)، يشكل دعما نوعيا لا يسعنا إلا أن نرحب به"، مشيرا إلى التعاون "الوثيق" الذي يربط النرويج بالاتحاد الإفريقي.

كما أعرب عن إرادة الجزائر والنرويج في تعزيز العلاقات بين بلدان الشمال والبلدان الإفريقية.

وتابع لعمامرة قوله، إنه تطرق مع نظيره النرويجي إلى القضية الفلسطينية والأزمة في سوريا وآخر تطورات القضية الصحراوية.

وأوضح في هذا السياق، أن الجزائر والنرويج يرحبان بمصادقة مجلس الأمن الدولي، يوم الجمعة الماضي، على اللائحة المتضمنة تمديد عهدة بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء بالصحراء الغربية (المينورسو).

للتذكير، أن اللائحة الأممية التي صادق عليها مجلس الأمن، تؤكد على بعث المفاوضات مع "ديناميكية جديدة تؤدي إلى استئناف المسار السياسي من أجل التوصل إلى حل سياسي يكون مقبولا من الطرفين ويسمح بتقرير مصير شعب الصحراء الغربية في إطار تفاهمات تتمشى وأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة".

من جانبه، أكد براند أنه أجرى محادثات "جد هامة" مع السيد لعمامرة حول عديد المواضيع، سيما تلك المتعلقة بتعزيز التعاون الثنائي.

كما أشار إلى التعاون "الوثيق" الذي يربط البلدين في مجال الطاقة، مؤكدا على وجود إمكانات للتعاون في مجال الطاقات المتجددة وفي القطاع البحري.

أما فيما يخص المسائل الإقليمية، فقد صرح رئيس الدبلوماسية النرويجية أنه تطرق مع السيد لعمامرة، إلى الوضع في مالي وليبيا وتونس، مشيدا في هذا الخصوص بالجهود التي بذلتها الجزائر والتي مكنت في 2015 من التوصل إلى اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر.

وأعلن في هذا الصدد، أن بلاده تنوي فتح سفارة بباماكو، معبرا عن استعداد النرويج لتقديم المساعدة للحكومة المالية في مسارها التنموي، سيما في شمال مالي.

وخلص براند في الأخير، إلى الإعراب عن إرادة بلاده في فتح سفارة بتونس بهدف تعزيز التعاون مع تونس وجميع بلدان المنطقة التي تتوفر على "إمكانات كبيرة".

بوطرفة يستقبل وزير الشؤون الخارجية النرويجي

بحث فرص التعاون الطاقوي وتقوية العلاقات الثنائية

استقبل وزير الطاقة نورالدين بوطرفة، أمس، بالجزائر العاصمة، وفدا نرويجيا ترأسه وزير الشؤون الخارجية بورغ برند.

تناول الطرفان خلال هذا اللقاء، فرص الاستثمار وسبل ووسائل تبادل الخبرات بين البلدين وتقوية العلاقات الثنائية، خاصة في مجال الطاقة، بحسب ما أفاد به بيان للوزارة.

أعطى بوطرفة بهذه المناسبة، صورة عامة عن سياسة الجزائر في مجال الطاقة والفرص المتاحة في قطاع الاستكشاف والتنقيب عن البترول والغاز وأيضا في مجال البتروكيمياء والصناعات التحويلية. كما شدد في هذا السياق، على إرادة الجزائر العمل في "تحسين وتعزيز مواردها في مجال المحروقات وتطوير واستثمار ثروتها المنجمية في مجال المحروقات".

وتطرق الوزير أيضا، إلى مشاريع التعاون الممكن تحقيقها في مجال الطاقات المتجددة في الجزائر، حيث دعا بهذا الشأن الشركات والمستثمرين النرويجيين للاهتمام بالإعلان للمستثمرين بخصوص مشروع الطاقة الشمسية بقدرة 4.050 ميغاواط والذي من شروطه توفير وبعث صناعة محلية في هذا المجال.

وكشف الوزير أيضا، لرئيس الدبلوماسية النرويجية، عن وجود مشروع آخر لا يقل أهمية في مجال طاقة الرياح، مؤكدا أن تجسيد هذين المشروعين بالجزائر يمثل "نقلة اجتماعية واقتصادية حقيقية وفرصة للنظر في فرص الاستثمار المثمرة في القارة الإفريقية على المديين المتوسط والبعيد".

من جانب آخر، تطرق الوزيران إلى مشاريع التعاون الحالية والمستقبلية بين شركتي سوناطراك والشركة البترولية النرويجية "ستايت أويل"، خاصة في قطاع الاستكشاف وتطوير الأحواض البترولية والتنقيب البحري.

وقال براند، إنه "سعيد لطبيعة علاقات التعاون الجيدة بين الجزائر والنرويج، خصوصا في المجال الطاقوي"، يضيف البيان.

وأضاف الوزير النرويجي، أن علاقة التعاون بين سوناطراك وستايت أويل مهمة جدا. كما أبدى ارتياحه "للآفاق الجميلة لقطاع الأعمال بين الجزائر والنرويج، ليس في مجال الغاز فحسب، وإنما في مجالات طاقة الرياح، الشمسية والتنقيب البحري أيضا".

صرحوا لـ "الشعب":

بارش: مشهد الاعتداء كان كارثيا وخلف 200 ضحية

أكد بارش الباهي، أحد شهود العيان على مجزرة اعتداءات المنظمة المسلحة السرية ضد عمال ميناء الجزائر، بعد تفجير سيارة ملغمة، أنها كانت كارثة حقيقية، شهدت تطاير الأعضاء من أجساد العمال الجزائريين الذين كانوا يتهيأون للالتحاق بعملهم داخل الميناء، موضحا في حديث لـ "الشعب" أن التفجير وقع في الساعة 06 و13 دقيقة صباحا، أسفر عن سقوط حوالي 200 ضحية، وليس عشرات الضحايا، كما يروج له بعض البعيدين عن الحقائق التاريخية.

دعا بارش، 81 سنة، إلى الكفّ عن تزييف تاريخ عمال الميناء الكبير، دون الاستناد للحقائق والشهود التاريخية. مشيدا في معرض حديثه، بتضحيات الشهداء، لاسيما هذه الفئة ومجهودات الجيش الوطني الشعبي الساهرين على حماية حدود الوطن ليلا نهار.

موازاة مع ذلك، أوضح أنه حين وقوع التفجير، أين كان شاهد عيان، قاموا بنقل الضحايا إلى مركزين لجبهة التحرير الوطني بالمدنية وباب الوادي، رافضين أخذهم إلى المستشفيات الفرنسية، خوفا من قتلهم بسبب حقد الأوروبيين على الجزائريين، مؤكدا أن الشعب الجزائري آنذاك كان له إيمان قوي وإرادة وقاموا بمساعدتهم في نقل الضحايا ومنحهم الأغطية والمؤونة وبكل وسيلة، واختتم كلامه بالقول، أعطوا الفرصة للشباب لأنهم هم المستقبل.

المجاهدة ماروك: على شباب اليوم أن يكونوا واعين

من جهتها وصفت المجاهدة ماروك باية، 76 سنة، هذه الذكرى بالعزيزة على قلوب كل الجزائريين، تذكرنا بالشهداء الذين سقطوا في سبيل حرية الجزائر وأنها تحضر سنويا الاحتفالات المخلدة لهذه المجزرة، كونها عملت مدة ثلاثين سنة كمساعدة اجتماعية بميناء الجزائر وتدرك معاناة هذه الشريحة العمالية، مضيفة أنها ماتزال تتذكر هذه الذكرى الأليمة وعلى شباب اليوم أن يكونوا واعين ويستلهموا من تضحيات الأسلاف، كي لا يتركوا البلد يذهب إلى الهاوية، على حد تعبيرها.

أشارت في هذا الإطار، إلى أن هناك أحداث أخرى كان أبطالها العمال البسطاء الذين رفضوا تفريغ الباخرة المحملة بالأسلحة الموجهة للجيش الفرنسي سنة 1958، تضامنا مع جبهة التحرير الوطني، فردت الإدارة الاستعمارية برميهم في البحر واعتقال آخرين، قائلة: "عمال الميناء عانوا كثيرا وهم مهمشون، أغلبيتهم كانوا يقطنون في القصبة يتعرضون يوميا للتفتيش قبل دخولهم الميناء".

س. بوعموشة

...يستقبل وزير الشؤون الخارجية النرويجي

استقبل الوزير الأول عبد المالك سلال، أمس، بالجزائر العاصمة، وزير الشؤون الخارجية النرويجي بورج برند، الذي يقوم بزيارة عمل للجزائر، بحسب ما أفاد به بيان لمصالح الوزير الأول.

سمح اللقاء، الذي جرى بحضور وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي رمطان لعمامرة ووزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية عبد القادر مساهل، بـ "بحث العلاقات الثنائية التي يتعين توطيدها"، بحسب نفس المصدر.

وفيما يتعلق بالجانب الاجتماعي الاقتصادي، أعرب "المسؤولان عن ارتياحهما لوضعية التعاون وآفاق تطويره في العديد من القطاعات".

كما تطرق الطرفان إلى القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك، حيث تبادلا وجهات النظر حول آفاق تطورها.

نوري يستقبل وزيرة الدولة الإثيوبية للثقافة والسياحة

ضرورة توطيد التعاون بين متعاملي البلدين

أكد وزير التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية عبد الوهاب نوري، أمس، على ضرورة توطيد التعاون بين المتعاملين الجزائريين ونظرائهم الإثيوبيين في مجال السياحة والارتقاء بالتعاون الاقتصادي إلى مستوى العلاقات السياسية التي تربط البلدين.

قال نوري، في تصريح للصحافة عقب استقباله وزيرة الدولة الإثيوبية للثقافة والسياحة ميزة جبر مدين، بضرورة "تدعيم التعاون الثنائي في مجال السياحة"، مشيرا إلى وجود "مجالات متعددة ينبغي العمل على تطويرها وتعزيزها للرقي بالعلاقات الاقتصادية إلى مستوى العلاقات السياسية التي تربط البلدين".

واعتبر أن هذه الزيارة تعد بمثابة فرصة سانحة لدعم التعاون الثنائي بين البلدين في مجال السياحة، خاصة وأن اثيوبيا – كما قال – "تعتبر وجهة سياحية بامتياز ويمكن الاستفادة من الخبرات والتجارب التي تتمتع بها في هذا المجال".

وذكر الوزير في هذا الإطار، بأنه "سيتم قريبا وضع حيز التنفيذ اتفاقية التعاون التي أبرمت في 2014 بين البلدين وتشمل مختلف المجالات"، مشيرا على وجه الخصوص الى فتح خط جوي يربط الجزائر العاصمة بأديس أبابا "خلال الأشهر المقبلة".

من جهتها أوضحت الوزيرة الإثيوبية، أن زيارتها إلى الجزائر "ستسمح بتطوير وتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات"، مشيرة إلى أنها لاحظت خلال زيارتها لعدة متاحف بالجزائر وجود "عدة خصوصيات مشتركة" بين البلدين.

كما أعربت عن تقديرها للحكومة الجزائرية التي "تعمل جاهدة على تعزيز العلاقات الثنائية بين الجزائر وإثيوبيا"، مؤكدة على ضرورة "مواصلة الجهود لتطوير التعاون الثنائي في مجال السياحة".

اليوم العالمي لحرية الصحافة

الإعلام العمومي والأداء المهني

■ صمد في مختلف المراحل.. الإعلام العمومي يواكب التحوّلات
■ ثبات على النهج الوطني دون متاجرة بمشاكل المواطنين

•«الطبيعة العمومية تقتضي مرافقة مستمرة لتعميق مناخ الاستقرار والانخراط في مسعى طويل المدى وفقا لمعايير احترافية متفق عليها تضمن الديمومة بكافة جوانبها، بما في ذلك حماية مناصب العمل».

•«مايزال الإعلام العمومي يؤدي دوره باعتباره رقما صعبا في معادلة حرية التعبير التي تضمن مكانة للرأي المخالف وتعكس الأصوات الخافتة، مهما كان الضجيج حولها، خاصة في ظل ما يجري في العالم وإقليميا، تحت تأثيرات سلبية وعنيفة أحيانا للعولمة».

•«لم تتأخر جريدة الشعب منذ تأسيسها عن أداء الواجب حتى في أحلك الظروف لتحافظ على خطها الوطني الأصيل، متحدية الكثير من الصعاب، لتكون من بين المنصات الإعلامية التي أرّخت للأحداث الوطنية والدولية من جانب وعززت الجبهة الداخلية لتكون بحق حلقة متينة في سلسلة الأمن الإعلامي».

•«إشراكه في النقاش حول القضايا الجوهرية وتوطيد العلاقات مع مصادر الخبر التي تخاطب الرأي العام بانتظام، باعتباره أداة لا تقل أهمية وخطورة عن باقي أدوات المرفق العام؛ ذلك أن تسويق معلومة دقيقة وواضحة ومسؤولة قد تحسم في اتخاذ قرار أو الفصل السليم في الاختيار»

سعيد بن عياد

صمد الإعلام العمومي في وجه مختلف المراحل التي مر بها المجتمع الجزائري ورافق التحولات نحو آفاق الديمقراطية والتنمية.

غير أن تحديات عديدة ماتزال وستظل تواجهه، بحكم منطق سوق الخدمات ذات التنافسية التي تشتد في ساحة مفتوحة وتخضع لقواعد صعبة تقلص بشكل واضح من الدعم العمومي.

منذ استرجاع السيادة الوطنية، كان الإعلام العمومي بكل أصنافه السمعي البصري والمكتوب في الطليعة، فلم يتأخر لحظة عن القيام بدوره، بما في ذلك مواكبته للتغيرات التي حصلت إثر الانفتاح السياسي الذي يتعزز في كل مرحلة بمكاسب تثري مجال الحريات وتحصّن الحقوق الدستورية.

انتقل من مرحلة المرآة العاكسة لدور الدولة في البناء والتشييد، إلى مرحلة المشاركة في بناء الوعي في أوساط الرأي العام، مرورا بتسجيل كافة المحطات التي تشكل مسيرة البلاد وحفظها للأجيال، أثناء الحزب الواحد وخلال التعددية، التي تحتاج لإعلام عمومي يتكفل بالخدمة العمومية التي يتأكد موقعها أكثر فأكثر، بالنظر لمدى خطورة فراغ إعلامي يتميز بالهدوء والتبصر والقدرة على التصدي لتهديدات تطبخ في مخابر لقوى نافذة تمتطي الإعلام بمختلف وسائله لأهداف جيواستراتيجية تستهدف المجتمعات والدول الناشئة المتمسكة بسيادتها كاملة إلى حد النخاع.

بفضل هذا النوع من الإعلام، يمكن للذاكرة الجماعية أن تعثر على مراجعها الحضارية والتاريخية والثقافية من خلال الرصيد المعلوماتي الهائل الذي يكتنزه أرشيف الصحافة العمومية منذ عهد الأسود والأبيض للصورة والطباعة بالرصاص للجرائد.

وجعلته طبيعة الرسالة التي يحملها، عرضة لجملة من الانتقادات، بين ما هو مغالط وما هو قابل للنقاش، وهي النقائص التي يمكن معالجتها باستمرار، مستفيدا من النطاق الواسع لحرية المبادرة والمناخ المشجع على الابتكار. غير أن تلك الطبيعة العمومية تقتضي أن يخص بمرافقة مستمرة لتعميق مناخ الاستقرار والانخراط في مسعى طويل المدى وفقا لمعايير احترافية متفق عليها تضمن الديمومة بكافة جوانبها، بما في ذلك حماية مناصب العمل.

ويتوفر هذا النمط من الإعلام، بما فيه من نقائص وسلبيات، على ثروة بشرية تتمتع برصيد هائل من الخبرة في إرساء الخدمة العمومية وتأمينها في كل الظروف، وذلك على امتداد الأجيال التي بذلت، كل حسب قدرته، الكثير وأحيانا في ظروف معقدة وصعبة زادها تأثيرا سلبيا محيط متداخل في فترات معينة، أفرز في حالات كثيرة صراعات تصدت لها روح المسؤولية والاحترافية النابعة من خزان التجربة الكبيرة المحاطة بقوة التأطير في كل مراحل عمر هذا الإعلام العمومي الذي كان دوما بالمرصاد لمختلف التهديدات بما فيها المستهدفة للهوية الوطنية.

ولم تتأخر جريدة الشعب، منذ تأسيسها، عن أداء الواجب حتى في أحلك الظروف لتحافظ على خطها الوطني الأصيل، متحدية الكثير من الصعاب، لتكون من بين المنصات الإعلامية التي أرخت للأحداث الوطنية والدولية من جانب، وعززت الجبهة الداخلية لتكون بحق حلقة متينة في سلسلة الأمن الإعلامي.

ويواصل العنوان المرتبط بمسار تاريخ الجزائر المستقلة، القيام بدوره الريادي في هدوء، متجاوزا إفرازات يوميات فيها ما يبعث على الأمل وفيها ما يثبط العزيمة، التي تعتبر لدى المهنيين المشبعين بالقيم والأخلاق، تحديا يواجه كل يوم بالإخلاص للرسالة الإعلامية العمومية والثبات على النهج الوطني، بعيدا عن أي ابتزاز أو متاجرة بمشاكل المواطنين أو تطلعات الأجيال.

ويبقى المخلصون في هذا الحقل على نفس درجة الوفاء للخط الوطني الذي استهدف أكثر من مرة ممن تزعجهم مواقفه الواضحة وهدوء تحليلاته للأوضاع وحرصه على حماية شعلة الأمل في المجتمع، بعيدا عن أي ديماغوجية.

وكان الإعلام العمومي، تتقدمه يومية الشعب، منبرا للمصالحة الوطنية ومنارة للدرب في وقت كانت فيه الجزائر في نفق أزمة التسعينيات، فتصدى للمنظمات الدولية التي كانت تلهب الرأي العام ببيانات مدمرة وأسقط القناع عن أخرى روجت لأكاذيب وبهتان تفطن له الشعب الجزائري مبكرا، ليتصدى للتآمر ويفكك مخططات التخريب والتدمير. وفضح خلفيات ما يسمى «الربيع العربي». مثلما فضح في التسعينيات القواعد الخلفية لشبكات الإرهاب في أبر العواصم الأوروبية. وتستحق تلك الأقلام الصادقة في مناسبة اليوم العالمي لحرية العبير، كل التحايا، جيلا بعد جيل، وللعمال الذي رابطوا بعيدا عن الأضواء في خندق الوطنية، غير ملتفتين للادعاءات، وأحيانا تصدر من بين صفوفهم، التي تلفظ المتسللين وتفضحهم، لأن الإعلام كاشف ولا يمنح فرصة للمترددين في اتخاذ المواقف الحاسمة.

ومايزال الإعلام العمومي يؤدي دوره باعتباره رقما صعبا في معادلة حرية التعبير التي تضمن مكانة للرأي المخالف وتعكس الأصوات الخافتة مهما كان الضجيج حولها، خاصة في ظل ما يجري في العالم وإقليميا تحت تأثيرات سلبية وعنيفة أحيانا للعولمة.

وتواجهه في المديين القريب والمتوسط جملة تحديات، تتطلب من العاملين فيه الرفع من وتيرة الأداء وفقا لمعايير الاحترافية وقواعد النجاعة لتأمين الديمومة وتجاوز التداعيات الراهنة الناجمة عن الوضعية الاقتصادية الراهنة، التي تتطلب تقوية الالتزام والتحسين المطّرد للأداء المهني الذي يمثل الجانب الحيوي للمنافسة في السوق التي تشتد فيها معركة الإشهار في ظل شح الموارد.

وتحقّق للإعلام العمومي في العشرية الأخيرة مكاسب عديدة، مهنية واجتماعية، ينبغي حمايتها بالعمل وتثمينه في ظل حماية مناخ الاستقرار ومواكبة التحولات التكنولوجية التي تتجه لتصبح الأداة الفاصلة في التنافسية الإعلامية التي تحمل مؤشرات تهدد الكيانات الإعلامية الهشة التي لا ترتكز على معايير الكفاءة وتكافؤ الفرص وروح المبادرة الخلاقة والمجددة. وانطلاقا من هذه الحتمية، لا ينبغي أن تتكرس سلوكات «المهنة الوظيفية» التي تنتج الخمول وتغذي الاتّكالية وتقتل روح المنافسة، بقدر ما يجب الحرص، بدءا من ممارس المهنة نفسه وبإرادة خالصة، على بعث سلوكات احترافية تعكس روح المبادرة والتجديد وتخضع لمنظومة الأخلاق والقيم ذات الصلة بمهنة المتاعب، خاصة منها نبذ القذف الذي يعتبر آفة مدمرة لحرية التعبير المصنّفة مكسبا أثمرته نضالات طويلة لتتحول إلى قاسم مشترك تتوارثه الأجيال.

وبالنظر لمسار المراحل المتعاقبة، يتأكد بشكل واضح مدى الحاجة لإعلام عمومي فعال مطابق لمعايير النجاعة، يواصل حمل الرسالة المخول بها في ظل إقحام الإعلام في النمط الجديد للعلاقات الدولية وصراع الكبار على الأسواق، التي يمثل فيها الإعلام، بما في ذلك العمومي، (كما هو قائم حتى في بلدان متقدمة ضمن قواعد معادلة الاحترافية)، حلقة أساسية تساهم في صناعة وتأطير الرأي العام وحمايته من تأثيرات خارجية أو انعكاسات لمغالطات تسوقها لوبيات وجماعات مصاحف غامضة تزعجها منابر تفلت من مجال نفوذها ويصعب ترويضها.

لعل من الشروط الموضوعية الأخرى التي تعزز مناخ مواصلة تعميق مكانة الإعلام العمومي، إشراكه في النقاش حول القضايا الجوهرية وتوطيد العلاقات مع مصادر الخبر التي تخاطب الرأي العام بانتظام، باعتباره أداة لا تقل أهمية وخطورة عن باقي أدوات المرفق العام؛ ذلك أن تسويق معلومة دقيقة وواضحة ومسؤولة قد تحسم في اتخاذ قرار أو الفصل السليم في الاختيار، سواء لمواطن أو مسيّر مؤسسة أو متعامل أو مسؤول عمومي.

يومية الشعب:

تحديات جديدة بتدعيم الإعلام الإلكتروني

تسعى الصحافة العمومية في الجزائر إلى إعطاء فعالية أكبر لعملها والتقرب من القارئ من خلال مادة إعلامية تستجيب لاهتماماته، وبالتالي التموقع بشكل أفضل في الفضاء الإعلامي الواسع والتنافسي وهذا من خلال إعطاء أهمية للإعلام الإلكتروني الذي بات يفرض نفسه بالنظر للتطور التكنولوجي الكبير.

حامد حمور

فقد استفاد مجال الاتصال بشكل غير مسبوق من التطور التكنولوجي في السنوات الأخيرة، باعتبار أن أجهزة الاستقبال أصبحت فردية ومتاحة لشرائح كبيرة من مجتمعنا، سيرا بالتوازي مع ما يحدث في كل أنحاء العالم في هذا المجال. لذلك، برز تحدّ جديد بالنسبة للصحافة العمومية، كي تؤدي رسالتها على أكمل وجه بتوسيع مجالها الحيوي وتقوية الخدمة العمومية وإعطاء المعلومة بدقة كبيرة وفي وقتها، خاصة وأن توسع وتعدد المصادر قد يؤثر على عديد الأحداث، الأمر الذي يتطلب في أغلب الأحيان «تدخل» الاحترافية والمصداقية لتقديم إعلام متوازن يخدم المصلحة العامة للمجتمع الجزائري.

يمكن تقديم يومية «الشعب» كنموذج من حيث الاهتمام المتنامي في تدعيم هذا المسعى وتدعيم «الصحافة الإلكترونية»، بتقديم الإضافة الضرورية لمتابعة الأخبار بصفة تجعلها تساير الأحداث وتدعم مكانتها تمشيا والتطور الحاصل في ميدان الاتصال.

فريق مكوّن من صحافيين، يسهر على إعطاء الأخبار في وقت قياسي وكذا استغلال معظم إنتاج الصحافيين اليومي من مختلف الأقسام وفق مقاييس ومعايير الإعلام الإلكتروني، مع الحفاظ على الرسالة التي يحملها العنوان كركيزة حقيقية في الإعلام الوطني الذي يسير على مبادئ عنوانها «الاحترافية والمهنية»، بتقديم الخبر في أوانه والابتعاد عن الإشاعة والتجريح وكل الأمور التي تضر بمصداقية العمل الإعلامي.

أدخل هذا المسعى علاقة وطيدة بين الجريدة والقراء في مختلف أنحاء العالم، كون الشبكة العنكبوتية مفتوحة وعابرة للحدود، مما يعني أن مهام الجريدة تتضاعف في تحدّ اعلامي جديد يكون متفرعا في أهدافه، حسب الظروف التي فرضتها القفزة التكنولوجية العالية التي عرفها العالم في السنوات الأخيرة والتي أحدثت تغييرا بارزا في مصادر المعلومة التي تتناقلها المواقع الإخبارية وكذا مواقع التواصل الاجتماعي.

فـ «الشعب» التي سايرت كل المراحل التي مرت بها الجزائر بإعلام يخدم المصلحة العامة للمجتمع، تمركزت في الرواق الذي تسير فيه من خلال هذا «التدعيم الإلكتروني» الذي يعد مكملا للعمل المتواصل في» الورقي».

السرعة والدقة اللتان يفرضهما «الواقع الاتصالي» اليوم، يجعل التحكم في كل وسائل الاتصال أكثر من ضروري ومتابعة الأخبار وتقديمها في أوانها أضحى ضروريا للمساهمة الفعلية في رسالتها.

وعرف الموقع الإلكتروني تدعيما نوعيا، إلى جانب فتح صفحة «الفايسبوك» التي تعد نافذة مفتوحة للقراء الشباب بالدرجة الأولى، الذين بإمكانهم متابعة الأخبار والتواصل والتفاعل معها، بتحكم كبير في الصيغة التي يتم فيها تقديم المادة الإعلامية.

في انتظار العدد الورقي الذي يقدم تفاصيل أكثر وتحاليل عن مختلف الأحداث في طابعه الذي عرف عدة تحولات، من حيث تقنيات الإخراج والطباعة عبر مراحل.

فالتحدي التكنولوجي يسير بخطى ثابتة تجسدت في هذا «التوسع» لـ «المدرسة» التي عرفت الكيفية التي جعلتها تتموقع بشكل موفق في «المحيط» الإعلامي الجديد بفضل المادة الإعلامية النوعية والمكثفة بتغطيات يومية لمختلف الأحداث، وحوارات مع الشخصيات التي تصنع الحدث، إلى جانب الملفات الأسبوعية ومنتدى الشعب، كل ذلك يجتمع حول النقطة التي كانت دوما في مقدمة اهتماماتها منذ تأسيسها والمتمثلة في خدمة المجتمع بالدرجة الأولى.

أستاذ العلوم السياسية، بوداعة مختار:

الإعلام الجزائري بلغ سقف حرية التعبير

الإصلاحات الدستورية عززت مكانة الإعلام العمومي

جاء خطاب رئيس الجمهورية للأسرة الإعلامية بمناسبة اليوم الوطني للصحافة في 22 أكتوبر الماضي، واضحا وخاليا من اللبس والتساؤل.

معسكر: أم الخير.س

تضمن خطاب الرئيس رسائل غير مشفرة وكأنه شاء من خلالها أن يقول لعموم الممارسين لمهنة الإعلام، «كن وطنيا وقل ما شئت واكتب ما شئت»؛ بمعنى يجعل الالتزام بالقيم والثوابت الوطنية قاعدة للعمل الصحفي، في ظل التكالب السياسي والأمني الذي يتربص بالجزائر دولة وشعبا، وها هو اليوم العالمي لحرية التعبير يحل على الصحافيين والجزائريين في ظرف مشحون بالمزايدات، زادته التكنولوجيا تعقيدا، بل يكاد يصور لنا مشهدا يضيق بالصحافيين والصحافيين الهواة أمام الانفتاح القوي للجزائريين على مواقع التواصل الاجتماعي، الأمر الذي يجعل الجزائر تفخر باليوم العالمي لحرية التعبير خلاف غيرها من الدول التي مازالت ترتب أفكارها في شأن جوانب الحديث عن حرية التعبير.

هذا المكسب الذي جسدت له الإصلاحات الدستورية الأخيرة في الجزائر، بإيعاز وإقرار من رئيس الجمهورية، من خلال تفاصيل قانونية ثرية حول الحريات الفردية والجماعية في النشر والتعبير والتظاهر وغيرها، إذ كلها تصب في خانة التعبير الحر.

أما من حيث حرية التعبير في المشهد الإعلامي الجزائري، فهي واضحة جدا وجاءت في شأنها قوانين وإجراءات تنظيمية للحيلولة دون الوقوع في فخ الاعوجاج والانحراف عن أخلاقيات المهنة، وإن كان التحلي بالوطنية أحد المعايير الأخلاقية الأساسية للعمل الصحفي.

في سياق الحديث عن الإصلاحات الدستورية في الجزائر وأثرها على المشهد الإعلامي الوطني، يقول رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة معسكر بوداعة الحاج مختار، إن «الصحافة الوطنية تبوّأت الريادة في حرية التعبير على المستويين العربي والإفريقي»، مرجعا الفضل في ذلك إلى جملة التشريعات التي أسس لها رئيس الجمهورية في القانون العضوي للإعلام لسنة 2012، ضمن 133 مادة قانونية تهدف إلى تنظيم القطاع، مؤكدا أن أكبر مكسب للصحافة الجزائرية تضمنته ثلاث مسائل في دستور 2016 الذي كرس، زيادة على الحرية العامة، لمبدأ حماية الحقوق الفردية في التعبير ونشر الأفكار، زيادة على التخلي عن العقوبات السالبة لحرية الصحافي بسبب الأخطاء المهنية، موضحا أن الصحافة في الجزائر وصلت إلى سقف عال من حرية التعبير، سواء من الجانب التشريعي أو التنظيمي والمؤسساتي.

هنا يسوقنا الحديث، للتذكير بمحطات تاريخية تدرجت خلالها مكانة الإعلام العمومي على وجه الخصوص بين الريادة والتقهقر إلى الريادة، بذكر «أمّ الجرائد» كمثال على أدائها الإعلامي المتطور والمزدهر بعد مرحلة العشرية السوداء والتعددية الإعلامية التي زادت من حدة المنافسة وجذبت شريحة من القراء إلى الصحف المستقلة التي يبدو أن القارئ لم يجد فيها ضالته، خاصة في السنوات الأخيرة، الأمر الذي ثبّرره المكانة المرموقة التي استرجعتها «الشعب» وتحظى بها بين قرائها ومحبيها على المستويين الوطني والمحلي كواحدة من العناوين العمومية المحافظة على سمعتها الطيبة في المشهد الإعلامي.

شكل الإعلام العمومي درعا واقيا للمجتمع الجزائري، من خلال تطرقه للمواضيع الجادة والموضوعية التي تخدم الأمة والمواطن وابتعاده عن أسلوب التهويل والإثارة، مثلما تقوم به بعض الجرائد الخاص،ة من أجل هدف تجاري محض. ومايزال الإعلام العمومي يقوم بهذه الوظيفة وهي حقيقة لا يمكن إغفالها، على الرغم من الانتقادات التي توجه له على أنه إعلام السلطة، ويتجنب الخوض في القضايا الحساسة.

سهام بوعموشة

من الجرائد العمومية التي حافظت على خطها الافتتاحي وواصلت مهمتها في تنوير الرأي العام وتقديم له مواضيع جادة، يومية «الشعب»، التي استحدثت لها في السنوات الأخيرة عدة صفحات تتعلق بالشباب، المرأة، الطفولة، التاريخ والصحة، عنها كقضية وطنية أساسية. وبحسبه، فإن هذان مجالان مهمان جدا بالنسبة له، شاكرا الجريدة على تناول هذه القضية في ذلك الوقت.

بالمقابل، أشار الدكتور شرف الدين إلى أنه حاليا ربما أصبح دور جريدة «الشعب» يختلف، من حيث أنها بقيت مفتوحة على القضايا المهمة الكبرى، بالمقارنة مع غيرها، التي تحاول الانفتاح على فئات معينة وقضايا محدودة، لسبب بسيط وهو أن يومية «الشعب» ليست جريدة تجارية، بينما أغلب الجرائد الأخرى اليوم تتجه إلى هذا الاتجاه وهو البيع وتربية القراء في أمور عديدة.

ويقترح الأستاذ الجامعي، بمناسبة اليوم العالمي لحرية التعبير، أن تبقى جريدة «الشعب» على مواقفها الأساسية وهي الدفاع عن الوطن والقضايا الوطنية وقضايا العروبة. وبحسبه، ينبغي أن تنظر في تجربة الصحف الأخرى الجديدة، لاسيما الأخذ بعين الاعتبار الوسائل الجديدة التي تعمل بها فئة الشباب، لإعادة توجيه بعض الصفحات من أجل استيعاب هذه التجربة.

الأستاذ بقسم التاريخ بجامعة الجزائر-2، شرف الدين:

«الشعب» دافعت عن الوطن وقضايا العروبة

في هذا الصدد، أكد أستاذ مادة الحركات التحررية بقسم التاريخ بجامعة الجزائر-02 أحمد شرف الدين، أن جريدة «الشعب» لعبت دورا مهما بعد الاستقلال إلى غاية بداية فترة التعددية، من خلال انفتاحها على المثقفين الذين كانوا يكتبون باللغة العربية، خاصة المؤرخين، الذين كتبوا مجموعة كبيرة من المقالات على صفحات الجريدة، منهم عميد أساتذة التاريخ الشيخ أبوالقاسم سعد الله، الأستاذ قنان، قائلا في تصريح لـ «الشعب»: «استفدنا منها كثيرا عندما كنا طلبة ومعيدين بالجامعة».

وأبرز أستاذ مادة الحركات التحررية بقسم التاريخ، في هذا السياق دائما، أن أهم دور لعبته يومية «الشعب»، تناولها لقضية التعريب، بحيث فسحت المجال للتعبير عنها ودراستها والدفاع مواكبة التطورات الحاصلة في هذا الميدان، مع تعزيز شبكة مراسليها عبر الولايات لضمان تغطية عادلة لكل ولايات الوطن في الجرائد، تندرج في إطار سياسة الرئيسة المديرة العامة للجريدة فيما يسمى بخدمة الإعلام الجواري.

واكب مسيرة بناء مؤسسات الدولة

مهمة طلائعية في الدفاع عن المصالح العليا للوطن

مقياس الأداء... المهنية بعيدا عن الإثارة

مرّ الإعلام المكتوب العمومي بصيغ تنظيمية عديدة، منذ انفتاح قطاع الصحافة في بداية التسعينيات من القرن الماضي. وهكذا تقرر أن تكون تحت الإشراف المباشر لصناديق مساهمات الدولة «خدمات» ثم الشركات القابضة «الهولدينغ»، تلاه فيما بعد مجمع الصحافة، إلى غاية ما حسم فيه مؤخرا مجلس مساهمات الدولة، ألا وهو مجمع واحد يسير العناوين 6 ،أي اليوميات 4 في الوسط وواحدة في الشرق وأخرى في الغرب.

جمال أوكيلي

هذا الإنتقال من صفة إدارية إلى أخرى.. أملته مقتضيات المرحلة، وهذا بحتمية الخروج من الكيفية التي كانت سائدة منذ تأسيس هذه الجرائد المستندة إلى التمويل الصادر عن الوصاية ووزارة الإعلام آنذاك، المسؤولة قانونا عليها من كل النواحي.. والمرجعية في أي تبعات أخرى.

ورويدا.. رويدا، تم الفصل بين هذه الجرائد ولواحقها، كالمطابع التي كانت مصدرا حيويا لتمويلها، بالإضافة إلى الإشهار التابع للسلطات العممية. كما كان هناك عمل ينجز بالتوازي مع ذلك، يتمثل في توفير الآليات الضرورية لاحتواء واستقبال هذا التحول الجذري في مشهد الصحافة العمومية، في تجربة جديدة.

هذه الخلفية جديرة التذكير بها انطلاقا من كونها الأرضية التي تسمح بمعرفة حقيقة مفادها، أن الإعلام العمومي لم يأت من العدم، بل هو محل مخاض وتجاذبات منذ التسعينيات بحثا عن الأمثل في التسيير وهذا ما يفسر اللاّإستقرار في التصور اللائق به، فأين يكمن الخلل؟

لسنا هنا بصدد البحث عن الأجوبة المطلقة، بقدر ما نسعى إلى طرح مقاربات أو بالأحرى أسئلة بسيطة جدا، لكن مضمونها جدير بأن يفتح أفاقا واسعة للنقاش البناء المثمر في آنٍ واحد.

واستنادا إلى كل هذا المسار الطويل لأداء هذه الركائز، حري بنا أن نقول: ما هو مفهوم الخدمة العمومية؟ وما هي المهام المخولة لها؟ وإلى أي مدى يمكن المطالبة بالحفاظ على الخط الافتتاحي وفي نفس الوقت دخول المنافسة، أي تحقيق الفعل التجاري؟

نعتقد أن الحوار يجب أن يكون قائما على هذه التوجّهات الشائكة والمسائل الحساسة التي بقيت محل أخذ ورد بين كل المعنيين بهذا القطاع وهذا منذ سنوات طويلة جدا، خاصة مع التغييرات التي طرأت على الجانب القانوني لهذه الصحف، وهذا بحرمانها من مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، مثلما هو الشأن بالنسبة لوكالة الأنباء والإذاعة والتلفزيون ومؤسسات أخرى.

مفهوم الخدمة العمومية في الصحافة المكتوبة، هو أن تكون الوسيط في نقل الانشغالات، زيادة على تنوير الرأي العام بالأخبار والأحداث، حتى يتم الاطلاع على ما يجري.. وكل فئات المجتمع تجد الحيز الخاص بها في هذا الفضاء التحريري، من خلال إبراز المشاريع المنجزة وما يستفيد منه المواطن من برامج التنمية الشاملة. وفي خضم هذه المهام المخولة لها، فإنه من الصعوبة بمكان مطالبتها بالربح أو شيء من هذا القبيل، أو اتهامها بعد المقروئية أو كما أسماه البعض بـ «العزوف» و«التقهقر». إنها أحكام قاسية جدا تجاه هذه الصحف.. التي كانت في مقدمة المقاومين والمتصدين للإرهاب في ظروف يعلمها العام والخاص.. وحملت رسالة الدولة في مرحلة إستثنائية كما واكبت كل مسار المساعي الرامية إلى إنهاء تلك الهجمة الشرسة على مؤسسات البلد، بدءا بقانون الرحمة، والوئام المدني والمصالحة الوطنية.

علينا أن لا ننسى أو تكون ذاكرتنا قصيرة في هذا الصدد، أو تهيمن علينا ثقافة النسيان.. آفة الإنسان، أو نكون ضحية أحكام مسبقة تجاه هذه الجرائد.

لا يوجد أي مقياس يوحي بأن هذه الصحف لا تقرأ أو لا تباع، أو لها مرتجعات عالية، هذه مجرد تخمينات مافتئنا نسمعها هنا وهناك، لا تمت بصلة إلى الواقع. وللأسف، حاول البعض جعلها القاعدة وهي في حقيقة الأمر الإستثناء.

وإلى غاية يومنا هذا، لا نتوفر على سبر للآراء أو دراسات أو إحصائيات، تسمح بإصدار مثل هذه الأحكام المسبقة، ما عدا ما يسجل من أرقام لدى المطابع وهي غير ثابتة.. وظاهرة عامة تعاني منها كافة العناوين.. يكفي اليوم القيام بإطلالة على الأكشاك، لتلاحظ أن الكميات المودعة صباحا هي نفسها التي تجدها مساءً.

وهذا دليل على أن المشهد واحد حتى الصحف التي تدّعي أنها واسعة الإنتشار، تراجعت بشكل رهيب في السحب وهي تعترف بذلك وهذا عندما طلبت ذلك من المطابع، أو أجبرتها هذه الأخيرة على تقليص رقم السحب إلى حد أدنى..

لابد من الإشارة إلى أنها، أيّ هذه الصحف، لا تدفع مستحقات الطبع وتقدر ديونها بالملايير، مما أدخلها في متاهات تسيير خطيرة كتقليص عدد العمال.

هذا الإنتقال من وضع معين إلى آخر، خاصة ماليا، هو الذي سبب كل هذه المتاعب للصحافة المكتوبة وحتّم عليها العمل بأقل عدد من الأعوان في أقسام التحرير ومصالح الإدارة، زيادة على تجميد التوظيف والعمل بالعقود في الجرائد الخاصة.

هذا لم ولن يمنع أبدا، أن يكون الإعلام العمومي في صدارة الأحداث من أجل إعطاء للقارئ كل ما يريده من معلومات، بعيدا عن الإثارة الموجودة عند الغير أو السقوط في تصورات لا صلة لها بمصالح البلد العليا.. وإنما القناعة العميقة لكل من يشتغل في هذا القطاع هو الدفاع عن الدولة الجزائرية والتصدي لكل المناورات التي تحاك ضد هذا البلد التي تقف خلفها أطراف معروفة.

هذه المهمة ذات الأبعاد السياسية، تفرض نفسها علينا كإعلاميين من باب الحرص على ترجمة كل هذا المجهود الوطني المبذول باتجاه بناء المؤسسات ووضع لبنات التنمية الشاملة، لابد وأن يجد هذا العمل مكانه في الإعلام العمومي، من باب المهنية البحتة لا أكثر ولا أقل.

الخط الإفتتاحي في الصحافة العمومية ليس عائقا أبدا بالنسبة للعاملين فيه ولا يتعلق الأمر بهامش الحرية، بقدر ما تطرح قضية المسؤولية. لذلك، فإن المطلوب من الصحافي في هذا القطاع، أن يكون مبادرا، لا يقع في دائرة العمل المكتبي الذي يجعله جامدا لا يستطيع الحركة، أو يرى الكتابة اليومية بمثابة عقاب له بإمكانه الولوج إلى رحاب المجتمع عن طريق البحث عن المعلومة والوصول إلى مصادر الخبر، باستطلاعات ومقالات حول الظواهر التي تصادفه يوميا، لكنه لا يسأل عنها.. ولا تثير لديه أي ردود مهنية، للأسف.. هذا الإنغلاق لا يطور مساره المهني أبدا.

ما قلنا هو رد مباشر وعملي على أولئك الذين يدعون انعدام الحرية في القطاع العمومي، أو يعتقدن أنهم محرجون في ذلك الهامش. هناك خط عام يتطلب الأمر إحترامه، مهما يكن الأمر، والسير عليه.

فليس هناك السياسة فقط، بل أن الاقتصاد والتنمية المحلية، والقضايا الإجتماعية وغيرها، تفرض نفسها بقوة على الصحافي.

عميد كلية الإعلام والاتصال أحمد حمدي لـ «الشعب»:

الصحافة الجزائرية في تحسن مستمر... لكن ينقصها المهنية والاحترافية

أكد عميد كلية الإعلام والاتصال أحمد حمدي، أن الصحافة الجزائرية في تحسن مستمر، لكن ينقصها المهنية والاحترافية في العمل، داعيا إلى ضرورة تنظيم دورات تدريبية مكثفة لفائدة الصحافيين تعتمد على الجانب التطبيقي أكثر من النظري المعمول به حاليا والذي لا يساهم في تطوير مستوى التكوين الإعلامي.

صونيا طبة

تطرق الأستاذ حمدي في تصريح لـ «الشعب»، تزامنا وإحياء اليوم العالمي لحرية التعبير، إلى واقع الإعلام في الجزائر، مشيرا إلى أنه مايزال بعيدا عن مستوى تطلعات أصحاب المهنة، نظرا للعراقيل التي تعترض القطاع، لاسيما فيما يخص الجانب التنظيمي الذي تم إهماله ولم تعط له الأهمية اللازمة، بل اقتصر الأمر على الانفتاح الإعلامي للصحافة المكتوبة فقط، زيادة على فتح المجال لقطاع السمعي البصري الذي من المفروض أن يشكل خطوة هامة في تطوير حرية التعبير في الجزائر، إلا أن أكثر من 54 قناة تلفزيونية خاصة معتمدة، وغير خاضعة للقانون، تنشط وتسعى إلى نقل الحقائق، إلا أنها محسوبة على دول أجنبية كبريطانيا والأردن وليس الجزائر.

من جهته أخرى، دعا الدكتور حمدي الصحافيين الجزائريين، إلى ضرورة الدفاع عن هذه المهنة الشريفة، التي تساهم في صناعة الرأي العام وتنويره، وعدم الاستلام لبعض الجهات التي تسعى إلى تحطيم التنظيمات النقابية، موضحا أن إنشاء نقابة فاعلة وحدها قادرة على استرجاع حقوق الصحافيين وحل المشاكل المهنية والاجتماعية التي تعترضهم، قائلا: «الناشرون ومديرو المؤسسات الإعلامية ساهموا بشكل كبير في القضاء على روح العطاء والمبادرة لدى الصحافيين الجزائريين وهو ما جعلهم يفتقدون الاحترافية والمهنية في الممارسة الإعلامية».

ولم ينف الأستاذ حمدي، تطور مسار الصحافة الجزائرية، باعتبارها مرت بمراحل عديد، أبرزها يتعلق بالدستور الجديد الذي يضمن حرية التعبير ويسمح بالنهوض بقطاع الصحافة أكثر، كونه يكرس حق حرية التعبير والرأي، وهو ما يدل على أن الإعلام الجزائري، على الرغم من السلبيات التي تحول دون ترقيته إلى مستوى أعلى، إلا أنه سجل تحسنا ملحوظا فيما يخص تجسيد ممارسة الحرية الإعلامية على أرض الواقع، بالإضافة إلى تطوير الصحافة من الناحية التقنية وكذا المادية التي تسير في اتجاه لا بأس به مقارنة بالسنوات السابقة.

كما أوضح عميد كلية الإعلام والاتصال، أن مضامين وسائل الإعلام من صحافة مكتوبة ومرئية، بحاجة إلى إعادة النظر وتطويرها إلى المستوى المطلوب، كونها – على حد قوله – تفتقد إلى عنصر الاحترافية، وأن المشهد العام لحرية الصحافة في الجزائر لا بأس به وفي تحسن مستمر لكن ينقصه المهنية والاحترافية ومدى تدفق المعلومات الصحيحة، مشيرا إلى أن الندوات والمحاضرات التي تنظمها وزارة الاتصال لفائدة الصحافيين مهمة، لكن لا تكفي لضمان تكوين جيد يؤهلهم لأداء مهنة الصحافة على أكمل وجه من خلال الالتزام بالاحترافية المرتبطة أساسا بأخلاقيات المهنة.

الصحافة العمومية بين الصعاب والطموح

دعوات للحفاظ على الصحف التي تقدم خدمة عمومية

تخصيص مساعدات مالية للصحف في قوانين المالية

تعتبر جريدة «الشعب» عميد الصحف الجزائرية بعد الاستقلال، حيث كانت المدرسة التي تخرج منها معظم الصحافيين الذين قادوا مسيرة الصحافة الخاصة بعد التعددية الإعلامية التي نص عليها دستور 23 فيفري 1989، وجسدها قانون إعلام 90-07. حيث كان لفتح المجال لإنشاء صحف خاصة، فرصة لعديد الصحافيين من أبناء جريدة «الشعب» لخوض غمار الصحافة الخاصة أو التي يقال عنها مستقلة.

حكيم بوغرارة

كادت تلك التحولات أن تقضي على الصحف العمومية، فعدم التحضير لمرحلة التعددية جعل الفوضى وانتشار السب والشتم في الجرائد مفتوحا للجميع. وقام حزب جبهة التحرير الوطني بإلحاق جريدة «الشعب» في 1990، قبل أن تسترجعها السلطات عام 1991.

عانت الجريدة في التسعينيات من شح الإشهار، وطالت يد الإرهاب الهمجي عديد عمالها وصحافييها، كما تم تسريح العديد من العمال في 1997 وإلحاقها «بالهولدينغ» في إطار سياسة إعادة الهيكلة، قبل أن تسترجع عافيتها بعد تحسن الأوضاع الاقتصادية بداية القرن الحالي، خاصة بعد الارتفاع الكبير لأسعار النفط وعودة الانتعاش لسوق الإشهار.

بقيت «الشعب» والجرائد العمومية الأخرى بين مختلف السياسات والاستراتيجيات من خلال برامج مجمع الصحافة والاتصال، والعديد من الخطط، على غرار عقود النجاعة ومعالجة مشكلة عزوف القراء، مثلما روجته مصادر من وزارة الاتصال، بحسب ما أوردته وكالة الأنباء الجزائرية في 9 أفريل الماضي.

في انتظار تفاصيل أكثر...

أكدت ذات المصادر من وزارة الاتصال، بحسب «واج»، في ذات البرقية، عن تجميع 6 وسائل إعلامية عمومية لإعطائها دفعا لترقية الخدمة العمومية. وجاء في البرقية: «سيتم جمع ست وسائل إعلام عمومية (**المجاهد والشعب والمساء و«أوريزون» والجمهورية والنصر**) ضمن مجمع صحفي واحد».

وأضافت البرقية، أن المجمع يشرف عليه رئيس مدير عام وحيد ومديرون تنفيذيون لليوميات العمومية، يمكن لهذه الأخيرة أن تجتمع حسب اللغة. كما أنه من غير المستبعد تحويل اليوميات إلى أسبوعيات، على غرار سابقاتها الشهيرات «الجزائر الأحداث» و«وريفولسيون أفريكان».

يهدف هذا المخطط لتنظيم الصحافة المكتوبة العمومية، بحسب ما ورد في تبريرات وزارة الاتصال، ورد في البرقية: «...يتمثل الهدف من هذا المشروع الذي بدأت مناقشته منذ أكثر من سنة، لإعادة تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية التابعة لقطاع الاتصال والخاضعة لقوانين السوق، في ضمان ديمومة وتطوير هذه المؤسسات دون المساس بأجور العمال ولا بعددهم».

وأضافت البرقية، ...تسعى عملية إعادة تنظيم الجرائد العمومية، التي أقرها مجلس مساهمات الدولة، إلى مواجهة الصعوبات الاقتصادية التي تعترض هذه المؤسسات وكذا تقهقر وسائل الإعلام العمومية التي تعاني من «عزوف القراء».

حول الوضعية الاجتماعية لعمال وصحافيي وسائل الإعلام العمومية، جاء في نفس المصدر، «...وطمأن وزير الاتصال حميد قرين في 09 أفريل 2017 خلال اجتماع عقد بمقر الوزارة مسؤولي وسائل الإعلام المعنية، بأنه لم يتقرر تقليص عدد العمال أو أجور مثلما لمحت له بعض المصادر». وأضاف، «أنه لا يمكننا تجاهل العزوف الذي تشهده وسائل الإعلام العمومية والصعوبات الاقتصادية التي ترتبت عن ذلك، باستثناء نوعا ما وسائل الإعلام التي تزال تقوم بوظيفة نفعية ورمزية».

ويبقى صحافيو وعمال الصحف العمومية، في انتظار المزيد من التفاصيل حول المخطط وكذا رزنامة تطبيقه، آملين في أن يتلقوا معلومات أكثر في سياق الرقي والنهوض بالقطاع.

وأكد **محمد بوسلاّن**، صحافي بجريدة المساء، استقبلنا قرار وضع الصحف تحت مجمع واحد بارتياح كبير... خاصة بعد توضيحات وزير الاتصال الأخيرة التي نفى من خلالها وجود أي نية لدى الوصاية للدمج بين الصحف أو تحويل بعضها إلى صحف إلكترونية أو أسبوعية، مثلما تم الترويج له...

وبرر الصحافي دواعي الارتياح بهذا القرار، موضحا «...التأكيد على أن الاجتماع الذي عقده مجلس مساهمات الدولة بإشراف الوزير الأول، أن الدولة وعكس ما يشاع، لم تتخل عن قطاع الإعلام العمومي بما فيه الصحف العمومية». وأضاف، «...وضع الصحف الست تحت إشراف مجمع واحد يرأسه رئيس مدير عام، يسمح بتحقيق مبادئ العدالة والمساواة في التعامل مع هذه الصحف، سواء في جانب ما تحصل عليه من الإشهار العمومي، حيث مازالت هناك فوارق فيما بينها في عدد الصفحات الممنوحة».

كما يسمح التنظيم الجديد للمسؤلين المعينين على رأس الصحف العمومية، كمديرين عامين، بالتفرغ للجانب المتعلق بالنشر والتحرير وتحسين أدائها الإعلامي، بعيدا عن المتاعب المتعلقة بالتسيير الإداري والمالي، ما قد يسهم في الرفع من مستوى مقروئيتها.

وأكد براهيم براهيمي الخبير في علوم الإعلام والاتصال، أن الصحافة العمومية يجب أن تحظى بالاهتمام، لقدرتها على تقديم الأحسن إذا تم منحها تخصصا ومجالا معينا في سياق التطورات التي تعرفها مختلف القطاعات.

وأكد الدكتور فضيل دليو، لـ «الشعب»، أن الصحافة التي تقدم خدمة عمومية يجب أن تحظى بدعم من البرلمان، من خلال تخصيص أظرفة مالية في قوانين المالية لمساعدتها على تجاوز ظروف الأزمة.

ذاكرة تاريخ الجزائر الحديثة

تعتبر الصحافة العمومية ذاكرة التاريخ الحديث للجزائر، حيث كانت مرافقة لمختلف التحولات التي مرت بها الجزائر وأرشيفا لكل المحطات والأحداث البارزة.

كانت الصحافة المكتوبة الجزائرية غداة الاستقلال، تطبق القانون الفرنسي للإعلام لسنة 1881 بعد اتخاذ المجلس الوطني التأسيسي في 31 / 12 / 1962 تدابير تقضي بالاستفادة من التجربة الفرنسية، مادامت لا تتنافى مع السيادة الوطنية، وهو ما تم العمل به في الميدان الإعلامي.

فقد استفادت الساحة الإعلامية الجزائرية من بعض الحرية في إصدار الصحف في ظل غياب سياسة وقانون جزائري واضح في تسيير الصحافة المكتوبة. وعليه، شهدت الساحة الإعلامية بين سنة 1962 و1963 صدور 11 صحيفة، منها 6 يوميات. غير أن حزب جبهة التحرير الوطني، وفي اجتماع مكتبه السياسي سبتمبر 1963 قرر تأميم هذه الصحف باستثناء «ألجي ريبيليكان» التي كان يسيرها أشخاص يتمتعون بالجنسية الجزائرية.

فتوقفت هذه الصحف، التي كانت تابعة للسلطات الاستعمارية، على غرار: «ليكو دالجي، ليكو دورون – وهران–، أورون ريبيليكان، لاديباش دو كونستونتين» وكانت تنشر وفقا لاتفاقيات»إيفيان»، وعوضت بعدها بأخرى جزائرية.

كانت «**الشعب**» أول جريدة جزائرية ناطقة باللغة العربية وذلك في 11 / 12 / 1962.

وتم إصدار جريدة الجمهورية بمدينة وهران على أنقاض «أورون ريبيليكان» في 29 / 03 / 1963. وهي تصدر إلى يومنا بعد أن عربت ابتداء من سنة 1976 بشكل تدريجي.

وحلت **جريدة النصر** مكان «لاديباش دو كونستونتين» التي بدأت في شهر سبتمبر 1963 لتعرب بشكل تدريجي ابتداء من سنة 1972.

عرفت مرحلة ما بعد 1965 استقرارا كبيرا على الساحة السياسية والاقتصادية، حيث باشرت الدولة الجزائرية سلسلة تأميمات (البنوك، المحروقات)، مع مباشرة تنفيذ العديد من المشاريع الاقتصادية، على غرار إنجاز المصانع والمناطق الصناعية وبرنامج الثورة الزراعية. وقد وجدت وسائل الإعلام الوطنية في هذه الإنجازات والمشاريع المادة الدسمة للتحليل والنقاش والتغطية المكثفة، ناهيك عن السياسة الخارجية لبلدنا، حيث شهدت الدبلوماسية الجزائرية مرحلتها الذهبية، سواء في مناصرة قضايا التحرر أو مساندة العرب في حروبهم ضد إسرائيل بين 1967 و1973.

انعكست كل هذه الأحداث على الصحافة الوطنية التي لم تتخلف عن تغطيتها ونقل وقائعها إلى الرأي العام الوطني. وكانت هذه المرحلة ثرية بمكتسبات الصحافة التي استفادت من عديد التشريعات، غير أنها لم تكن في مستوى تطلعات رجال الإعلام والمجتمع الذي أنهكته الاشتراكية القاتلة وقتلت روح الإبداع والمبادرة في البلاد.

وقد كان لوزير الإعلام آنذاك الراحل محمد الصديق بن يحي 1966 / 1970 (المتوفى في حادث طائرة رهيب في 3 جوان 1982 بين الحدود التركية – الإيرانية إثر إسقاط طائرته) دور كبير في «استحداث أول قانون للمؤسسات الصحفية في 1967 بعد مشاورات واسعة مع بعض المثقفين ككاتب ياسين ومولود معمري. كما صدر قانون آخر سنة 1968 ينظم مهنة الصحافي.

وعانت الصحافة من غياب تشريع إلى غاية 1982 تاريخ صدور أول قانون للإعلام والذي أبقى على التبعية للاشتراكية، مع إصدار صحيفتي «المساء» و«أوريزون» في 1985 والسماح بإدخال الصحف الأجنبية منذ 1982.

وبقيت الصحافة العمومية تجتهد في تقديم الخدمة العمومية، مع مساع لتطوير مضامينها إلى غاية 1989 تاريخ صدور أو دستور سمح بالتعددية والذي أتبع بقانون 90–07 الذي كان شهادة ميلاد الصحافة الخاصة.

بعد التحولات التي عرفتها الجزائر بدخول اقتصاد السوق، استغل حزب جبهة التحرير الوطني الظروف وألحق جريدة الشعب بجهازه، ليقرر سيد رئيس الحكومة آنذاك سيد **أحمد غزالي**، استرجاعها في 1991، لتتواصل المتاعب في ظل تراجع المقروئية وتدهور الوضع الأمني وكادت أن تغلق في عديد المرات لولا تحسن الوضع الاقتصادي.

وشهدت «الشعب» ومختلف الجرائد العمومية الأخرى الكثير من المتاعب بعد 1997 تاريخ إنشاء المؤسسات القابضة «الهولدينغ»، ليتم أثناءها تسريح عديد العمال والصحافيين ظلما، إلى غاية نهاية التسعينيات حيث بدأت تتحسن الأمور مع ارتفاع أسعار النفط.

لكن بقيت الصحافة العمومية محل استراتيجيات عديدة لتطويرها، لكن غياب الاستقرار على مستوى الوزارة واتساع واختلاف وجهات النظر جعلها تراوح مكانها.

اليوم العالمي لحرية التعبير و الصحافة
3 ماي

ضيف الشعب

الدكتور محمد هدير، أستاذ بالمدرسة العليا للصحافة

الإعلام العمومي مثقل بالمهام ويعاني الإجحاف وعدم إدراك دوره الاستراتيجي

أكد د. محمد هدير أستاذ الإعلام و الاتصال بالمدرسة العليا للصحافة، أن الإعلام العمومي في الجزائر مثقل بالمهام والأدوار، غير أنه يعاني من الإجحاف وعدم إدراك دوره في تقديم المعلومة الحقيقية والتركيز على الإنجازات التي تنجزها الدولة بالرغم من كونه المرآة الناطقة باسمها و العاكسة لكل إنجازاتها .

سعاد بوعبوش
تصوير : عباس تيليوة

أوضح د. هدير ضيف "الشعب"، عشية الاحتفالات باليوم العالمي لحرية الصحافة، أن الإعلام العمومي لم تعط له لحد الآن المكانة الحقيقية التي يجب أن يحظى بها ولم تدرك وظيفته المتعددة، مشيرا إلى أنه على القائمين على هذا القطاع إخراجه من النمطية السلبية لاستقطاب المواطن وجعله محرك قوة في صنع الرأي العام والتطرق للإنجازات من خلال تزويده بوسائل العمل في مقدمتها مادة معلوماتية دسمة صحيحة وموثوقة لينخرط في عمل البناء الحقيقي ويحافظ على ركائز الدولة خدمة لمصالحها العليا في ظل التحديات الراهنة والزخم المعلوماتي و ما يحمله من أخبار مغلوطة ومفبركة.

وحسب أستاذ الإعلام والاتصال، يتعين للنهوض بوظيفة الإعلام العمومي في الجزائر الرقي به وإدراك الدور الذي يمكن أن يقوم به، لاسيما بتوجيهه نحو خدمة القضايا الإستراتيجية التي تهم البلاد وتقصي الحقائق ونشرها وتسليط الضوء على المجهودات المبذولة على كل الأصعدة في سبيل بناء جزائر اليوم و عدم السماح لتوجيه المقروئية نحو الأخبار والأفكار السلبية الهدامة والمثبطة للعزائم ومنها ما هو غير صحيح و منه ما لا يفيد.

مصدر للمعلومة الصحيحة و الموثوقة بعيدا عن الإثارة

واقترح د. هدير إعادة الاعتبار للإعلام العمومي من خلال ضخ الأموال لتمكينه من توفير الوسائل المادية العامة للعمل، إلى جانب التركيز على التكوين لتطوير الأداء وضمان تكيف طاقمه الصحفي مع المستجدات لمواكبة الأخبار المتسارعة لاسيما وقت الذروة كالأزمات والمناسبات، وإدراك الخلفيات واستخدامها في خدمة المصالح العليا للبلاد بدل السماح لسيطرة المعلومة المفبركة على الرأي العام فيكون أحد الأدوات للرفع من المقروئية وتقديم النوعية بعيدا عن الإثارة .

وحسب المتحدث يمثل التمكين من المعلومة والمرافقة نقاط أساسية خاصة في ظل التطور الهائل الذي تعرفه الساحة الإعلامية، إلا أن عدم المرافقة يكرس الإجحاف في متابعة و نشر إنجازات الدولة، بالرغم من أن الإعلام لاسيما العمومي له دور استراتيجي وهو الدور الذي تم إدراكه منذ الاستقلال من خلال تأميم الإذاعة والتلفزيون .

وفي المقابل أشار د. هدير إلى أن الإعلام العمومي هو الوحيد القادر على ترسيخ الثقافة المدنية للدولة وترسيخ روح المواطنة التي تعزز علاقة المواطن بدولته وحثه على أداء واجبه اتجاهها قبل المطالبة بالحقوق ولا يكون إلا بجعله مصدرا للمعلومة الحقيقة والصحيحة ففي النهاية يبقى هو المرجع الأكثر ثقة لمن يريد التعرف على حقيقة الجزائر في مختلف المجالات لأنه ليس هناك مصالح ضيقة تحكمه وجهة مالية تموله فهو من الدولة وإلى الدولة ولا يهمُّه الإثارة ونشر المغالطات بل المصلحة العليا للبلاد تبقى الخط الأحمر لنشاطه ولأخلاقياته وعلى القائمين على قطاع الاتصال الإدراك بأن وسائل الإعلام العمومية السمعية والبصرية والمكتوبة شريك حقيقي في الذود عن كيان الدولة وسيادتها ومصالحها.

أغلبيتها مفبركة و أصحابها يبحثون عن نشر الفوضى
الحذر من أخبار مواقع التواصل الاجتماعي

دعا أستاذ الإعلام و الإتصال بالمدرسة العليا للصحافة هدير محمد، إلى ضرورة الحذر من المعلومات التي يتم تداولها عبر مواقع التواصل الاجتماعي وعدم الانجراف نحو أخبار الساعة، مشيرا إلى أن أغلبيتها أخبار مفبركة يسعى أصحابها من خلال نشرها إلى خلق فوضى وإرعاب الرأي العام.

أكد الأستاذ هدير خلال نزوله ضيفا على جريدة "الشعب" بمناسبة اليوم العالمي لحرية التعبير أن المواطن الجزائري يحتاج إلى إعلام محترف ومصدر موثوق ولن يحصل عليه عن طريق ما يتم نشره عبر مواقع التواصل الاجتماعي كالفايسبوك والتوتير"، موضحا أنه بالرغم من وجود ثورة في المعلومات إلا أنها ليست جميعها صحيحة ودقيقة، فالإعلام الحقيقي الواقعي يبنى على المصداقية والاحترافية.

وفي ذات السياق أضاف الأستاذ أن رواد مواقع التواصل الاجتماعي الذي يقومون بنشر الأحداث الآنية لن يستطيعوا تأدية دور الصحفي كون مضامين أخبارهم في أغلب الأحيان تكون خاطئة ومفبركة، موضحا أن المصداقية في الصحافة من أهم الركائز الأساسية للعمل كصحفي محترف يثق به الجمهور ويستمع إليه ليكون مرجعا لأي خبر يراد التأكد من مضمونه.

وقال ضيفنا أن انتشار صحافة المواطن بصفة كبيرة في الجزائر لم يؤثر على مردود وسائل الإعلام كون المواطن الجزائري الذي يتلقى المعلومات عبر مواقع التواصل الاجتماعي أصبح يتحلى بالوعي ولا يثق في مصداقيتها بل يفضل التوجه إلى الإعلام العمومي من جرائد يومية وقنوات تلفزيونية للتأكد من صدق الأخبار وصحة مضمون المعلومات المتداولة، مشيرا إلى أن الصحف الورقية لا يمكن أن تزول ولن تفقد قيمتها الحقيقية بالرغم من التطور التكنولوجي والتحديات المفروضة.

صونيا طبة

حصن السيادة الوطنية
دعم مالي ضروري لترقية الصحف العمومية

أكد محمد هدير أستاذ في الإعلام والإتصال بالمدرسة العليا للصحافة دور الإعلام العمومي في الأمن والاستقرار الوطني، معتبرا إياه حصن السيادة الوطنية، وحافظ على الوطن من كل المخاطر، غير أنه في حاجة إلى مزيد من الدعم من طرف الدولة، داعيا إلى ضخ ميزانية خاصة من أجل ترقيته، لأنه "الضابط لمجال الإعلام عموما" على حد تعبيره .

حياة / ك

قال هدير خلال نزوله، أمس، ضيفا على جريدة "الشعب"، عشية الاحتفال باليوم العالمي لحرية التعبير المصادف ل 3 ماي من كل سنة، إنه لا يمكن إقامة دولة بدون إعلام عمومي، لافتا إلى الدور الكبير الذي لعبه في جميع الميادين التعليم والتربية، الاقتصاد، ومرافقته للسلطات العمومية في جميع المشاريع التنموية، وأبرز الإنجازات المحققة، غير أن هذا الإعلام يواجه بسلبية أمام الرأي العام.

ولفت في معرض حديثه أن الدولة لها ترسانة من الإعلام العمومي، المحترف، لا بد من استغلالها، حتى تقضي على السلبية التي تلاحقه، وحتى يتقبله المواطن وينزع من ذهنه الصورة التي رسمها في ذهنه على أنه مجرد إعلام حكومي، في حين أنه يقدم خدمة عمومية " نقية "، يستفيد منها الجميع بدون إثارة ولا بلبلة.

وأضاف في هذا السياق أنه يوجد في الجزائر 130 جريدة كلها تقتات من الإشهار ولكن لا تقدم معلومة حقيقية، تصل درجة "فبركة المعلومة حسب تعليمات أو أجندة معينة "، وبالرغم من وجود الأنترنت والمدونات، فإن المواطن عندما يختلط عليه الأمر يلجأ إلى الإعلام الرسمي للتحقق من صحة الأخبار التي تصله من قنوات وجرائد في ظل الزخم الإعلامي.

وانطلاقا من تجربته الخاصة مع الإعلام العمومي سواء التلفزيون أو الجرائد منها "الشعب"، إلا و يتصل به أصدقاؤه من مناطق عدة من الوطن، يخبرونه أنهم شاهدوه أو تابعوا تصريحاته عبر الجرائد العمومية وهذا ما يدل حسبه أن هناك اهتمام بما يبث وينشر عبر الإعلام العمومي "الحكومي"، لكن المشكل في كيفية تسويق المادة الإعلامية التي ينتجها، بالرغم من احترافيته، وهذا ما يترك المجال للإعلام الخاص، الذي يستعمل أسلوب الإثارة، ومعلومات قد تكون مغلوطة ولا أساس لها من الصحة لجلب القارئ أو المشاهد.

وأكد في هذا الصدد أن الإنجازات الكبرى التي تحققت في الجزائر، من بنى تحتية في الطرق الطريق السيار "شرق – غرب" الذي صرفت الدولة لتجسيده 11 مليار، والمؤسسات التربوية المشيدة عبر التراب الوطني و عديد من المشاريع التنموية التي استفادت منها مختلف مناطق الوطن، منها المشاريع السكنية بمختلف الصيغ، بالإضافة إلى المحطات الكبرى لتحلية المياه، من أجل ضمان التزويد بالماء الشروب لكل المواطنين، لا يدرك المواطن أهميتها إلا من خلال الإعلام العمومي، لذلك فإن مرافقة هذا الأخير للسياسات التنموية "هام وهام جدا".

حتى لا تتكرر تجربة الصحافة المكتوبة مع الالكترونية...

أمين بلعمري

ارتبطت الصحافة العمومية بالدولة الجزائرية وساهمت في إرساء أسس هذه الدولة الفتية التي كانت في حاجة إلى إعلام عمومي فاعل ومؤثر يتولى إذاعة الخطاب الرسمي بداية من نهجها الثوري إلى خيارها الاجتماعي الذي أملته مبادئ ثورة أول نوفمبر المجيدة ومنذ ذاك لم يحد الإعلام العمومي عن أداء دوره في خدمة المجتمع وترسيخ ثقافة الدولة والمساهمة في تحقيق أهدافها وتوجهاتها إلى درجة أن البعض أصبح يتهمه بالتحول إلى مجرد بوق للدعاية الرسمية وهذا ما أضر كثيرا بسمعته وجعله يفقد الرواج خاصة مع الانفتاح السياسي والإعلامي الذي عرفته الجزائر بداية التسعينيات وفقا لدستور 1989 الذي فتح المجال أمام ميلاد مشهد إعلامي تعددي كان من نتائجه المباشرة تعرض الإعلام العمومي لنزيف مادي ومعنوي حاد، فالكم الهائل من الصحف التي ظهرت نتيجة هذا الانفتاح كانت تحتاج إلى جيوش من الصحفيين فتوجه اليها المئات قادمين من قاعات تحرير الجرائد العمومية وباللغتين العربية والفرنسية والنتيجة كانت استنزاف تلك الصحف وفقدانها لمقرؤيتها بالتدريج لصالح صحافة خاصة ناشئة تشكلت من صحفيين حالمين وطموحين تحركهم حوافز أكثر وفرص أكبر بكثير من تلك المتوفرة في القطاع العام ويكفي أن أغلبيتهم لم يكونوا مجرد أجراء يتقاضون مرتبات شهرية ولكن مساهمين حقيقيين، ما فتح الطريق لظهور مؤسسات إعلامية خاصة بل إمبراطوريات، في حين وجدت الجرائد العمومية نفسها منهكة وتائهة مجردة من أي قدرة على المنافسة ولم تتخل رغم ذلك عن أداء رسالتها الإعلامية والتمسك بخطها الافتتاحي.

إنه من المجحف اتهام الصحافة العمومية بالتقصير والتقاعس في أداء وظيفتها في حين لم توضع أية إستراتيجية واضحة للحفاظ عليها ومن ثمة تطويرها لتتكيف مع معطى فتح قطاع الإعلام على مصراعيه وما يسقط هذه التهمة عن الإعلام العمومي كذلك هو أن الصحفيين الذين صنعوا مجد الصحافة الخاصة الجزائرية كانوا كلهم في وسائل إعلام عمومية !.

إن بعث وتطوير إعلام عمومي وطني فعال يجب أن يكون ضمن أولويات الدولة الجزائرية والبداية تكون بتوفير الظروف المادية والبشرية لانتعاش هذا الأخير وبهذا فقط نتجنب تكرار التجربة الصعبة التي مرت بها الصحافة العمومية خلال الانفتاح الإعلامي المباغت بداية التسعينات مع الانتقال إلى صحافة عمومية إلكترونية يمكنها أن تحدث الفارق خاصة وأننا نعيش عصر عولمة التهديدات.

اليوم العالمي لحرية التعبير و الصحافة
3 ماي

ضيف الشعب

ملامح الإستراتيجية الإعلامية

بناء منظومة اتصال واضحة المعالم

■ ضرورة العودة إلى الناطق الرسمي والاجتماعات مع الصحافيين

ماهي الاستراتيجية الإعلامية المتبناة من أجل تمرير رسالة السلطات العمومية إلى الرأي العام الداخلي والخارجي. هذا ما حاول الأستاذ محمد هدير الإجابة عليه، خلال استضافته بجريدة «الشعب»، عشية إحياء اليوم العالمي لحرية الصحافة.

جمال أوكيلي

يرى الأستاذ بالمدرسة العليا للصحافة، أن ملامح هذه الاستراتيجية الإعلامية، تكمن في بناء منظومة اتصال واضحة المعالم، تتميز بالفعالية في مضمون رسالتها والقدرة على الإقناع وتفاعل المرسل مع المتلقي في الأهداف.

الآليات العملية تعد ركائز ثابتة لأداء هذه المهام، منها الاعتماد على الناطق الرسمي باسم مؤسسات الدولة، الذي يحوز على المعلومة الصحيحة ذات المصداقية التي تقدم لأهل المهنة.. وهذا لعدة اعتبارات منها دحض الإشاعة التي تتطلب الخبر اليقين.

زيادة على هذا، فإنه من حق السلطات العمومية، من خلال دوائرها الوزارية، أن تلتقي بالصحافيين من أجل التواصل معهم في مسائل غير واضحة في أذهانهم، وهذا بمساعدتهم في إنجاز أنواع صحفية تليق بالحدث. وإن كان الأمر يحمل الأبعاد السياسية والإقتصادية، فإنه المطلوب أن يُزود الإعلامي بالمعطيات اللائقة من أجل «تغذية» مقاله بعناصر مقنعة حتى لا يقع في العموميات والكلام الإنشائي، الذي لا يخدم الهدف.

هناك ملفات عديدة تتطلب أن يكون الصحافي مطلعا على خلفياتها ليعرف ما يقول، وبالأحرى يكون مصدره موثقا وبأسس سليمة وصحيحة.

وتأسف الأستاذ هدير، لغياب هذا التصور، نظرا لعدة اعتبارات منها، شرخ أو بون الثقة التي ماتزال لم ترمم بعد بحكم تداعيات سابقة أضرت بهذا العمل المتبع.

وطلب من المكلفين بالإعلام أو من مسؤولي خلايا الإتصال، أن يتحلوا بهذه الحيوية في إدراك التحديات القطاعية الراهنة إن تخلفنا عن هذا الركب، وتركنا الأشياء تسير بهذا المنطق، بالتخلص من الذهنية الإدارية في التعامل مع هذه الحيوية الإعلامية، أو البقاء رهين التحفظ أو الخوف من الآخر.

هذا الرهان يستدعي أن تكون هناك موارد بشرية ومهارات ذات كفاءة عالية في مخاطبة الآخر، له تجربة في مجال الاتصال لتقديم شروحات ضافية في مسائل سياسية وإقتصادية خاصة. وقد وقفنا مؤخرا على تفاصيل في هذا الشأن كلقاحات الأطفال، ورخص الاستيراد والنظام التعاقدي في المستشفيات وغيرها... كل هذه القرارات والعناوين الكبرى لا تجد من يتابعها بالتفسير إعلاميا، هذا ما أدى إلى هذا الفراغ المحسوس.

أرجع ذلك إلى غياب دراسات علمية ودقيقة لواقع الصحافة، هدير:

تقرير «مراسلون بلا حدود» حول الجزائر عار من الصحة

قال الدكتور محمد هدير، أن تقارير المنظمات الدولية، المتعلقة بقياس حرية الرأي والتعبير في الجزائر، مغلوطة وغير مبنية على أسس علمية. موضحا أن المنظمات لا تكلف نفسها عناء القيام بأبحاث ميدانية، وتكتفي فقط بآراء شخصية في أغلب الأحيان، ما يفقد التقارير مصداقيتها.

بوطي.ج

ردا على تقرير المنظمة الدولية «مراسلون بلا حدود»، التي صنفت الجزائر في مراتب متأخرة في مجال حرية الرأي والتعبير، أكد أستاذ الإعلام بالمدرسة العليا للصحافة، أن التقرير لا يستند إلى معلومات دقيقة، مؤكدا أن قطاع الإعلام في الجزائر يعرف تقدما كبيرا في مجال الحرية.

في هذا الإطار، قال الدكتور إن الجزائر قطعت أشواطا كبيرة في مجال حرية الصحافة،سيما في السنوات الأخيرة التي عرفت تقدما نسبيا بفضل الانفتاح على المواطن والقضايا ذات الاهتمام الواسع، موضحا أن نظرية "لا سقف للحرية" لا أساس لها من الصحة في الواقع.

ترتبط حرية الإعلام بوجه عام والصحافة بشكل خاص، بحسب الباحث هدير، بالمجتمع، هذا الأخير الذي يحتاج إلى توجيه من طرف وسائل الإعلام حسب حاجياته، والرفع من مستواه بدل استغلاله في أهداف معينة.

يكمن الخلل في أغلب تقارير المنظمات الدولية المكلفة بقياس حرية الرأي، في استعانتها بأشخاص غير مؤهلين في البلدان المعنية بالدراسة، حيث ذكر أن أغلب التقارير تنبع من آراء شخصية، ليست لها دراية بالمجال الإعلامي، حيث يكلف مراسلون في الدول بصياغة تقرير حول ذلك وفي كثير من الأحيان يتم الاستناد لمعلومات غير رسمية، مستقاة من مواقع الأنترنت.

وأشار الباحث إلى أن مسألة الحرية في الإعلام تراجعت في كل الدول المتقدمة، لاسيما التي تتبجح بذلك أمام العالم، في مقدمتها أمريكا التي تسيطر بشكل خاص على المؤسسات الإعلامية بطرق مختلفة، للتحكم في توجهات شعوبها.

في هذا الإطار، قال الدكتور هدير، إن تأخر تنصيب سلطة ضبط الصحافة المكتوبة الذي تسعى وزارة الاتصال إلى تنصيبه، أدى إلى وقوع تجاوزات واختلال، داعيا إلى ضرورة الإسراع في تنصيب السلطة التي ستتكفل لا محالة بتنظيم القطاع وتأخرها يؤثر سلبا على تطويره.

سلطة الإعلام العمومي

فنيدس بن بلة

غاص الدكتور محمد هدير استاذ بالمدرسة العليا للصحافة في اعماق التحولات الكبرى التي يشهدها الإعلام في محيط جيواستراتيجي متغير وتهديدات تفرض وجود سلطة اعلامية قوية لا تكتفي بنقل المعلومة من مصدرها بل تصنع الرأي العام وتوجهه.

قال هدير وهو يحلل المتغيرات المتسارعة في عالم القرية الواحدة الشفاف إن التنوع والتعدد ية التي فتحت المجال لكثرة العناوين والقنوات زادت من أهمية الإعلام العمومي وعززت موقعه في الخارطة باعتباره حامل مشروع أمة ومرافقا لمسار انماء دولة يسلط الضوء على الانجازات وينبه إلى الاختلالات ليس بتوظيف السلبيات وتضخيمها واتخاذها ورقة متاجرة وتلاعب، بل اقتراح حلول لتعقيدات.

وهنا يظهر الفرق بين الإعلامين: الخاص، الذي يجري وراء إشباع مآرب ذاتية والدفاع عن مصالح صغرى غايتها تعزيز المكاسب والمنافع، والعمومي السائر على نهج الموضوعية في تقديم معلومة مؤسسة موثقة لا تقبل المساومة والشك.

وهذا الإعلام العمومي الذي خرّج كفاءات وإطارات سامية هو الذي كان في الواجهة اثناء المأساة الوطنية وسنوات الفوضى والجنون يواجه تراجيديا الموت ولم يتخل عن القلم والكاميرا والميكروفون في التصدي للارهاب الهمجي مقدما أغلى الأعضاء وأكثرهم حبا لمهنتهم وتفانيهم لها مساهما في بقاء الجزائر صامدة واقفة.

هذا الاعلام العمومي الذي تشبع بروح الوطنية والمواطنة واصل مساره دفاعا عن قيّم الجمهورية مواجها حملات مسعورة تردد على الملأ من أعلى المنابر والفضائيات "من يقتل من؟" ثم استبدالها "بمن يتصالح مع من؟"، أثبت بالملموس أنه الأجدر بالتوقف عنده والاشادة به.

إنه إعلام شريك كامل في ترقية المشهد التعددي والعالم الافتراضي الذي قهر الحواجز وقرّب المسافات الجغرافية وغير مجرى التاريخ. فليس من باب الصدف أن تستثمر الدول الرائدة في الليبيرالية في الاعلام العمومي وتراهن عليه في ايصال رسالتها الى أبعد الأصقاع حماية للمصالح وتأمينا للنفوذ. ليس من الغرابة في شيء أن تلجأ أعتى الدول ليبرالية الى هذا الخيار وتجعل من الإعلام العمومي صحافة اذاعة أو تلفزة وجهتها في مخاطبة الآخر والصراع معه لحسم معارك فرض الذات والنفوذ.

أستاذ الإعلام بجامعة باتنة، محمد فدول:

المنطق التجاري أفقد الإعلام الخاص الخدمة العمومية

قال أستاذ الإعلام بجامعة باتنة محمد فدول، إن المنطق التجاري والاقتصادي بات يسيطر على وسائل الإعلام الخاصة، ما أفقدها استقلاليتها التامة وأدى إلى تراجعها عن أداء خدمة عمومية بحتة، التي تعتبر هدف الإعلام الأساس، موضحا أن الحملة الانتخابية الأخيرة أبرز مثال عن تراجع الحياد في أغلب الصحف الوطنية.

جلال بوطي

أكد الباحث والصحافي السابق بجريدة الوطن الناطقة بالفرنسية فدول، في اتصال مع "الشعب"، أن الإعلام الخاص في الجزائر يبقى محدود الاستقلالية في الوقت الحالي،نظرا لتأثير المنطق التجاري على أغلب الصحف، التي بات همها الوحيد الربح المادي على حساب الجمهور.

في هذا الإطار، يرى الباحث أن تراجع الخدمة العمومية لم يمس فقط الإعلام الخاص، إنما حتى الإعلام العمومي، الذي يحتاج هو الآخر إلى إعادة النظر في يقدم من خدمة عمومية، موضحا أن غياب صحافة الرأي في الجزائر يعد من بين الأسباب التي أدت إلى تراجع الحياد في صحف الأخبار.

تغير أنماط القراءة لدى الجمهور يساهم، بحسب الباحث، في بقاء الصحف وفية للخدمة العمومية التي تقتضي نقل انشغالات المواطنين، قبل أن يكونوا قراء صحف.

من هذا المنطلق، فإن الصحف التي لا تقدم خدمة عمومية في الوقت الحالي بات مصيرها الزوال.

الحياد في وسائل الإعلام يبقى نسبيا وأطروحة الاستقلالية هي مجرد شعار باتت تستغله كثير من الصحف، حيث أن الواقع في الجزائر، كما قال الدكتور فدول، يحصى سوى عدد قليل من الصحف قد لا تتعدى العشر، تقدم خدمة أقرب للحياد، رغم إحصاء أزيد من 140 يومية ناطقة بالعربية أو الفرنسية.

واعتبر الباحث، أن أكبر تحد للصحافة الخاصة في بلادنا، هو ضغط أصحاب القرار السياسي والإداري. فممثلو الأحزاب السياسية لديهم ضغط واضح على كثير من الصحف. كذلك المسؤولون الإداريون في المؤسسات الاقتصادية الذين يملكون قرار توجيه الإشهار، الشريان الأساس لحياة المؤسسة الإعلامية.

ضرورة التزام وسائل الإعلام بالخدمة العمومية بات اليوم أكثر ضرورة من أي وقت مضى، على حد تعبير أستاذ الإعلام. فالتنافس الشديد الذي يفرضه الإعلام السمعي البصري، يستدعي من الصحف الالتزام التام بالخدمة العمومية، خاصة مع تراجع إمكاناتها المادية، أو يكون مصيرها الزوال.

" الشعب" شريك إعلامي للتظاهرات الوطنية

تظاهرة " سدود و موانئ زرقاء" نموذجا

■ تسليط الضوء على كسب رهان إنتاج 200 ألف طن من السمك

وفية لمبادئها ورسالتها الرامية إلى مواكبة الأحداث الراهنة وتنوير الرأي العام جريدة الشعب كمؤسسة إعلامية عمومية، ومواطنة حاضرة دائما كشريك إعلامي في العديد من التظاهرات الوطنية اقتصادية كانت أو اجتماعية أو ثقافية، حرصا منها على خدمة المجتمع و لعب دور جسر التواصل بين الهيئات والمؤسسات الجزائرية والمواطن، فهي على سبل المثل شريك فعال منذ الطبعة الأولى في تظاهرة "موانئ وسدود زرقاء"، التي تنظمها سنويا المديرية العامة للصيد البحري وتربية المائيات التابعة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بمعية العديد من القطاعات الوزارية الأخرى.

حبيبة غريب

تعود من جديد التظاهرة السنوية "موانئ وسدود زرقاء" هذه السنة في طبعتها الخامسة بداية من يوم 20 ماي الجاري، ببرنامج ثري،يميزه إضافة إلى نشاطات الطبعات السابقة، " انطلاق عملية بيع الأسماك مباشرة من الصياد إلى المستهلك، الانطلاق الرسمي لعمليات الصيد البحري الساحلي، تنظيم أبواب مفتوحة على سفن صيد التونة وصيد الأسماك الأخرى"، حسب ما صرح به أمس، طه حموش المدير العام للصيد البحري وتربية المائيات".

وأضاف ذات المسؤول، أمس، خلال جلسة العمل الخاصة التي جمعت القائمين على التظاهرة بممثلي المؤسسات الإعلامية الشريكة، قائلا إن التظاهرة ستشهد أيضا لأول مرة، تنظيم أبواب مفتوحة على التكوين والبحث في القطاع، من خلال معارض متنوعة وزيارة موجهة للباخرة العلمية "قرين بلقاسم"، إلى جانب المسابقات الرياضية والفكرية والفنية التي يشارك فيها الكبار والصغار، ناهيك عن عملية تذوق أسماك المياه العذبة ومسابقة أحسن ميناء، وأحسن ملجأ صيد وللمرة الأولى مسابقة "أحسن سد".

للإشارة تهدف تظاهرة "موانئ وسدود زرقاء "، التي تنظمها المديرية بمشاركة الغرفة الجزائرية للصيد البحري وتربية المائيات والوكالة الوطنية للسدود والتحولات، إلى تسليط الضوء على قطاع اقتصادي حساس بالدرجة الأولى، يحاول القائمون عليه كسب رهان إنتاج 200 ألف طن من السمك من بينها 80 ألف طن من إنتاج تربية المائيات بالبحر و 20 ألف طن بالسدود والمناطق الصحراوية وأحواض الفلاحين المدمجة"، حسب ما صرح به حموش.

إجتماع مكتب مجلس الأمة

الانتخابات فرصة لإحراز التقدم على النهج الديمقراطي

أكد مجلس الأمة، أمس، أن الانتخابات التشريعية المقررة يوم الخميس، تعتبر «فرصة مواتية يحرز من خلالها الشعب الجزائري التقدم على نهج مسار ديمقراطي يطبعه الهدوء والثقة»، بحسب ما أفاد به بيان للمجلس.

أوضح البيان، الذي صدر عن مكتب مجلس الأمة برئاسة عبد القادر بن صالح رئيس المجلس، بعد التشاور مع مسؤولي هيئات وأجهزة ورؤساء المجموعات البرلمانية حول الانتخابات التشريعية، أنه «في الساعات الأخيرة واستعدادا لحدث وطني بارز ومتجدد في حياة الأمة، فإن مجلس الأمة مكتبا، أجهزة وهيئات ومجموعات برلمانية يعتبر الانتخابات التشريعية فرصة أخرى مواتية يحرز بها الشعب الجزائري التقدم على نهج مسار ديمقراطي يطبعه الهدوء والثقة بعد فترة الحملة الانتخابية».

وأضاف، أن هذه الحملة «جرت في أجواء من التنافس تدعو إلى التنويه بما شهدته من أداء الفاعلين فيها»، كما أنها «مناسبة تتاح له لتأكيد الروح الإيجابية التي تجذر في وعيه تمسكه بالاستقرار الوطني، كما برهن على ذلك باستمرار في كل المواعيد الوطنية الهامة».

وذكر بأن استحقاق الرابع من مايو «يكتسي بعدا خاصا أكده رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في رسالته إلى الأمة عشية الانتخابات التشريعية»، مبرزا أن هذا «الاستحقاق الوشيك يشهد على غرار جميع المواعيد الانتخابية الأخرى على الاستقرار السياسي والمؤسساتي، كونه يجري في موعده الدستوري».

غير أنه هذه المرة، يضيف البيان، «يأتي في سياق تجسيد التدابير المنبثقة عن الدستور الجديد من جهة، وفي ظل تحديات ناجمة عن الوضع الحالي الذي تواجهه البلاد من جهة أخرى».

وأكد نفس المصدر، أن «مجلس الأمة الذي سيواصل مساهماته مع المجلس الشعبي الوطني في التشريع بالمصادقة على القوانين الرامية إلى تكريس الحقوق السياسية والاجتماعية واستكمال الإصلاحات في المجال الاقتصادي، وإذ تستوقفه أهمية استحقاق الرابع من مايو وما يكتسيه من أبعاد، يثمن عاليا ما شهدته الساحة الوطنية في المدة الأخيرة من مساهمات واسعة وغالبة لدى الطبقة السياسية وفي أوساط فعاليات المجتمع المدني وفي مواقف نخب فكرية وثقافية مؤثرة وعند أصحاب الرأي في كل ربوع الوطن، تدعو كلها إلى أداء الواجب الانتخابي».

وتابع بأن «مكتب مجلس الأمة وفي الوقت الذي يعرب فيه عن كامل ثقته في المؤسسات والهيئات الموكول إليها إحاطة الانتخابات التشريعية بالشروط والظروف المطلوبة، عملا بالتوجيهات التي أسداها رئيس الجمهورية، ينتهز هذه السانحة وقد شرعت الجالية الجزائرية في الخارج والبدو الرحل وسكان المناطق النائية عبر عدد من ولايات الوطن في التصويت، ليهيب بالمواطنات والمواطنين أن يترجموا روح المواطنة بالتوجه إلى مراكز الاقتراع وأن يمنحوا الجزائر في هذا اليوم المشهود الصورة التي تليق بتضحيات الشعب الجزائري وبتطلعاته».

كما أن مكتب مجلس الأمة «على يقين بأن الشعب الجزائري المدرك لحقائق المكتسبات الوطنية وللرهانات والتحديات التي تواجهه، لن يأبه بخطاب التشكيك والتيئيس وسيسجل بخياره الديمقراطي الحر غيرته على جزائر آمنة مستقرة وعلى مؤسساته الدستورية الديمقراطية».

ويدعو مجلس الأمة المواطنات والمواطنين إلى «التوجه بقوة وكثافة إلى مراكز الاقتراع يوم الخميس القادم»، كما «ينوه بتطور النضج والحس المدني في الممارسة السياسية باعتبارها فضاء لترقية قيم المواطنة والتمكين للحوار البناء والثقافة الديمقراطية ويشيد ويعتز بمستوى وعي الشعب الجزائري».

للإشارة، صدر هذا البيان الخاص بالانتخابات التشريعية، عن مكتب مجلس الأمة برئاسة عبد القادر بن صالح رئيس المجلس، وذلك وبعد التشاور مع مسؤولي هيئات وأجهزة ورؤساء المجموعات البرلمانية بالمجلس.

بدوي يتعهد باستدراك نقائص القوانين

هيئات إدارية دائمة مكلفة بالانتخابات تعمل طوال السنة

كشف وزير الداخلية والجماعات المحلية نورالدين بدوي، أمس، بالجزائر العاصمة، أن مصالحه ستعمل على استدراك «كل الهفوات والنقائص والاختلالات» المسجلة في القوانين المنظمة للانتخابات بوتيرة «سريعة» وهذا تحضيرا للاستحقاقات القادمة.

قال بدوي في منتدى الإذاعة الجزائرية، إن الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات تعد «مفخرة للجزائر، بالنظر للمهام المنوطة بها والأهداف التي أوكلت إليها في مرافقة العائلة السياسية» لذلك – كما قال – «استمعنا بجد لمقترحات رئيسها عبد الوهاب دربال وسنعمل على استدراك الهفوات والنقائص والاختلالات المسجلة في القوانين المنظمة للانتخابات بوتيرة سريعة»، مشيرا إلى أن الجزائر «مقبلة بعد شهور على الانتخابات المحلية ثم الانتخابات الرئاسية في 2019».

وأضاف بدوي، أن دائرته الوزارية على «استعداد تام للتكفل بكامل اقتراحات الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات والشركاء السياسيين من خلال لجان ستعمل بالتنسيق معهم»، مشيرا إلى أنه سيتم «إعادة التنظيم الإداري للمصالح المكلفة بالانتخابات عبر 48 ولاية و1541 بلدية وذلك بوضع هيئات إدارية دائمة تعمل طوال السنة».

وأبرز أن هذه الهيئات «ستستعمل في مهامها التكنولوجيات الحديثة التي ستمكنها –على سبيل المثال – من شطب الناخبين المتوفين بطريقة آلية من خلال ربط هذه المصالح بسجل الحالة المدنية». كما سيتم استعمال واستغلال بطاقة التعريف الوطنية البيومترية في العملية الانتخابية من خلال عديد التطبيقات التي تتضمنها هذه البطاقة».

وفي نفس الإطار، اعتبر بدوي أن تشريعيات 4 ماي القادم تعد «لبنة أولى للإصلاحات السياسية والدستورية التي أقرها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بقيم دستورية جديدة كرست مكانة أقوى للمواطن وللمجتمع المدني والشركاء السياسيين».

وأوضح بدوي، أن «الحكومة، وتنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية، سخرت كل الإمكانات المادية والبشرية لتمكين كل مواطن من القيام بواجبه الانتخابي».

من أجل ممارسة واجبهم الإنتخابي

رخصة غياب مدفوعة الأجر للمستخدمين يوم الخميس

أعلنت المديرية العامة للوظيفية العمومية والإصلاح الإداري في بيان لها، أمس، أنه بمناسبة التشريعيات المقررة يوم الخميس 4 ماي، تم منح «رخصة خاصة للغياب» مدفوعة الأجر، لفائدة كافة مستخدمي المؤسسات والإدارات العمومية والهيئات والدواوين العمومية والخاصة في جميع القطاعات من أجل ممارسة واجبهم الانتخابي.

وأوضح ذات المصدر، أنه «تبعا لاستدعاء الهيئة الانتخابية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، المقرر يوم الخميس 4 ماي 2017، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 17–57 المؤرخ في 7 جمادى الأولى 1438 الموافق لـ4 فيفري 2017، وقصد تمكين الهيئة الناخبة من ممارسة حقها في التصويت، تمنح رخصة خاصة للغياب لليوم المذكور مدفوعة الأجر، لفائدة كافة مستخدمي المؤسسات والإدارات العمومية والهيئات والدواوين العمومية والخاصة في جميع القطاعات، مهما كان قانونها الأساسي، بمن في ذلك المستخدمون باليوم أو بالساعة».

غير أنه يتعين على المؤسسات والإدارات العمومية والهيئات والدواوين المذكورة أعلاه –يضيف البيان – «اتخاذ التدابير اللازمة لضمان استمرارية الخدمة في المصالح التي تعمل بنظام التناوب».

أكدوا استجابتهم لنداء رئيس الجمهورية

الباتريوت يتبرأون من أصحاب نداء مقاطعة الانتخابات التشريعية

كشف المكلف بالعلاقات العامة لدى المنظمة الوطنية للدفاع عن حقوق المقاومين «الباتريوت» دوادي بن عزة لـ «الشعب»، أن منظمتهم تتبرأ من أي تصريح خارج عن منظمتهم، خاصة التصريح الأخير الداعي إلى أن الباتريوت سيقاطعون التصويت والانتخاب في 4 ماي القادم، مؤكدا أن الباتريوت حريصون على القيام بواجبهم في هذه المناسبة، وهم، اليوم وغدا، مقاومون ومدافعون عن المكاسب والإنجازات التي تحققت في عهد رئيس الجمهورية.

وأضاف المتحدث باسم المنظمة، أن بعض النداءات لمقاطعة الانتخابات لا تخصهم، وهم يتبرأون منها ولا تمثل موقفهم الرسمي تجاه هذا الحدث الهام والمصيري، الذي يخص إحدى المؤسسات الهامة بالدولة الجزائرية، معبّرا على لسان منظمته ومستنكرا لمثل هذه التصريحات اللامسؤولة والغريبة. وأضاف، أن الباتريوت سيظلون كما كانوا بالأمس أوفياء لوطنهم ولمؤسسات الدولة، وسيكونون في الموعد ويعبرون بكل ديمقراطية عن مواقفهم واختياراتهم.

واستغل المناسبة ليثمن التفاتة الوزير الأول الأخيرة، واهتمامهم بطلبهم مقابلته لرفع انشغالاتهم الحقيقية والموضوعية، فهم مايزالون يتمسكون بمطالبهم حول الاعتراف بهم بشكل رسمي من قبل الوصاية، حول تضحياتهم خلال الأزمة الأمنية في نهاية القرن الماضي، وينتظرون ردا على ملف طلب اعتماد منظمتهم رسميا، المودع لدى وزارة الداخلية في العام 2013، ويدعون في طلب مستعجل ثالث، ضرورة تشكيل لجنة مشتركة من جانب الحكومة ومندوبين عن منظمتهم، لدراسة ملفهم والنقاط التي تضمنها بشكل جدي ونهائي وعادل.

وأضاف، بن عزة دوادي ضرورة تفعيل المرسوم الرئاسي في المادة 77 والصادر في الجريدة الرسمية لعام 2013، خاصة في البند الذي يحدد بصراحة، أن كل من شارك في مقاومة الإرهاب والعصيان المدني، له الحق في التقاعد النسبي والامتيازات المحددة، وهو المرسوم الذي مايزال ينتظره قرابة 100 ألف باتريوت، أن يُفعل على أرض الواقع، وبذلك ينتهي مسلسل الباتريوت لحقبة التسعينيات، وتطوى صفحة بشكل يرضي الجميع.

البليدة: لينة ياسمين

الخبير مبتول: التصويت يكتسي أهمية وفقا لقناعة كل مواطن

اعتبر الخبير عبد الرحمان مبتول، أن التصويت في الانتخابات يكتسي أهمية قصوى وفقا لقناعة كل مواطن، مثمّنا قرار وزارة الدفاع بالتصويت خارج الثكنات، ما يعطي للانتخابات مصداقية.

بعد أن أبدى تقديره لكافة الحساسيات، أوضح أن الجزائر تحتاج إلى جميع أبنائها باختلاف توجهاتهم، مضيفا أن أي سلطة تحتاج إلى معارضة قوية ومنظمة تقدم اقتراحات بناءة، كون الهدف المشترك هو التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن الحقائق العالمية.

بالنسبة للخبير مبتول، فإن الإشكالية التي تعترض الجزائر وكل منطقة المغرب العربي وإفريقيا، تكمن في ترسيخ أكثر للعدالة والانسجام الاجتماعي، في ظل قدوم الثورة الاقتصادية الرابعة في 2017 / 2030، موضحا أن التحدي في الظرف الراهن هو أزمة حوكمة وليس أزمة مالية، التي قد تتولد عن الأولى في غياب إصلاحات في آفاق 2019. وسجل على صعيد آخر، عدم تقدير أغلب الأحزاب خطورة هذه الوضعية وعد تقديمهم إضافة بالنظر للنموذج الاقتصادي الجديد (2017 / 2020 إلى 2030) الذي كشفت عنه الحكومة، وكان عليهم، يضيف، «تقديم رؤية نقدية على الأقل من أجل تحسينه»، وضرورة التفاف كافة القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حوله لتجاوز الأزمة معا نحو وضعية أكثر أريحية للمجتمع.

سعيد. ب

مسعوداني ممثل أعوان الحرس البلدي بالمدية:

ضرورة توفر الحس المدني لأداء الواجب الانتخابي

أعلن البشير مسعوداني ممثل أعوان الحرس البلدي بالمدية، أن مصالح الولاية قامت بتوزيع 4053 بطاقة متقاعد لفائدة مستخدمي هذا السلك، تم ذلك، بحسبه، في محافل رمزية على مستوى دوائر الولاية، نظير المجهودات التي قدمها الأفراد خلال الفترة الصعبة التي مرت بها البلاد وبخاصة بهذه الولاية.

صرح مسعودان في اليوم العالمي للشغل، أنه «حبذا لو أن هذه البطاقات حملت على ظهرها العبارة السابقة – على السلطات المدنية والعسكرية تقديم العون والمساعدة اللازمة لصاحب البطاقة –» كما كان معمولا به آنفا، لما لذلك من أهمية. معتبرا أن توزيع هذه البطاقة بهذه السرعة إنجاز كبير، كما لقي استحسانا لدى جل الأفراد، مؤكدا في هذا الصدد أنه رغم ذلك فإن هذه الفئة ماتزال تنتظر من السلطات تنفيذ نقطتين من عن شعوره كعامل جزائري خلال هذه المناسبة، قال محدثنا بصفتي ممثلا لهذه الفئة تصريح وزير الداخلية والجماعات المحلية وكذا المنسق الوطني حكيم شعيب، باعتبار أن هناك مطلبين بقيا عالقين، هما الرفع من منحة التقاعد الضعيفة جدا بعدما أوعز رئيس الجمهورية للمصالح المعنية بتداركها، وكذا إعادة المشطوبين بطريقة تعسفية لتمكنيهم من الاستفادة من الخدمات التي نص عليها القانون. من المستخدمين، أبارك المجهود المبذول من طرف الطبقة الشغيلة في الجزائر، مشيرا في سياق آخر إلى أن هذا المجهود يجب أن يقابله حس مدني نحو هذه التشريعيات على اعتبار أنه رغم عدم تقدمه للترشح بأي حزب، إلا أنه قام برفقة زملائه بحملة وطنية لأجل التحسيس بأهمية هذا الحدث الوطني من منطلق أنه كفانا خرابا ببيوتنا.

تأتي عملية توزيع البطاقات في إطار تجسيد الإجراءات المتبناة من قبل وزارة الداخلية والجماعات المحلية الرامية إلى التكفل التدريجي بانشغالات هذه الفئة من المجتمع الجزائري.

المدية: ع.علياني

2000 شرطي مجندون للعملية

أمن معسكر يشدد إجراءاته الميدانية لتأمين الإنتخابات التشريعية

سطرت مصالح أمن ولاية معسكر مخططا أمنيا استثنائيا لتغطية الانتخابات التشريعية، حيث سخرت له أكثر من 2000 شرطي لضمان السير العادي لهذا الموعد الانتخابي عبر قطاع اختصاص مصالح الشرطة والحفاظ على الأمن والسكينة العموميين يوم الاقتراع، أين ستضمن القوات المسخرة حماية مكاتب ومراكز الاقتراع على مستوى قطاع الاختصاص والمقدر عددها بـ105 مركز.

تضمن المخطط الأمني، الذي انطلق منذ بداية الحملة الانتخابية ويتواصل إلى غاية نهاية هذا الحدث الوطني، تأمين ومرافقة الحملة الانتخابية عبر قطاع الاختصاص بضمان الأمن عبر محيط التجمعات الحزبية واللقاءات السياسية، فيما تتمثل مرحلته الثانية في الانتشار الأمني عبر شوارع وأحياء المدينة وكذا تأمين المراكز الانتخابية، عبر ضمان التغطية الأمنية عشية يوم الاقتراع وذلك بتسخير تشكيل أمني عبر كافة المراكز الانتخابية بقطاع الاختصاص قبل وأثناء العملية الانتخابية، مع التفتيش الدقيق لها قبل فتحها أمام المواطنين، زيادة على تكثيف الدوريات الأمنية المتنقلة عبر محيط هذه المراكز لمراقبة الأشخاص والمركبات المشبوهة وكذا ضمان مواكبة وتأمين كل المهام ذات الصلة بهذا الحدث الوطني، حيث يبقى الهدف الأساسي لهذا المخطط الأمني هو السير الحسن للعملية مع ضمان أمن الأشخاص والممتلكات.

معسكر: أم الخير.س

الدبلوماسي الشعب

11

الاربعاء 03 ماي 2017 م الموافق لـ 07 شعبان 1438 هـ العدد 17326

الأطماع السياسية المغربية تسقط في مجلس الأمن

دعوة صريحة لاستئناف المفاوضات مع جبهة «البوليساريو»

كلمة العدد

تواطؤ

فضيلة دفوس

دعنا في البداية نتّفق على أن الإحتلال ومهما كانت مكانة الدّولة التي تمارسه، والمبرّرات التي تسوّقها، فهو لا يمكنه أن يستمرّ وينتصر على محاولات ولوائح إنهائه، إلاّ إذا كانت هنالك قوى عظمى متغلغلة في المؤسسات الدولية تدعمه وتحمي ظهره من أي عقاب أو قرار إزالة.

الحقيقة هذه نستشفّها من الاحتلال الإسرائيلي الذي سرق الأرض الفلسطينية وشرّد أهلها، ونكّل ولا زال بمن بقي متشبّثا بفتات أرضه في غزّة والضفة، كما نستشفها من الاحتلال المغربي للصحراء الغربية الذي تمكّن طول العقود الأربعة الماضية، من خرق قرارات الشرعية الدولية التي توصي صراحة وبدون أي لبس، بأن الإقليم الصحراوي، أرض محتلة يشملها مبدأ تصفية الاستعمار وتقرير مصير شعبها من خلال إستفتاء حرّ ونزيه ترعاه الأمم المتحدة.

لا نجانب الصواب بكل تأكيد، إذا جزمنا بأن المغرب يستقوي على الشعب الصحراوي ويستعرض عضلاته الضّامرة على الشرعية الدولية بما يتلقّاه من دعم فرنسي، ولولا هذا الدّعم، لعاد أدراجه بقوافل مواطنيه التي جرّها لاحتلال الصّحراء الغربية ضمن مسيرته المشؤومة منتصف سبعينات القرن الماضي التي ستبقى إلى الأبد وصمة عار في جبينه، وجبين من كان ولا زال طول الـ 40 سنة الماضية يغطّي على انتهاكاته الجسيمة، ويعطّل تنفيذ استفتاء تقرير المصير، ويدفعه بلا خوف، ليتطاول على بعثة «مينورسو» الأممية فيطرد مكوّنها، ويسدّ أبوابه في وجه المبعوث الأممي، حتى لا يكونا شاهدين على خروقاته، وحتى يتمادى بعيدا عن أي رقيب، في نهب ثروات الاقليم المحتل بتواطؤ شركائه الذين رأينا كيف سعوا نهاية الأسبوع الماضي في مجلس الأمن الدولي إلى تفصيل القرار الذي أصدره حول الصحراء الغربية على مقاس الاحتلال المغربي، وكيف تآمروا بأعلى درجات المكر والخبث لعكس الحقائق على الأرض وإظهار الجلاّد كضحية، والضّحية كمتسبّب في تعطيل الحل الذي هو بمنطقهم ما قرّره المغرب بصفة أحادية لترسيخ احتلاله وشرعنة سيطرته على الأرض الصّحراوية.

لقد كشفت الدول الدّاعمة للاحتلال المغربي، وفي مقدّمتها فرنسا مرة أخرى وجهها الحقيقي في مجلس الأمن، ورأينا كيف سعت إلى تلغيم القرار الذي أصدره، بتحويل الأنظار عن المسائل الجوهرية إلى أمور هامشية تافهة، وبدل التركيز على تصفية الاستعمار وتقرير المصير، جرّت المجتمعين إلى قضية التواجد العسكري الصحراوي بمنطقة الكركرات وكأنها جريمة عظمى، مع أنّ الكركرات أرض صحراوية وتواجد الجيش الصحراوي بها أمر مشروع، وقدّمت الاحتلال على أنه حمل وديع انسحب من هذه المنطقة العازلة بمحض إرادته، والحقيقة أن الانتشار العسكري الصحراوي بالكركرات كان مدفوعا بتغلغل قوات الاحتلال المغربي إليها شهر أوت الماضي قصد تعبيد الطريق التي تتوسطها، ليسهل عليه تصريف الثروات التي ينهبها من الأرض الصحراوية إلى إفريقيا، وانسحابه منها شهر فيفري الماضي لم يكن إلا بعد إنهاء مهمته لا أكثر ولا أقل.

الجمهورية الصحراوية أجهضت المؤامرة، عندما قرّرت إعادة نشر قواتها بالمنطقة العازلة، والمتآمرون اصطدموا بدول داخل مجلس الأمن دافعت بقوة عن عدالة القضية الصّحراوية، فصدر القرار 2351 داعما للحل الشرعي من خلال المفاوضات، يبقى فقط تفعيل القرار وعدم وضعه في أدراج النّسيان حتى لا تقتل القضية بالتّقادم.

مؤشّرات عن انفراج سياسي للأزمة

هل حان موعد الحل الشامل في ليبيا؟

من سينتزع الأحد القادم مفاتيح الاليزي؟

الأطماع السياسية المغربية تسقط في مجلس الأمن

دعوة صريحة لاستئناف المفاوضات مع جبهة «البوليساريو»
رفض قاطع للطّروحات التّوسّعية والصّيغ البالية

مغالطات سياسية مفضوحة وأراجيف غير مسبوقة يروّج لها عمدا المسؤولون والإعلاميّون وما يسمى بالمحلّلين المغاربة تجاه لائحة مجلس الأمن حول الصّحراء الغربية، محاولة منهم لتحريف مسارها الذاهي إلى دعم مبادرة استئناف المفاوضات الثنائية، والتّنديد بمواصلة المغرب عرقلة جميع المساعي السّلمية الرامية إلى تسوية عادلة ودائمة.
هؤلاء المغاربة فتحوا جبهة من الهيستيريا والأحاديث المشحونة، والكلام المتشنّج، والأكثر من هذا غير المسؤول الصّادر عن أناس ستلاحقهم لعنة الجنون والسّقوط في اللاّمعقول إن تمادوا على هذا النّحو عند ذكر الشّعب الصّحراوي والجزائر.

جمال أوكيلي

هذه المعاينة الأولية وردت مباشرة عقب ما أقرّه مجلس الأمن من المصادقة بالإجماع على اللاّئحة 5123 المتضمّنة تمديد عهدة بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصّحراء الغربية (المينورسو) إلى غاية تاريخ 30 أفريل 2018.

وتولّد عن هذه اللاّئحة هجمة سياسية وإعلامية منظّمة، يتقاسم أصحابها الأدوار المكشوفة، يتخبّطون خيطة عشواء إلى درجة لا يدركون ما يقولون، بسبب الخلط وعدم فهمهم لما يتوارد على أذهانهم من أفكار مبهمة تحوّلت إلى طلاسم، من شدة الشّرح المبتور الحامل للعقلية المتطرّفة، والغلو غير المحدود تجاه الآخر، هذه الصفة تمسح على كل الذين أسندت لهم مهمّة الحديث عن آخر تطوّرات القضية الصّحراوية.

هذا هو المشهد السياسي والإعلامي اليوم في المغرب، الأولوية فيه لإلحاق الضّرر المادي والمعنوي بالآخر، وإلصاق تلك التّهم الباطلة بالصّحراويّين والجزائريّين، إلى حد لا يمكن تصوّره حتى يعطوا الانطباع بأنّهم في موقف معين، في حين أنّ اللاّئحة هزّتهم جميعا، وأثّرت فيهم تأثيرا مباشرا، وألا كيف نفسّر هذا التّحامل وغياب العقل في مثل هذه الظّروف التي تستدعي استحضار الحكمة والثّبات والرّزانة، والتّوازن النّفسي، هذا كلّه للأسف لم نلاحظه عند هؤلاء.

وضمنيا، فإنّ المغاربة يرفضون رفضا مطلقا ما أوصى به مجلس الأمن من إعداد الأرضية اللاّئقة لشّروع في المفاوضات وفق المرجعيات الأممية والشّرعية الدولية، وهي رسالة واضحة المعالم لا غبار عليها.

وقد يخطئ المغاربة إن اعتقدوا بأنّ اللاّئحة السّالفة الذكر لا تعنيهم وإنما متوجّهة للصّحراويّين فقط، وهذا عندما يثيرون مسائل تتجاوزهم بكثير، وكأنّها مكسب لهم في حين أنّهم طرف في هذا النّزاع وقوّة محتلّة تخضع لتلتزامات لا مفرّ منها تقع تحت طائلة اللّوائح والقرارات الإلزامية الأممية.

هذه القراءة الخاطئة ستكلّفهم ثمنا باهضا إن تمادوا في تزييف الحقائق السّاطعة ومحاولة الخروج عن الخط الذي سطّرته الأمم المتحدة، ورسمته تضحيات الشّعب الصّحراوي، وعلى الذين يشجّعون هذا البلد على التّصرف وفق ما يحلو له ضاربا عرض الحائط بما يصدر عن المنتظم الدولي، إنما هم يصدر عرقلة التّسوية المطلوبة، المبنية على النّوايا الحسنة.

والذي يربط المفاوضات بخزعبلات الحكم الذّاتي، إنما ارتكب خطأ لا يغتفر هو تعدي صارخ على مضمون وروح اللاّئحة، أغلق أبواب الحوار في الوقت الذي تم تعيين فورست كولر مبعوثا جديدا في المنطقة، فهل سيستقبله هؤلاء أم يعتبرونه شخصية غير مرغوب فيها، كما كان الحال مع روس؟!

أكذوبة تاريخية

ما يسمّى بـ «الحكم الذّاتي» هو أكذوبة تاريخية مثله مثل «الأقاليم الجنوبية المزعومة» و«الروابط التّاريخية» و«الجهوية المتقدّمة» وغيرها من الشّعارات البرّاقة التي ولدت ميّتة، ولم يعد لها أي تأثير يذكر، ماعدا لدى الذين يحلمون بها، وهذه «الضيعة» الفاشلة المسوّقة زورا وبهتانا أصبحت اليوم تعرقل أو عرقلة لأي مسعى مستقبلي، كيف يعقل أن يتم التّفاوض في إطار هش، عندما ثار الصّحراويّون منذ مسيرة العار، واندلاع العمل المسلّح ضد الغزو المغربي، كان ذلك من أجل الأرض أي استعادة الوطن، ومسيرة الكفاح طيلة هذه العقود من الزّمن هو لاسترجاع الصّحراء الغربية لا غير، ولم يكن ذلك من أجل «الحكم الذاتي» إن استمرّ المغرب في هذه التّلاعبات والإكراهات تجاه المجموعة الدولية المطالبة بحلّ عادل ودائم، فإنّه من حق القيادة الصّحراوية لها خياراتها المتنوّعة منها العودة إلى الكفاح المسلّح أمام هذا التّعنّت، وهذا ما يعرف بالرد بالمثل، كون جبهة البوليساريو ما فتئت تبدي استعدادها الكامل من أجل التّعامل مع الشّرعية الدولية، هذا لا يعني أبدا بأنّه ضعف وإنما يترجم سداد الرأي عند الصّحراويّين.

هذا الهذيان المغربي ذهب إلى مسائل لا تعنيه أبدا، وهذا بالمطالبة بإحصاء اللاّجئين الصّحراويّين في تندوف، من خوّل له هذا الحق في مطلب كهذا؟ ولماذا يبحث عن عدد الصّحراويّين في المخيّمات؟ في الوقت الذي توجد آلية مكلّفة منذ الوهلة الأولى بتنظيم الإستفتاء سارع إلى طرد المكوّن المدني الذي تشكّله ليتراجع فيما بعد بالسّماح لهم بالعودة، لماذا الإحصاء يا ترى؟

هذه الحيلة السياسية التي ينسج خيوطها البعض لا تنطلي على أحد، ومن السّابق لأوانه الحديث عن هذه العملية ما دام هناك فراغ، ونعني بذلك أنّ المغرب يرفض كل ما يأتيه من الآخر، ويفضّل طروحاته البالية فقط، هل هناك مفاوضات مرتقبة؟ هل هناك استفتاء قادم؟ لماذا الإحصاء يا ترى؟ لن يكون هناك أبدا تعداد للصّحراويّين في المخيّمات طال الزّمن أم قصر، ما دام ليس هناك ضمانات قوية لطرد هذا المحتل وغياب مواعيد سياسية جادّة تشكل منظومة متكاملة لتصفية الإستعمار من هذا الإقليم.

ويرفض الصّحراويّون رفضا قاطعا أن يواصل المغرب التلويح بهذه الورقة ذات الطابع المناوراتي. عندما طرح هذا الملف في بداية «النّزاع» كان العدد ثابتا في سقف معين لإعداد قوائم المسجّلين، غير أنّ المغرب أراد التّحايل في هذا الشّأن بإضافة المشاركين في مسيرة العار، أي حاول إدخال أناس غرباء غير صحراويّين إلى تلك السجلات، غير أنّ الطّرف الصّحراوي اعترض على ذلك وقرّر توقيف العملية التي أسندت إلى الشّيوخ وكبار السن، الذين لهم دراية واسعة بالتّركيبة البشرية للمجتمع الصّحراوي، وهذا عندما لاحظوا تسريب أفراد وعناصر لا علاقة لهم بالصّحراء الغربية.

اليوم تغيّرت الأوضاع رأسا على عقب، بعد كل هذه العشريات التي تجاوزت الـ 40 سنة، وتطوّر المجتمع الصّحراوي بشكل ملحوظ على جميع الأصعدة منها نشاط المؤسسات الصحراوية التي بحوزتها القرارات الحاسمة والفاصلة القادرة على صناعة مستقبل هذا الشّعب، ولا تترك أي واحد إحلال محلّها في التكفل بالقضايا المصرية المتعلّقة بالوطن، كل من يريد أي شيء يخص هذا الشّعب ما عليه إلّا التوجه إلى القيادة الصحراوية عنوانها معروف، ممثليها الشّرعي والوحيد جبهة البوليساريو، أما الحسابات الأخرى فلن تعمّر طويلا.

محاولات يائسة لتحريف مضمون اللاّئحة

موقف صحراوي حكيم

ويجب أن ننبّه في هذا الإطار، بأنّ اللاّئحة المذكورة سالفا لم تأت من أجل الكركرات كما أراد البعض إعطاء الإنطباع في أول الأمر، بناء على شروط مسبقة وتعجيزية أراد هؤلاء فرضها على القيادة الصّحراوية من أجل فسح المجال لخطوات أخرى، وهناك من ذهب إلى تحديد آجال 30 يوما قصد تسوية هذا الوضع، وقد انكشفت الأطراف التي كانت تضغط بشكل غريب قصد تمرير النص المعد سلفا، إلّا أنّ روسيا والأروغواي اعتبرته بغير المتوازن، لذلك أجّلته إلى غاية الجمعة محيطة كل هذه المناورات الرامية إلى تمرير أشياء خلسة لا تدرك تداعياتها الخطيرة إن ظهرت في فقرات اللاّئحة.

وجاءت رسالة جبهة البوليساريو منسجمة مع التوجه القائم على إزالة أي انسداد يعطّل الأشغال، وهذا بإعادة نشر قواتها بالكركرات استجابة لدعوة عديد البلدان الصّديقة، والتزام الأمين العام للأمم المتحدة المتضمّن في تقريره المؤرّخ في 10 أفريل 2017، حول التّعجيل في توفير الشّروط العامة، من حيث التطابق مع رسالة روح الاتفاق العسكري رقم 1 المؤرخ في 1997 بالكركرات، وكرد على الانتهاك الخطير لهذا الاتفاق من قبل المغرب في 11 أوت 2016، وهذا في منطقة عسكرية يمنع فيها أي نشاط مدني، ونشير هنا إلى أنّ المغرب بفضل الدعم الفرنسي أفشل اقتراح إرسال لجنة تقنية ميدانية لدراسة أسباب انتهاك وقف إطلاق النار لكشف حقيقة ما جرى بعيد عن الدعاية المغربية المغرضة، وخوفا من إضفاء الشّرعية على عمل القيادة الصحراوية التي واجهت بنجاح كل هذا التّأمر، لذلك فإنّ المغرب أمام المحك في التزامه بتطبيق ما طلب منه سياسيا خاصة استئناف مسار المفاوضات، وكل هذه الضجة المفتعلة من أجل التهرب وربح المزيد من الوقت، فهو لا يريد الحل النّهائي الذي أقرّته الشّرعية الدولية.

مؤشّرات عن انفراج سياسي للأزمة

هل حان موعد الحل الشّامل في ليبيا؟

نجت ليبيا خلال الأسابيع القليلة الماضية من خطر الانزلاق نحو حرب أهلية طاحنة عقب معارك السيطرة على مطار تمنهنت بمدينة سبها جنوب البلاد، ولاح في الأفق خيط رفيع للأمل في التوصل قريبا لحوار سياسي جاد وشامل، تساهم فيه الجزائر بدبلوماسيتها المرافقة للخيار السّلمي بعيدا عن التدخل العسكري.

حمزة محصول

منذ اللّقاء الثلاثي الذي جمع وزير الشؤون المغاربية الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية عبد القادر مساهل، وزير الخارجية التونسي خميس الجهيناوي ووزير خارجية مصر سامح شكري، أواخر فيفري الماضي بتونس، تقلّصت الجهود الدبلوماسية الدولية الرّامية لمساعدة الفرقاء اللّيبيّين على تجاوز الخلافات والذهاب نحو حوار شامل.

حالة الفتور الدبلوماسي في التعاطي مع الملف الليبي امتدت طيلة شهر مارس المنقضي، حيث تحوّلت أنظار العالم إلى سوريا وشبه الجزيرة الكورية، عقب التدخل العسكري الأمريكي في مدينة حمص وقصفه مطار الشعيرات وتحريك الرئيس ترامب أسطولا بحريا نحو سواحل كوريا الشمالية لوقف تجارب بيونغ يانغ النووية.

خلال هذه الفترة، عرفت المناطق الجنوبية بليبيا، تجدّد المواجهات العسكرية المباشرة بين القوات التابعة للفريق خليفة حفتر والقوات التابعة لحكومة الوفاق الوطني، وكان الهدف من المعارك السيطرة على مطار تمنهنت الاستراتيجي جنوب البلاد.

وقوع المواجهة المباشرة بين قوّتين ثقيلتين في ميزان القوى، دفع بالأمين العام للأمم المتحدة للخروج عن صمته والتحذير من انهيار شامل في ليبيا، وجعل فايز السراج رئيس حكومة الوفاق الوطني يحذّر من خطر داهم، قائلا «أن الحرب الأهلية وشيكة في ليبيا إذا لم نرجّح كفّة الحكمة والتعقل»، ودعا «المجتمع الدولي إلى التدخل العاجل».

الدّور الجزائري

وفي خضم حالة الترقب، جاءت زيارة وزير الشؤون المغاربية الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، عبد القادر مساهل ي 18 أفريل الماضي، إلى مختلف المدن الليبية، مسيلة الكثير من الحبر حيث تفاعلت معها وسائل إعلام عربية ودولية بالتحليل وتوضيح المغزى.

بينما يعتبر توقيت الزيارة ذو أهمية بالغة، كونه تزامن مع بلوغ التوتر درجة غير مسبوقة بين الفريق حفتر وحكومة الوفاق الوطني، بعدما وصل الأمر إلى المواجهة المسلّحة المباشرة، وجاء لقاء مساهل بكافة الفرقاء في مختلف المدن الليبية من الشرق والوسط والغرب في وقت مناسب سمح بتهدئة الأنفس ووضع الأسلحة جانبا.

وكان واضحا أنّ مساهل الذي حظي باستقبال شعبي في أغلب المدن التي زارها، بحث مع قادة مختلف التشكيلات السياسية والعسكرية مسألة العزوف عن استخدام القوة واللّجوء إلى الحوار كحل وحيد، ليسجّل وجود إرادة مشتركة لدى الجميع في الذهاب نحو الحل السياسي.

وبعيدا عن كثرة المبادرات واختلافها لإيجاد مخرج سلمي للأزمة، تمكنت الجزائر لثاني مرة من إقناع الأطراف الليبية بالعدول عن استخدام القوة لحل المشاكل، بعدما نجحت في أكتوبر من العام الماضي في تفتيت التوتر بين قائد الجيش الليبي حفتر ورئيس حكومة الوفاق فايز السراج، حيث استقبلت كل منهما على حدا في العاصمة الجزائر.

وصنع التحرك الاستباقي للجزائر في المشهد الليبي الفارق في كل مرة، ومكّن من إعادة التوازن لمسار العملية السياسية، وأثبت في الوقت ذاته مصداقية الدبلوماسية الجزائرية وموضوعية الطرح التي تقدّمه، والقائم على عدم إقصاء أي طرف من الحوار السياسي باستثناء الجماعات الإرهابية.

وترتكز منهجية العمل التي تقترحها الجزائر على الفرقاء الليبيين للخروج من الأزمة، على درء الخلافات وتشكيل حكومة وحدة وطنية تقود البلاد لمرحلة انتقالية، وتتولى بناء المؤسسات الدستورية والأمنية وتحارب الإرهاب وتزيل حالة الفراغ السياسي وتحكم قبضتها على الثروات الباطنية للدولة للتعامل مع الصعوبات الاقتصادية.

معركة كسر العظام؟

التصعيد الخطير الذي وقع في الأسابيع الماضية بمدينة سبها ومعارك الهلال النفطي التي سبقته، إلى جانب المواجهات التي عرفتها العاصمة طرابلس بعد قيام عناصر حكومة الوفاق من إخلاء المدينة من المسلّحين، شكّل مرحلة جديدة من الصراع في ليبيا كونه جاء عقب جهود حثيثة بدلتها دول الجوار (الجزائر، تونس ومصر) واللّجنة الرفيعة للاتحاد الإفريقي الخاصة بالملف الليبي، وكذا تأكيد كافة الهيئات الدولية على أنه لا حل في ليبيا سوى المسار السلمي والمصالحة الوطني.

الإجماع على الحل السلمي فيه بالأطراف الليبية مثلما هو متعارف عليه في الأزمات الدولية، إلى رفع السقف واستظهار العضلات للتفاوض من موقع القوة، ليكتشف الجميع توازنا واضحا في ميزان القوى على الأرض خاصة معركتا الهلال النّفطي ومدينة سبها، الأمر الذي دفع بالأمم المتحدة إلى التحذير من انهيار شامل، وتقصد به الحرب الأهلية التي لا غالب فيها ولا مغلوب سوى الشعب والمدنيين.

واستخدمت الأطراف المتصارعة عدة أساليب لإثبات تفوّقها، أبرزها السعي للسيطرة على مواقع انتاج النفط الذي يمثل الثروة الأولى ومصدر الدخل الوحيد لخزينة الدولة، ولّخصت سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية السابقة في ليبيا ديبورا جونز خبايا النزاع خلال استعراضها للأزمة الليبية بمجلس الشيوخ الأمريكي الأسبوع الماضي بقولها «أن الحرب في هذه الدولة لا تقوم على الاختلافات الإيديولوجية لكنها حرب استنزاف تهدف إلى السيطرة على البنية التحتية الحيوية في غياب جهة موثوق بها تتولّى إدارة الثروة الوطنية».

وكان مجلس الأمن الدولي أصدر قرارا سنة 2014، يقضي بوضع تصدير النفط الخام الليبي تحت صلاحيات الحكومة الشرعية، وأسند مهمة تسيير المنشآت تحت سلطة المؤسسة الوطنية الليبية للنفط، لتفادي استخدامه كسلاح اقتصادي من قبل جهة معينة.

دور العواصم بين التّسهيل والتّازيم

من بين الأفكار التي طرحتها السفيرة الأمريكية السابقة بليبيا خلال عرضها بالكونغرس، كانت مسألة الدعم الخارجي للأطراف الليبية، وقالت: «طالما تعتقد الفصائل المختلفة أنّها تستطيع الاعتماد على الدعم الخارجي لتغيير موازين القوى، ستستمر الحرب الراهنة وتستمر معها المعاناة الإنسانية، وتدفق المهاجرين وتسلل المقاتلين الأجانب إلى داخل الأراضي الليبية من عناصر تنظيمات ما يسمى بداعش الإرهابي والقاعدة».

من هذا المنطلق، تتبع أهمية وعي الليبيين بضرورة صياغة حل فيما بينهم بعيدا عن التدخلات الخارجية وأجندات القوى الطامحة لتحقيق مصالح إستراتيجية فلن يؤدي استقواء أبناء الوطن الواحد على بعضهم البعض بالخارج إلى أية نتيجة إيجابية بل سيؤدي إلى تفاقم أكبر للأوضاع.

وسبق أن صرحت عدة شخصيات سياسية ليبية جاءت للمشاركة في جلسات الحوار التي رعتها الجزائر سنة 2015، أن المشكل الأساسي ببلدهم يكمن في التدخلات الأجنبية ورغبة بعض الدول فرض تيارات معينة في الحكم، الأمر الذي فوت على البلاد عديد الفرص لبناء اتفاق وطني ينهي الأزمة المتعددة الأبعاد والانعكاسات.

ويفترض أن تلعب العواصم العالمية الخائضة في الملف الليبي دورا مسهلا لتقريب وجهات النظر بين الفرق المتخاصمة والدفع نحو الحوار الشامل، لأنّ دعم جهة على حساب أخرى أدى إلى ارتفاع رقعة انتشار الأسلحة، وأوجد الفراغ لنشاط الجماعات الإرهابية وفتح المنافذ أمام المهاجرين غير الشرعيين والاتجار بهم.

بوادر الانفراج

بعد تدخّل الأمين العام للأمم المتحدة وتحذيره من الفوضى الشاملة وزيارة الوزير عبد القادر مساهل إلى ليبيا، لاحت في الأفق بوادر انفراج للأزمة، حيث اجتمع خطاب كافة العواصم الغربية على ضرورة الحل السياسي والجلوس إلى طاولة الحوار.

وتفاعلت المنظّمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة مع نداءات حكومة الوفاق للمساعدة في التعامل مع تدفق اللاجئين نحو أوروبا وستعود قريبا وكالات المهاجرين إلى ليبيا، واستضافت العاصمة الايطالية روما لقاء بين رئيس المجلس الرئاسي الليبي عبد الرحمن السويحلي ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح.

ووصفت صحيفة «الغارديان» البريطانية اللقاء «بالانفراجة الدبلوماسية للأزمة الليبية»، وتحدّثت وكالة «سبوتنيك» الروسية عن اجتماع رئيس حكومة الوفاق الوطني فايز السراج بالفريق خليفة حفتر بدولة الإمارات العربية المتحدة، وهو ما أكّدته بعض المصادر الإعلامية الليبية.

تواتر كل هذه الأحداث يؤكّد إفلاس كافة المقاربات التي اعتمدت طريق القوة العسكرية لفرض منطق جهة معيّنة على حساب أخرى، فلم يؤدي الدعم الخارجي إلا لمزيد من التأزم واستنفاذ الأرواح البشرية والثروات الاقتصادية، ولم يفلح أي طرف مسلّح أو سياسي في بسط نفوذه وسطوته على الحكم، لذلك بات التوجه نحو الحوار السياسي الشامل أقرب من أي وقت مضى.

من سينتزع الأحد القادم مفاتيح الاليزي؟

الدورة الثانية من الرئاسيات الفرنسية مفتوحة على كلّ الاحتمالات

بعد المفاجأة التي أحدثها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بفوزه بالانتخابات الرئاسية مع أن الاستطلاعات كانت تقدّم منافسته هيلاري كلينتون، بات الفرنسيون حذرون من التوقعات التي تشير الى فوز هذا المرشح أو الآخر، وحتى كبار السياسيين أصبحوا يرددون بأن لا شيء محسوم في الدورة الثانية من سباق الاليزي المرتقبة الأحد القادم، رغم أن المؤشرات كلها ترجح فوز مرشح الوسط إمانويل ماكرون وترفع كفته مقابل مرشحة اليمين المتطرف مارلين لوبان.

فضيلة دفوس

الكُفّة، في غياب أي مفاجأة، هي إذن في صالح مؤسس «حركة إلى الأمام» إمانويل ماكرون ليكون رئيس فرنسا الجديد، خاصة وأنه حظي بتأييد لا متناهي من اليمين والوسط وقسم كبير من اليسار، وهذا الدّعم السياسي الكبير كفيل بأن يجعله يفوز بفارق كبير على منافسته مارين لوبان التي نراها مصرّة على تحقيق النّصر الذي عجز والدها عن بلوغه قبل 15 عاما مستفيدة من الغضب الشعبي المتنامي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والأمني لفرنسا، ونقمة الأجيال الشابة على المؤسسة السياسية التقليدية التي يرون بأنها فشلت في خط طريق مأمون للمستقبل.

المتوقع أن إمانويل ماكرون الذي صعد سلّم المجد بقفزة واحدة، سوف لن يجد الأحد القادم صعوبة كبيرة في الانتصار على مارين لوبان، وربّما بفارق قد يكون كبيرا، تماما كما حصل في العام 2002 عندما سحق جاك شيراك والدها جان ماري لوبان في الدورة الثانية وحصد نسبة 82 في المائة من أصوات الناخبين.

والمفارقة، أن هذا الاشتراكي السابق الذي طلّق معسكره، وترشّح مستقلا بدعم من أوساط غير ظاهرة الملامح لكنّها تبدو قويّة، يحقّق كلّ هذا التقدم نحو قصر الاليزي وهو لا يملك إلى كتلة نيابية، كما أن تجربته السياسية صغيرة تماما كما هو سنّه الذي لا يتجاوز 40 عاما.

فما هي العوامل التي حوّلت ماكرون إلى ظاهرة فرنسية، ومن أين يستمد كل هذا الدفع الذي يجعله ينطلق كالسهم نحو قصر الاليزي؟

كثيرون بحثوا عن إجابة لهذه التساؤلات، ووصلوا إلى أن ماكرون هو بالفعل رجل استثنائي وذكيّ، برز كرجل أعمال ومصرفي وأستاذ جامعي، استفاد من كل الفرص التي أتيحت أمامه، ومن ضعف المنافسين الآخرين، خاصة فرانسوا فيون مرشّح اليمين الذي كان قبل أشهر قليلة يحظى بكل فرص الفوز برئاسة فرنسا قبل أن تعصف به فضيحة الوظائف الوهمية التي تورطت فيها زوجته.

لكن أهم عوامل صعود ماكرون السريع تبقى بكل تأكيد – كما كتبه أحد المحلّلين السياسيين – «أنه وجد من يعلّبه جيّدا ويسوّقه ويوصله إلى عتبة الإليزي في ظرف أشهر»، مستغلا غليان الساحة السياسية والأمنية الفرنسية، والمخاوف المتزايدة من المدّ الشعبوي واليميني المتطرف، وفشل ولاية هولاند في تحقيق التغيير الذي يريد الشعب الفرنسي وبالخصوص الشباب تحقيقه مع رئيس شاب مثلهم.

بالتأكيد، هناك من يدعم ماكرون ويدفع به إلى هرم السلطة، ويبدو هؤلاء ذات مقدرة خارقة، فقد أحاطوه بتغطية إعلامية رَوّجت لحملته وشخصه وأظهرته كالفارس الذي سيخلّص فرنسا من وضعها ويعيدها إلى أمجادها، وإذا كان هؤلاء الداعمين إلى الآن غير ظاهرين للعيان، فحتما سيأتي يوم ويكتشفهم الجميع وحينها سنعرف من أوحى لهذا الشاب بالقفز من السفينة الاشتراكية الغارقة، ليترشّح مستقلّا، ويضع نفسه فوق اليمين والوسط واليسار– والأحزاب، ويتربّع في القمّة.

لوبان هل تحقق المفاجأة؟

مع أننا نتوقع فوز المرشح المستقل ماكرون، فإننا ندرك جيّدا الرغبة الجامحة لزعيمة الجبهة الوطنية في تحقيق الانتصار في الدورة الثانية، وتبدو مارين لوبان مقتنعة بإمكانية تحقيق المفاجأة،خاصة وأن الرئاسيات الفرنسية تأتي وسط صعود تيارات يمينية وشعبوية في العالم أجمع، كما أن مرشحة اليمين المتطرف، استفادت من عوامل متعدّدة تضعها اليوم على مسافة قريبة من قصر الاليزي، رغم الانتقادات الواسعة التي توجه إلى برنامجها الانتخابي المناهض لأوروبا، وخطابها الذي يدعو إلى السيادة الفرنسية ومناهضة العولمة، كما يعادي الهجرة والفرنسيين ذوي الأصول العربية، ويعد بمحاربة مظاهر التدين وبتشديد الممارسات الأمنية، وتقييد عمل المهاجرين عبر زيادة الضرائب على المؤسسات الفرنسية التي توظف أجانب، وبزيادة ساعات العمل وتوطين العديد من القطاعات الاقتصادية التي تهتم بالتصنيع..

لوبان إمرأة ذكية، أحدثت تغييرات داخل الحزب بإعادة هيكلته والتخلص من الحرس القديم التابع لأبيها، واستبدله بوجوه جديدة وشابة آتية من أوساط فرنسية راقية كخريجي المدارس الفرنسية العليا وبعض رواد الأعمال من ذوي النزعة اليمينية، كما تبنت خطابا مغايرا لأبيها اتسم بمخاطبة الفرنسيين عبر مناقشة همومهم الاقتصادية والاجتماعية، فحقّق حزبها قفزات كبيرة مطردة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والجهوية، وبذلك استفادت لوبان من عوامل متعدّدة جعلت مسارها ميسرا لإمكانية أن تصبح أول امرأة تحكم فرنسا بعد الجولة الثانية من سباق الاليزي بعد أربعة أيام.

ومثلما هنالك من يتوقع فوز ماكرون، هناك من يقول بأن لوبان هي اليوم على أبواب الاليزي وفي السابع ماي ستنتزع مفاتيحه لتدخله رئيسة.

هؤلاء يقولون «سوف يصوّت المثقفون والأقليات ونسبة كبيرة من النساء لماكرون، فيما سيصوت للوبان القوميون واليمينيون والمؤمنون بعظمة «الجمهورية الخامسة» وتفوقها على بقية دول أوروبا، إضافة إلى المنشغلين بالوضع الأمني ومكافحة الإرهاب، بعيدا عن الحسابات السياسية وهم أغلبية لا يراها المحلل السياسي الذي يظن أن حكاية لوبان انتهت ومصيرها حُسم».

معطيات كثيرة – كما يضيفون – وفي مقدمتها تزايد نسب الامتناع والاقتراع الاحتجاجي، والتحولات التي تؤثر في تركيبة الناخبين، تُظهر أن خطر فوز اليمين المتطرف بمفاتيح الإليزي لا يزال قائماً. وبعيدا عن كل هذه القراءات التي تحتمل الصواب كما الخطأ، يبقى الموعد الفرنسي الأحد القادم غير محسوم ومفتوح على كل المفاجآت.

الجامعيـــة ومحافظـــة التـــراث فايـــزة ريـــاش

سياحـة المتاحـف تستلزم الاستثمـار ثقافيـا في النّاشئـة

تحيي الجزائر يوم 18 ماي الجاري اليوم العالي للمتاحف، وهو اليوم الذي يصادف نهاية شهر التراث الذي أقرته للتعريف وحماية و لتراث المادي واللامادي والمعالم التاريخية والمتاحف، وخلف ديناميكية قوية تشجع على تطوير السياحة وخاصة السياحة المتحفية التي تخدم بشكل كبير "وجهة الجزائر"، وعن عالم المتاحف وسياسة إدراجها في للائحة اهتمامات المواطن الثقافية، تحدثنا من خلال هذا الحوار مع محافظة التراث فايزة رياش، باحثة في علم الآثار، أستاذة جامعية بكلية الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر 3، رئيسة الجمعية الوطنية "تراث جزايرنا" وصاحبة فكرة تظاهرة "المتحف في الشارع".

أجرت الحوار: حبيبة غريب

• الشعب: سبق وأن لاقت تجربة متحف في الشارع تجاوبا كبيرا من قبل الجمهور، ماذا يلزم لضمان الاستمرارية ولكي يتصالح المواطن الجزائري مع المتحف وكنوزه؟

•• فايزة رياش: تجربة "المتحف في الشارع" كانت خطوة جريئة مني لأنّني وجدت أنها الوسيلة الأنسب للتقرب من كل شرائح المجتمع لتحقيق أهم الأهداف من بينها الترويج للسياحة المتحفية ورفع الوعي لدى المجتمع للحفاظ على التراث الثقافي. الآن هذه التظاهرة عمرها أربع سنوات، حيث قمنا بأربع طبعات متتالية وكنت أتمنى أن تستمر ولكن المهم بالنسبة لي أنها أصبحت مرجعية لمدراء المتاحف للقيام بنشاطات تشبهها تماما في المضمون فقط بأسماء أخرى، ولكن هذا النوع من التظاهرات لا يكفي لتقريب المواطن من تراثه، إذ يجب الاستثمار أكثر في هذا المجال وخاصة في الطفل فهو أملنا في مستقبل أحسن.

• وكيف يتجسّد هذا الاستثمار على أرض الواقع؟

•• هذا ما ستسعى لتحقيقه وتجسيده جمعيتنا "تراث جزايرنا" إن شاء الله، بالتعاون والتنسيق مع وزارتي الثقافة والتربية الوطنية معا، وكذا يجب خلق حياة في المواقع الأثرية والمتاحف لجلب الزوار من خلال نشاطات لها بعد تربوي هادف، فأغلب المواقع ارتبط اسمها بالحفلات وهذا أساء للتراث أكثر خاصة وأنه يعود لحقبات بعيدة ويحتاج للترميم وليس لتهديمه أكثر، كما أظن يجب إعادة النظر للتسعيرة خاصة أنها غير موحدة بين زيارة الموقع الأثري والمتحف، ولم لا خلق تذكرة واحدة لكليهما لتحفيز المواطن أكثر؟ وأيضا إعادة النظر في أوقات العمل للقائمين على هذه المعالم الثقافية حتى تناسب كل الفئات.

• كانت لك تجربة أولى مع الطفل من خلال ورشات حول عصر ما قبل التاريخ وكذا لعبة تثقيفية علمية، عائلات ما قبل التاريخ السبع، كيف كان تجاوب الأطفال مع المشروعين؟ هل من مشاريع أخرى في هذا المجال؟

•• الحمد لله يا رب أنّني كنت أول من بدأ بتطبيق إستراتيجية الورشات البيداغوجية بمتحف الباردو بعد ما تلقّيت تكوينا بمتحف "نيس" على حسابي الخاص، حيث كان هدفي هو تقريب الطفل للمتحف وتبسيط مرحلة ما قبل التاريخ الذي يجدها الكثير صعبة الفهم، وذلك من خلال ورشات للفن الصخري، الحلي، الحفرية الأثرية...ولكن مع الوقت لاحظت أن الكثير من الأطفال حتى أولئك الذين تلقوا دروس ما قبل التاريخ يجهلون العديد من أمور ما قبل التاريخ في الجزائر، لذلك فكّرت في إنشاء لعبة العائلات 7 لما قبل التاريخ للأطفال، وهي باللغتين العربية والفرنسية لتبسيط الأمور أكثر للطفل وتشجيعه على القراءة، وهي الآن تحقق مبيعات هامة جدا يستفيد منها المتحف، أما أنا فيكفيني أن الطفل الجزائري يستفيد منها. أما مشاريعي للطفل ستكون إن شاء الله في القريب العاجل، وسيكون قراء جريدة "الشعب" الغراء أول من يطّلع عليها، أعدكم بذلك.

• كلمة أخيرة..

•• أتمنى أن ترى جمعيتنا الوطنية "تراث جزايرنا" النور قريبا، وأن نعمل يدا بيد مع وزارتي الثقافة والتربية الوطنية للمضي قدما والرقي بهذا القطاع، ندائي لوزارة التربية بخلق مادة في المنظومة التربوية تسمى "التربية المتحفية" تساعد في ترسيخ الثقافة المتحفية لدى الطفل الجزائري، وشعاري سيبقى "شركاء في الهوية...مساهمون في التنمية الاقتصادية"

مؤسّسة جامعية حاضرة لمناقشة إبداع (2000 - 2015)

الأنمـاط الكتابـة الرّوائيـة الجديـدة محـور ملتقـى وطنـي بالمركـز الجامعـي بتيسمسيلت

ينظّم مختبر الدراسات الأدبية والنقدية المعاصرة بالمركز الجامعي تيسمسيلت ملتقى وطنيا حول الرّواية الجزائرية المكتوبة بالعربية أجناسيتها واتجاهاتها منتصف شهر ماي الجاري، وذلك بمشاركة باحثين من مختلف جامعات الوطن، الذين يمثلون 13 مؤسسة جامعية.

غليزان: ع ـ عبد الرحيم

وبحسب إشكالية هذا الملتقى التي كشف عنها رئيس الملتقى الدكتور محمد فايد، فإنّ الخطاب الروائيّ الجزائري يمر بمرحلة دقيقة من مراحل تطوّره، وهي مرحلة تشهد تواترا في ظهور نصوص جديدة لكتّاب جدد، مع استمرار أقطاب الفترات السابقة في العطاء، ناهيك عن ظهور أنماط كتابية جديدة في هذا الجنس الأدبي (رواية الخيال العلمي، رواية السيرة الذاتية، التخيل الذاتي، رواية الهجرة والصراع الحضاري).

يقف موضوع الملتقى إلى المساءلة والاستفسار عن إمكانية أن يلزم التطور الحاصل في الكتابة الروائية النقد بضرورة تطوير أدواته، ويدفعه كذلك إلى مزيد تعمّق في بنية الخطاب ودلالاته، مع وجوب الالتفات إلى آليات التشكّل ومبررات الانتماء.

ويهدف المشاركون في هذا الملتقى الذي يحاور المدونة الروائية لخمسة عشر سنة الأخيرة أربعة إلى تقديم الرصد كرونولوجي لتطوّر الرواية الجزائرية المكتوبة بالعربية ما بين 2000 – 2015، وتحليل المدوّنات الرّوائية للوقوف على الاتجاهات التي يكتب خاصة تلك التي تتعلق بمراحل التي مرت بها الجزائر، على غرار أدب المحنة.

وممّا تجدر الإشارة إليه، أنّ معهد الآداب واللغات الذي استفاد من مختبر الدراسات النقدية والأدبية المعاصرة نظم في ثلاثة أشهر الأخيرة ثلاث ملتقيات وطنيا، تعلّقت أولها بموضوع النقد الجزائري الذي عرف مشاركة وطنية من مختلف جامعات الوطن، والملتقى الثانية الذي كان موضوعه حول الدرس اللساني في الجزائر، والذي جاء أياما بعد وفاة العالم اللساني الجزائري دكتور عبد الرحمن الحاج صالح، فكان الملتقى تكريما له ومدارسة للجهود، حيث أسهم هذا المختبر الذي يديره الدكتور بن علي خلف الله، على هامش ملتقى النقد الجزائري أنّ المختبر سيصدر أول عدد من مجلة "دراسات معاصرة" قريبا، كما يشهد هذا المختبر حركية علمية بالمركز الجامعي، وأسهم في تكوين طلبة الدكتوراه بحسب القائمين عليه.

شهـــر التراث ينعـــش مدينـــة الصخـــر العتيـــق ثقافيـــا

معـارض واستعراضـات فولكلوريـة تمتـع الجمهـور

صنعت تظاهرة شهر التراث الحدث بقسنطينة، ميزها توافد هستيري للمواطنين.

قسنطينة: مفيدة طريفي

التظاهرة، التي انطلقت يوم 18 أفريل الماضي وإلى غاية 18 من شهر ماي الجاري، تحت شعار: "التراث الثقافي... دافع لتنمية الإقليم"، تنظم من طرف مديرية الثقافة والمتحف الوطني العمومي للفنون والتعابير الثقافية التقليدية، بالتنسيق مع جمعيات ثقافية.

جاءت التظاهرة التي رصدتها "الشعب" بعين المكان، بباقة متنوعة من المعارض الفنية والتشكيلية، الحرف التقليدية ومعارض تراثية وسط إيقاع المالوف وهدوة صالح باي. تستمر الاحتفالية ببهو المتحف الوطني وكذا قصر الثقافة محمد العيد آل الخليفة بمجموعة من المعارض الثقافية التراثية، على رأسها قعدة البايات، لباس تقليدي قسنطيني – نساء ورجال، الحلويات والأطباق التقليدية، النحاس التقليدي، تقطير الزهر والورد، ديكور المنازل القسنطينية والسلالة التقليدية.

يضاف إلى هذا، الآلات الموسيقية التقليدية، المخطوطات، الطوابع البريدية القديمة، معرض الأرابيسك وفنون الهندسة العربية الإسلامية، فضلا عن الصالون الوطني للكتاب الذي جاء تحت شعار: "ربيع سيرتا للكتاب".

شمل البرنامج عددا من الندوات العلمية بعنوان: "استراتيجيات وزارة الثقافة المتعلقة بالاستثمار في الفعل الثقافي"، "شيوخ المألوف القسنطيني ودورهم في الحفاظ على الذاكرة الفنية، إلى جانب معارض للفنون التشكيلية والصور الفوتوغرافية. وينتظر افتتاح فعاليات عيد المدينة السنوي "تقطير الزهر والورد" تحت شعار "صمود الصخر، من عبق الزهر".

يلي هذا النشاط، الكرنفال الاستعراضي الخاص بعيد المدينة السنوي، استعراضات فولكلورية وشعبية، أنغام الطبوع بقسنطينة، كاليش العروس القسنطينية– هدوة– استعراضات الفرسان، لتختتم فعاليا شهر التراث بعاصمة الشرق الجزائري بخرجات إلى المناطق السياحية والمعالم الأثرية "الموقع الأثري تيديس... وجسور قسنطينة وضريح ماسينيسا".

إصدارات

دار "تيرا" والمحافظة السامية تنشران إصدارين جديدين

نشرت المحافظة السامية للأمازيغية ودار النشر "تيرا"، إصدارين جديدين حول الثقافة الأمازيغية، بحسب بيان للمحافظة.

يحمل الإصدار الأول عنوان "دليل تعلم اللغة الترقية" (ادليسفوس ايولماد نتماشغث) لياسين زيدان، مفتش اللغة الامازيغية.

يتمثل المؤلف الثاني في "قاموس الفلاحة بمنطقة القبائل" (اسكزوال انتفلاحت انتقفاياليت) وهو عمل لمحند أورمطان ايغيث.

أكدت المحافظة السامية للأمازيغية، أن هذين العملين قد أنجزا في "إطار برنامج دعم مشاريع الدراسات والبحوث التي انطلق فيها منذ سنة 2014".

الرائد بالجيش الوطني الشعبي فاطمة الزهراء سعدون لـ"الشعب":

الجزائريـــة فـــي معـــترك الرجـــال... كانت وستبقى واقفة لحماية الوطن

ليس غريبا على الجزائرية الشجاعة والجريئة أن تلج العمل العسكري و تدخل معترك الرجال كما يطلق عليه كيف لا وهي سليلة الكاهنة الملكة والقائدة العسكرية، ولالة فاطمة نسومر الثائرة ضد الاحتلال الفرنسي، وحسيبة بن بوعلي وجميلة بوحيرد وغيرهن من شهيدات ومجاهدات هذا الوطن، اليوم تكملن المشوار فتيات اخترن الانضمام للجيش الوطني الشعبي ليصنعن التميز ويعملن في ظل الاستقلال من أجل تكافؤ الفرص وإثبات قدرتهن على حماية الجزائر رغم ما يعرفه موضوع عملها المسلح من جدل واسع في كل العالم لطبيعة المرأة المختلفة عن الرجل وكذا طبيعة مسؤولياتها الحياتية الأخرى كونها الأم وربة الأسرة.

حاورتها: سارة صرياك /تصوير: عباس تيليوة

« القوة الناعمة" تنقلت إلى "الأميرالية" مقر قيادة القوات البحرية، هذه الأخيرة تخطو خطوات مهمة في إدماج المرأة في العملي العسكري حيث صار بإمكانها اليوم العمل بالسفن على عكس بعض الدول الذي تعتبر عمل المرأة في البحرية نذير شؤوم على غرار روسيا، هناك كان لنا لقاء مع الرائد بحرس السواحل فاطمة الزهراء سعدون وهي زوجة وأم أين حدثتنا عن تجربتها مع الزي العسكري وكيف استطاعت أن تتفوق وتوفق بين واجباتها الوطنية والأسرية.

"الشعب": عرفينا عن نفسك؟

فاطمة الزهراء سعدون: أنا رائد بالجيش الوطني الشعبي وتحديدا بحرس السواحل بالبحرية الجزائرية متحصلة على شهادتي ليسانس والكفاءة المهنية في الحقوق كما أني زوجة لعسكري وأم.

أخبرينا كيف جاء اختيارك للجيش الوطني الشعبي كمسار مهني؟ وهل وجدت صعوبات من طرف الأسرة؟

لا بل على العكس كان والدي حفظه الله من اقترح عليّ الانضمام للجيش الوطني الشعبي، وراقتني الفكرة وكان انضمامي عبر مشاركتي في مسابقة قبول فتحت للحاصلين على شهادة ليسانس لتوظيفهم في مجال اختصاصهم.

وفعلا اجتزت المسابقة بنجاح ودخلت التربص العسكري رفقة ثلاث فتيات أخريات ضمن دفعة بها 80 شابا.

قمت خلال التربص بتدريبات عسكرية بدنية وأخرى على حمل السلاح إلى أي مدى يعتبر الأمر صعبا بالنسبة لإمرأة؟

الأمر صعب ليس فقط على المرأة بل على الرجال أيضا رغم الفكرة القائلة أن العمل العسكري حكر عليهم، فنحن نقوم مثلهم بنفس التربص ونقوم بالتدريبات البدنية وتدريبات على حمل السلاح وهنالك من العسكريات من أحرزن نتائج ممتازة في الدورات الرياضة التي تقام للتسديد، أو الرياضات القتالية.

بالنسبة لي كان تربصي لمدة عام بالمدرسة العليا للبحرية تامنفوست التي تسمى الآن باسم المجاهد اللواء محمد بوتيران، ولن أقول أن الأمر كان سهلا لكني نظرت إليه من الجهة السهلة ولم يكن لدي أية تخوفات للانضباط الذي يتميز به الجيش الوطني كما أن فكرة العمل العسكري تملكتني فهو مجال مختلف تماما عن أي عمل وخلال التربص كان هنالك تدريبات بدنية وأخرى على السلاح لكن طبعا بالإرادة والدعم يستطيع أي شخص الوصول إلى هدفه كما قمنا في نهاية التربص برحلة بحرية في سفينة الصمام دامت 45 يوما زرنا خلالها 4 موانئ أجنبية و3 وموانئ وطنية وانتقلت مباشرة بعدها للعمل بمصلحة حرس السواحل.

تعملين بحرس السواحل التابعة للبحرية الجزائرية هلا أطلعتنا عن طبيعة عملك؟

المصلحة الوطنية لحرس السواحل هي ممثل القوة العمومية بالبحر تأسست سنة 1973 إذ قبل هذا التاريخ كان هنالك عدة متدخلين في البحر منهم الدرك الوطني، وزارة النقل والجمارك.

مؤخرا أي خلال هذا العام تم بموجب القانون 17/01 تعديل القانون الخاص بهذه المصلحة أين تم توسيع مهامها بصورة واضحة وكذا تنظيمها.

وتتمثل المهمة الرئيسة لمصلحة حرس السواحل كتشكيلة من تشكيلات الجيش الوطني في الدفاع عن الوطن وحماية المشارف البحرية، كما لها مهام أخرى في إطار السلامة البحرية، الأمن البحري، الصالح العام ويشمل البحث والإنقاذ والمساعدة، الإجلاء الصحي، مهام في إطار الوقاية والردع لكل أشكال التلوث البحري كما تقوم بمهام لصالح الوزارات ذات الاختصاص البحري وهي وزارة النقل، الصيد البحري، والمالية.

أنت زوجة لعسكري وأم كيف استطعت التوفيق بين المسؤوليتين؟ وهل كون زوجك بنفس مجال عملك ساعدك أكثر أم أن الأمر سيان؟

زوجي لواء عسكري ويعرف جيدا طبيعة العمل، لذا فنحن نتعاون وندعم بعضنا خاصة كما أن اشتراكنا في نفس المجال زاد من فهنا لبعضنا، لكن حتى وإن كان زوجي مدنيا فهذا لن يغير شيئا لأن اختيارنا لبعضنا هو الأساس لنحقق التوازن والتكامل.

أنت اليوم رائد بالقوات البحرية هل تلمسين المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة وتكافؤ الفرص في المجال العسكري؟

أكيد، اليوم هنالك نساء وعمداء وألوية بالجيش الوطني الشعبي وهذا دليل على المكانة التي تكتسبها المرأة الجزائرية وحتى في العمل فبصفتي مسؤول بمصلحة حرس السواحل أقوم بواجباتي كأي مسؤول آخر وليس هنالك أي تفرقة أو تمييز حيث أقوم بالمناوبة والمهمات وأحضر الاجتماعات وما إلى غير ذلك.

انتشرت صور لوزيرات دفاع أجنبيات خلال ممارستهن لعملهن إحداهن كانت حامل هذه الصور أثارت ضجة إعلامية حول ما إذا كان بإمكان المرأة العمل في المجال العسكري رغم كون تلك البلدان من الدول التي تكرس المساواة، فهل بالإمكان أن نشاهد جزائرية في منصب مماثل يوما ما؟

أنا لا أرى ما يدعو للاستغراب في إمرأة حامل تقوم بعملها سواء أكان العمل عسكريا أو مدنيا أنا مثلا كنت أقوم بعملي بكل طبيعية وأخذت إجازة الأمومة كأي إمرأة عاملة.

أما فيما يخص أن يكون لنا يوما ما إمرأة في منصب نائب وزير الدفاع لما لا اليوم الجيش الشعبي الوطني يحرز تقدما يوم بعد يوم ففي السابق لم تكن هنالك نساء بالجيش اليوم يوجد مثلا عندنا بالبحرية النساء تعملن في السفن ويعول عليهن وهذا لم يكن مسموحا من قبل.

ختاما ماذا قدم لك الجيش الوطني الشعبي وماذا بإمكان المرأة الجزائرية أن التقدم له بالمقابل؟

أكيد قدم لي الكثير، قدم لي تكوينا احترافيا وعال المستوى ومهنة بها تدرج ومستقبل حيث كانت ضابطة ثم تدرجت لأصبح نقيب وأنا اليوم رائد كما أن العمل العسكري في حد ذاته كان تجربة فريدة من نوعها وعالما جديدا للاستكشاف.

أما المرأة فهي قادرة على تقديم ما يقدمه زميلها الرجل بالضبط من مثابرة، عمل وانضباط وكل ما يحمل الجيش الوطني الشعبي من سمات وخصائص لحماية وطنها كما فعل أجدادها.

عودة بوعزة إلى التدريبات تريح الأنصار

بادو زاكي يضبط معالم التشكيلة التي ستواجه أولمبي المدية

يواصل شباب بلوزداد تحضيراته تحسبا لمواجهة أولمبي المدية في إطار مباريات الجولة 25 للرابطة الأولى موبيليس، حيث أجرى الفريق، أمس، حصتين تدريبيتين عرفتا مشاركة اللاعب بوعزة الذي أنهى الخلاف الذي كان موجودا مع مدربه.

عمار حميسي

عودة اللاعب بوعزة إلى التدريبات كانت بردا وسلاما على الأنصار الذين تمنوا تواجده ضمن التعداد خلال الفترة الماضية، بالنظر لإمكاناته الكبيرة ومساهمته في النتائج الجيدة التي حققها الفريق، رغم عدم التزامه في التدريبات.

حدث سوء تفاهم في الفترة الماضية بين اللاعب ومدربه، جعلت الأخير يطالب الإدارة باستبعاده من الفريق الأول إلى غاية مثوله أمام المجلس التأديبي وهو ما كان سيجعل مشاركته أمام أولمبي المدية ولو احتياطيا في خبر كان.

لكن عودته إلى التدريبات بعد تصالحه مع مدربه جعلت الأنصار يتفاءلون بإمكانية مشاركته ولو احتياطيا وهو ما قد يعزز من حظوظ الفريق في العودة بنتيجة إيجابية من ملعب إمام الياس.

وأجرى الفريق، أمس، حصتين تدريبيتين: الأولى صباحية بملعب 20 أوت والثانية مسائية بملعب الحماية المدنية، حيث استغل المدرب بادو زاكي الفرصة لتجهيز العناصر التي ستشارك أمام أولمبي المدية.

من جهة أخرى، طالب المدرب بادو زاكي إدارة الفريق بتفادي الصراعات مع المسيرين السابقين، الذين يبقى هدفهم الوحيد، بحسبه، التشويش على التشكيلة التي تتواجد في السباق على كأس الجمهورية.

ويبقى الهدف الأول للفريق هو تحقيق نتائج إيجابية في البطولة والارتقاء في سلم الترتيب والتأهل إلى نهائي الكأس الذي سيجمعه بفريق اتحاد بلعباس.

صالحي يريد الرحيل

أصبحت أيام الحارس صالحي في شباب بلوزداد معدودة، بعد أن طلب من إدارة الفريق تسريحه في نهاية الموسم، بسبب اعتماد المدرب بادو زاكي على الحارس الثاني بوقاسم وهو ما جعله يفقد مكانته الأساسية.

وارتكب صالحي عدة أخطاء فادحة جعلت المدرب بادو زاكي يقرر الاعتماد على الحارس الثاني بوقاسم، الذي استغل الفرصة وأدى مباريات في الموسم زادت من ثقته بنفسه وساهمت في تطوره، خاصة بعد التفاهم الكبير الذي أصبح بينه وبين لاعبي الدفاع.

وسيكون صالحي مطالبا بإيجاد فريق يتفاوض معه من أجل شراء وثيقة تسريحه حسب مطالب إدارة الفريق. علما أنه محل اهتمام عدة أندية على غرار شباب قسنطينة ووفاق سطيف.

وتنوي الإدارة بالموازاة مع ذلك، تمديد عقد الحارس بوقاسم بعد نهاية الموسم بعد المستوى المميز الذي قدمه وهو ما رفع معنويات اللاعب.

في حال تأهل مانشستر يونايتد إلى نهائي أوروبا ليغ

مورينيو قد يضطر للعب بالفريق الثاني في الدوري الإنجليزي

قال جوزيه مورينيو، مدرب مانشستر يونايتد، إنه سيدفع بتشكيلة من اللاعبين الشبان، في آخر مبارياته بالدوري الإنجليزي الممتاز لكرة القدم، هذا الموسم، أمام كريستال بالاس، إذا تأهل لنهائي الدوري الأوروبي.

يتأخر يونايتد (الخامس) بنقطة وبمركز، خلف جاره مانشستر سيتي، وسيعتمد تأهله لدوري أبطال أوروبا، الموسم المقبل، باعتباره أحد أصحاب المراكز الأربعة الأولى بالدوري، على تعثر سيتي، أو ليفربول الثالث.

وقبل 4 مباريات من النهاية، لم يلعب يونايتد بعد، مع توتنهام الثاني، وآرسنال السادس، لكنه يستطيع أن يحجز مكانه أيضًا في دوري الأبطال، بالفوز بالدوري الأوروبي.

وسيقابل سيلتا فيغو الإسباني، في ذهاب الدور قبل النهائي، يوم الخميس.

وأبلغ مورينيو، موقع النادي على الإنترنت: «إذا فزنا على سيلتا، وصعدنا للنهائي في 24 ماي، في هذه الحال، وهو أمر افتراضي، سنلعب بالفريق الثاني».

وأوضح: «سيقام نهائي الدوري الأوروبي، يوم الأربعاء، سنلعب مع كريستال بالاس، يوم الأحد، وبالتالي سنخوض النهائي ونحن نواجه عواقب قد تكون وخيمة».

وتابع: «ربما أطلب من بات (مدرب فريق الشباب)، والطاقم المعاون، اللعب أمام كريستال بالاس. وأتمنى أن لا يحتاج بالاس لهذه المباراة للبقاء بالدوري؛ لأنه سيكون من السيء جدًا أن نلعب بفريق تحت 23 عامًا، أمام منافس يحتاج لنقاط».

وسيعود ثنائي خط الوسط بول بوغبا ومروان فيلايني، أمام سيلتا فيغو. وقال مورينيو، «سيعود فيلايني وبوغبا في هذه المباراة؛ لأننا لا نملك خيارات كثيرة».

وسيحل يونايتد، ضيفًا على أرسنال في البطولة، يوم الأحد القادم.

بابوش (قائد شباب باتنة) لـ «الشعب»:

كنا قادرين على حسم المباراة في المرحلة الأولى لولا تسرّع مهاجمينا

نتحمل جزءا من المسؤولية فيما آل إليه الفريق

كشف قائد فريق شباب باتنة «رضا بابوش»، أن فريقه كان قادرا على حسم المباراة ضد مضيفه إتحاد العاصمة في المرحلة الأولى، لو أحسن التفاوض مع الفرص الثلاث السانحة للتهديف أمام المرمى. موضحا أن مقعد بدلاء الشباب لا يتوافر على الأسماء الثقيلة التي تلعب للاتحاد، وهو ما صنع الفارق في المرحلة الثانية وجعل الفريق ينهزم بثلاثية نظيفة. «بابوش» أكد أن اللاعبين يتحملون جزءا صغيرا من المسؤولية فيما آل إليه الفريق هذا الموسم، وأنه على الذين كانوا السبب في تراجع نتائج الفريق أن يدفعوا الثمن غاليا. كما تحدث عن باقي مشوار البطولة، في هذا الحوار...

حاوره: محمد فوزي بقاص

الشعب: هزيمة جديدة عقّدت مأموريتكم أكثر للبقاء في المحترف الأول، رغم أنكم كنتم قادرين على تسجيل أكثر من هدف في المرحلة الأولى؟

رضا بابوش: كما شاهدتم كنا منتشرين جيدا فوق أرضية الميدان وأعقنا تحركات فريق إتحاد العاصمة. ومع مرور الدقائق كسبنا أكثر ثقة وتحررنا، لأننا أدركنا بأننا قادرين على التسجيل في أي دقيقة، خصوصا أننا كنا نصل إلى مرمى المنافس بسهولة، بدليل أننا خلقنا 3 فرص سانحة للتهديف أمام المرمى في المرحلة الأولى، ولم نكن لنضيعها لو كنا في ملعبنا بـ «سفوحي»، ولولا تسرع مهاجمينا لكنا طوينا المباراة لصالحنا في المرحلة الأولى. لكن للأسف، في المرحلة الثانية الطاقم الفني لإتحاد العاصمة أجرى تغييرين اثنين قلبا المواجهة رأسا على عقب، بينما اكتفينا بالدفاع طوال الشوط الثاني. للأسف، مقعد البدلاء لفريقنا ليس غنيا مثل الذي يملكه الإتحاد ونفتقر إلى لاعبين مميزين، وهو ما أثر على مردودنا كثيرا وجعلنا نتلقى الهدف الأول من نيران صديقة، ما أثر على معنوياتنا كثيرا وجعلنا نستسلم للأمر الواقع مع الضغط الرهيب الذي فرضه مهاجمو الإتحاد، بعدها تمكنوا من إضافة الهدفين الثاني والثالث وانتهت المباراة لصالحهم بنتيجة ثقيلة وعريضة، لكنها لا تعكس مجريات اللقاء في المرحلة الأولى.

سيناريو الشوط الثاني هو نفس السيناريو الذي حدث لنا في المرحلة الثانية مع فريق شبيبة القبائل ومشكلتنا باتت في المرحلة الثانية، هذه الهزيمة الجديدة زادت من متاعبنا من أجل البقاء في المحترف الأول، لكن تبقّى من عمر البطولة الوطنية 6 جولات كاملة وسنضحي من أجل البقاء.

• ألا تعتقد أن المشاكل الإدارية التي حدثت في الآونة الأخيرة، أثرت على الفريق؟

•• بطبيعة الحال، المشاكل الإدارية التي حدثت مؤخرا أثرت علينا كثيرا، خصوصا أننا في مرحلة حساسة وكانت لدينا مباريات متأخرة لم نعرف استغلالها. لكن لا يجب أن نختفي وراء المشاكل الإدارية فقط. للعب على الألقاب أو ضمان البقاء، هناك عمل كبير يقام قبل انطلاق الموسم لكي تبدأ ثمار العمل تجنى مع مرور الجولات، لكن نحن للأسف لم يحدث ذلك، وزادت الأمور تعقيدا مع مرور الجولات وارتكب القائمون على الفريق نفس الأخطاء التي وقع فيها الفريق منذ موسمين لما سقط النادي. ضف إلى ذلك، المشاكل الإدارية والمادية أثرت كثيرا على اللاعبين.

ما يمكنني تأكيده لك هو أن اللاعبين يتحملون جزءاً بسيطا من المسؤولية في تواجد الفريق على هذه الحال، وعلى الجميع تحمل مسؤولياته في هذا الإخفاق، وإذا عاد النادي إلى الرابطة المحترفة الثانية يجب على الذي كان سببا في ما آل إليه الفريق أن يدفع الثمن.

• شاهدنا فريقا منهارا ومهلهلا أمام إتحاد العاصمة، بصراحة هل تظن أن لديكم إمكانات ضمان البقاء؟

•• في البطولة الوطنية المستوى بين الأندية واللاعبين جد متقارب، ولا يمكن أن نعرف ما الذي سيحدث في ما تبقّى من عمر البطولة الوطنية لكرة القدم. 6 جولات تحدث فيها الكثير من الأمور، ضف إلى ذلك فارق النقاط بيننا وبين الفرق التي تلعب على ضمان البقاء ليس كبيرا، وما تبقى من عمر المواجهات في الموسم الكروي الحالي، سيجمع غالبية الفرق التي تصارع على البقاء فيما بينها وهي فرصتنا من أجل ضمان ذلك. كما قلت لك منذ قليل، سنصارع من أجل ضمان البقاء وإسعاد أنصارنا الذين عاشوا موسما أسودَ، لكن في حال لم نتمكن من ضمان ذلك، على الذي كان سببا في تراجع نتائج الفريق أن يعترف بما قام به ويدفع الثمن.

المكتب الفيدرالي «للفاف»

تأجيل الإعلان عن هوية المدربين المحليين المساعدين لألكاراز

أجل المكتب الفدرالي للاتحاد الجزائري لكرة القدم (فاف)، الفصل في هوية العضوين الجديدين اللذين سيدعمان العارضة الفنية للمنتخب الجزائري الأول لكرة القدم، حيث لم يتطرق الاجتماع الثاني، الذي عقده الرئيس الجديد للفاف مع أعضاء مكتبه، بداية الأسبوع الجاري، إلى هذا الملف، استنادا إلى البيان الذي نشرته الهيئة الكروية الوطنية على موقعها الإلكتروني.

مدرب المنتخب الوطني الجديد، الإسباني لوكاس ألكاراز، كان قد أعلن خلال الندوة الصحفية التي عقدها الشهر الفارط، غداة تنصيبه على رأس الطاقم الوطني للخضر، أن تشكيلة هذا الطاقم، الذي يتكون أيضا من مدرب مساعد ومحضر بدني اختارهما بنفسه من إسبانيا، ستتدعم بمدرب مساعد ثان ومدرب الحراس وكلاهما من الجزائر.

وأوضح المدرب السابق لنادي غرناطة الإسباني بالمناسبة، أنه سيترك مهمة اختيار المدربين المعنيين إلى مسؤولي "الفاف".

وتتردد منذ فترة في وسائل الإعلام الجزائرية عدة أسماء لمدربين محليين مرشحين لتعزيز العارضة الفنية، على رأسهم المدرب الحالي لوفاق سطيف خيرالدين مضوي، الذي يعد أصغر مدرب جزائري يتوج برابطة الأبطال الإفريقية، حيث كان قد فاز بها سنة 2014 وعمره لم يتجاوز آنذاك 37 عاما.

وشرع ألكاراز، منذ الأحد المنصرم، في الإشراف على أول تربص له مع منتخب المحليين، في انتظار التربص المقبل، المقرر نهاية الشهر الجاري، الذي سيشارك فيه اللاعبون الناشطون في الخارج وذلك تحسبا لاستضافة الطوغو ما بين 9 و11 جوان المقبل برسم الجولة الأولى من تصفيات كأس إفريقيا 2019 بالكامرون.

المراطون الدولي لألعاب القوى بمدينة الدار البيضاء

5 عناصر جزائرية تشارك في الموعد

تشارك بعض العناصر الوطنية في الملتقى الدولي للمشي الذي ستحتضنه مدينة «الدار البيضاء» المغربية في 13 ماي الجاري، يدخل في إطار الاستعدادات الخاصة بالتظاهرات القادمة، في مقدمتها ألعاب التضامن الإسلامي التي ستجري وقائعها بأذربيجان.

نبيلة بوقرين

يتعلق الأمر بـ5 عناصر، بنتان و3 ذكور، بهدف تمثيل الجزائر في هذا الملتقى الكبير الذي يسبق الألعاب الإسلامية، حيث يهدف القائمون على الاتحادية الجزائرية لألعاب القوى ضمان أفضل استعداد للمواعيد القادمة من أجل تحقيق نتائج إيجابية ومشرفة.

من جهة أخرى، فإن الرياضيين الذين سيتنقلون إلى الدار البيضاء، سبق لهم المشاركة مؤخرا في التجمع الدولي للكونفدرالية الأفريقية الذي جرى بتونس وهذا ما يعني أنهم يملكون إمكانات كبيرة من أجل تحقيق نتائج إيجابية ومشرفة من خلال توظيف عاملي الخبرة والتجربة التي سبق لهم اكتسابهما بعد احتكاكهم مع عناصر قوية.

للإشارة، فإن العدائين الجزائريين سيشدون رحالهم يوم 11 ماي الجاري، على أن يشاركوا في المنافسة التي ستكون على مدار يوم كامل، أي في 13 ماي الجاري، في حين يعودون في اليوم الموالي إلى أرض الوطن لمواصلة العمل المسطر من طرف الطاقم الفني، بما أن الفريق الوطني سيتنقل إلى أذربيجان بـ12 عنصرا وكلهم عزم على العودة بأفضل نتيجة من الموعد الإسلامي.

اجتماع مع المكتب الفيدرالي اليوم

كشف المكلف بالإعلام زمور، لجريدة «الشعب»، أنهم سيعقدون اليوم اجتماعا رفقة المكتب الفيدرالي، «ستعقد اتحادية ألعاب القوى اجتماعا رفقة أعضاء المكتب التنفيذي هذا الأربعاء بزرالدة بداية من الساعة 17:00 يتناولون فيه عدة نقاط تتعلق بالمواعيد القادمة، إضافة إلى أمور تتعلق ببرنامج العهدة الأولمبية القادمة والتحديات التي تنتظر الفرق الوطنية».

كما سيكون الموعد مع إجراء سباق نصف المراطون بولاية بجاية يوم 12 ماي الجاري وهناك مواعيد أخرى على الصعيد المحلي، منها تنظيم اليوم العالمي للأشبال الذي سيكون يوم السبت القادم، إضافة إلى 42 منافسة متعلقة بالنخبة الوطنية لأقل من 20 سنة، يحتضنها الملحق التابع للمركب الأولمبي محمد بوضياف بالعاصمة.

نابولي

رئيس النادي مستعد لبيع عقد غلام لجوفنتوس أو ريال مدريد

ذكرت تقارير إعلامية، أن إدارة نابولي رفضت انتقال لاعبها فوزي غلام إلى ميلانو الإيطالي في فترة الانتقالات الصيفية القادمة.

كشف رئيس نادي نابولي، أوريليو دي لورينتس، أنه غير مستعد لبيع الظهير الأيسر فوزي غلام لنادي ميلانو.

أوضح دي لورينتيس، أنه على استعداد لبيع لاعبه لنادي جوفنتوس أو ريال مدريد في الميركاتو الصيفي القادم.

وتلقى الظهير الأيسر للمنتخب الجزائري غلام العديد من العروض، من مانشستر يونايتد، وتشيلسي، وبايرن ميونيخ، وفالنسيا وأتلتيكو مدريد.

وانضم غلام لصفوف نابولي عام 2014 قادما من سانت إيتيان الفرنسي، مقابل 5 ملايين يورو، حيث ينتهي عقده مع الفريق الأزرق في 2018.

الشعب
الأربعاء 03 ماي 2017 م
الموافق لـ 07 شعبان 1438هـ
23
info@ech-chaab..com
www.ech-chaab.com
العدد 17326

مواعيد اليوم

حمدي ضيف «سجالات ومعنى»

يستضيف برنامج المقهى الأدبي «سجالات ومعنى» للإذاعة الثقافية، اليوم، أحمد حمدي عميد كلية الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر-3، ابتداء من الساعة 10:00 صباحا.
البرنامج يتطرق إلى عدة محاور، تتعلق بالتكوين وتطور مهن الاتصال، اليوم العالمي لحرية التعبير والصحافة، الأداء العام للإعلام الجزائري، وكذا قضايا أخرى مرتبطة بأحداث الساعة.

الانتقام الجماعي للسلطات الإستعمارية من المدنيين

ينظم المتحف الوطني للمجاهد، بالتنسيق مع مديريات المجاهدين والمتاحف الجهوية ومديريات المجاهدين، اللقاء الجماعي الموسع رقم 156 في إطار عملية تسجيل الشهادات الحية من أفواه المجاهدين والمجاهدات.
وقد خصص اللقاء لموضوع «الإنتقام الجماعي للسلطات الإستعمارية من المدنيين خلال الثورة التحريرية»، وذلك يوم الأثنين 8 ماي على الساعة 14:00 بعد الزوال.

أمن جيجل يسخر 1645 عنصر لتأمين التشريعيات

اتخذ أمن جيجل، إجراءات أمنية ميدانية قصد تأمين التشريعيات المقررة، غدا، تشمل تفتيش مراكز الانتخابات ووضع تشكيلات أمنية ثابتة على مستواها 48 ساعة قبل بداية انطلاق العملية، يبلغ تعدادها 975 عنصر من بين التعداد الإجمالي المسخر والمقدر بـ1645 شرطي من مختلف الرتب، مجهزين بمختلف الوسائل المادية.
كما تضمن مصالح الشرطة بأمن الولاية مواكبة نقل أوراق وصناديق الاقتراع، إلى جانب تأمين عمليات الفرز.
وبغرض تأمين محيط مراكز الاقتراع، تم تخصيص أفواج للقيام بدوريات راكبة وراجلة وكذا تعزيز وتكثيف الحواجز ونقاط المراقبة، فضلا عن تنظيم حركة المرور عبر مختلف المحاور لتسهيل تنقل المواطنين إلى المراكز. هذا وتبقى هذه الإجراءات سارية المفعول إلى غاية نهاية هذا العملية.

وصمة «حلال» إجبارية إبتداء من شهر جوان

يبدأ العمل تدريجيا بوصمة «حلال». التي تم إجبار وضعها في المواد الغذائية طبقا لقرار وزاري، بداية من جوان المقبل، بحسب ما صرح به المدير العام للمعهد الجزائري للتقييس، جمال حالس.
سيتم تحديد قائمة المواد الغذائية المعنية، في القريب العاجل، من قبل اللجنة الوطنية لمتابعة التصديق والتوصيم «حلال» التي تترأسها وزارة التجارة.

تحرير الطفل المختطف محداد سليم بتيزي وزو

أنهت مصالح الأمن الوطني معاناة عائلة «محداد» القاطنة بقرية أيت عنان (بلدية بني زمنزار، ولاية تيزي وزو)، صبيحة يوم 30 أفريل 2017، بعد تحرير إبنها المختطف محداد سليم، ذو 09 سنوات، من طرف قوات الشرطة بأمن دائرة بني دوالة بتيزي وزو.
ساهمت ثقافة التبليغ التي أضحى يتحلى بها المواطن، في تحرير الطفل المختطف محداد سليم، والذي تم التبليغ عن اختفائه يوم 27 أفريل 2017، بعد تقرّب أحد المواطنين من مصالح الشرطة بأمن دائرة بني دوالة بتيزي وزو وإدلائه بمعلومات هامة، أفضت إلى تحديد مكان تواجده وتدخل فرق الشرطة المختصة في وقت قياسي لتحريره سالما ومعافى.
ثمّنت المديرية العامة للأمن الوطني التعاون الإيجابي المثمر بين المواطن وشرطته والذي تم إرساء دعائمه من خلال انتهاج سياسة جوارية ترتكز على ثقافة التبليغ والمساهمة في العمل الأمني الفعال، التي أرسى قواعدها اللواء عبد الغني هامل المدير العام للأمن الوطني ووضعها ضمن أولوياته، بحيث أثبتت نجاعتها في تحقيق المعادلة الأمنية التي يعتبر المواطن العامل الأساسي فيها.

موبيليس يحتفل باليوم العالمي لحرية الصحافة

احتفل موبيليس يوم 3 ماي اليوم العالمي لحرية الصحافة، بمرافقة المنظمة الوطنية للصحافيين الرياضيين في تنظيم مهرجان كرة قدم الصحافة الرياضية يوم 2 ماي 2017 بملعب مركز تجمع تحضير الفرق الرياضية العسكرية ببن عكنون.
المهرجان عرف 3 مقابلات، جمعت الأولى فريق الصحافيين الرياضيين والثانية مسؤولي أقسام التحرير الرياضية لفريق المستشارين ودوليين سابقين. أما الثالثة فقد جمعت وزراء وإطارات الدولة وقضاة ومديري عناوين صحفية رياضية.
موبيليس، مرتاح لأن يكون الشريك الأول للإعلام ويقدم تهانيه بالنجاح للأسرة الإعلامية الوطنية.

ثرين يترحم على شهداء المهنة

يقوم وزير الاتصال حميد ثرين، اليوم، بوضع باقة ورد ترحما على شهداء المهنة من الصحافيين، بمناسبة اليوم العالمي للصحافة وذلك بساحة الحرية شارع حسيبة بن بوعلي. كما ينزل ضيفا على القناة الإذاعية الأولى وعلى القناة الثالثة.

مصيطفى يحاضر حول اليقظة التربوية

يشارك كاتب الدولة الأسبق لدى الوزير الأول للإستشراف والإحصائيات بشير مصيطفى، اليوم، بتونس، في أشغال المؤتمر الدولي حول جودة التعليم في دول المغرب العربي بورقة أكاديمية عن تطوير سياسات التعليم في دول المغرب العربي بتطبيق اليقظة التربوية (خطة طريق 2030).

غلق 348 محل تجاري بسطيف

كشفت مصالح الرقابة التابعة للمديرية الجهوية للتجارة بسطيف، عن حصيلة ثقيلة تمثلت في إنجاز 38583 تدخل رقابي لكل المخالفات المتعلقة بقمع الغش والممارسات التجارية غير القانونية. أسفرت عن معاينة 5345 مخالفة، تم بشأنها تحرير 5119 محضر، حولت للسلطات القضائية المختصة، حسب موقع المخالفة للفصل فيه طبقا لأحكام القانون.
من جهة أخرى، حجزت ذات المصالح، وفي نفس الفترة، كمية من السلع لأسباب مختلفة بـ20 مليون دج. فيما بلغت القيمة الإجمالية للسلع غير المفوترة 800 مليون دج، وتم اتخاذ إجراءات غلق إداري لـ348 محل تجاري.

بحضور سكان بلدية المهدية

«راديوز» تزور عائلة الشهيد لحمر محمد بطل ملحمة تيقنتورين

الشعب/ في مبادرة تستحق الإشادة والتنويه في الذكرى الرابعة لوفاة الشهيد لحمر محمد، بطل ملحمة تيقنتورين، والكل يعرف شجاعة العامل الذي أبطل المخطط الإرهابي مضحيا بحياته من أجل إنقاذ قاعدة الحياة، لقيت آنذاك العائلة تضامنا منقطع النظير من طرف الشعب الجزائري والدولة.
كانت جمعية راديوز، برئاسة قادة الشافي، قد قامت آنذاك بزيارة العائلة وأهدت لها إعانة مادية وزيارة إلى البقاع المقدسة.
المناسبة كانت مؤخرا باسترجاع الذكرى الرابعة لوفاة هذا البطل، حيث تنقلت جمعية «راديوز» إلى بلدية المهدية، بتيارت، وزارت منزل العائلة، إضافة إلى قبر الشهيد للترحم عليه وكذا معرفة انشغالات واحتياجات العائلة.
صرح والد الضحية بعد سروره بزيارة «راديوز» والتكريم التي حظيت به العائلة، إضافة إلى المساعدة المادية، متمنية من وزارة الصحة أن تتكفل والدة لحمر محمد المريضة والتي تحتاج إلى عملية على مستوى العين اليمنى.
حظيت هذه الزيارة بحضور غفير لسكان بلدية المهدية، الذين شكروا قادة الشافي وكذا لخضر بلومي، مغارية وبن شيحة على هذه المبادرة التضامنية التي تؤكد الحس المدني الذي تمتاز به الجمعية، التي تبقى دائما وفية لتقاليدها، خدمة للشباب وشهداء الواجب الوطني.

«جازي» تعيد إطلاق عرض ميلينيوم مع مزيد من المزايا

أعلنت جازي الشركة الرائدة في تكنولوجيا الاتصالات الرقمية، عن إعادة إطلاق عرض الدفع المسبق ميلينيوم مع تزويده بمزيد من المزايا والسهولة في الاستعمال، استجابة لتطلعات الزبائن الحاليين والمستقبليين.
تسمح المكالمات والرسائل النصية القصيرة غير المحدودة، التي يمنحها عرض ميلينيوم بدون شروط وفي كل الأوقات، للمشتركين بالتواصل بكل حرية وعلى أحسن شبكة.
كما يمنح عرض ميلينيوم الجديد، المتوفر بدون التزام مسبق وبدون فواتير، رصيدا سخيا من المكالمات نحو جميع الشبكات الوطنية والدولية، إلى جانب حجم معتبر من الأنترنت للإبحار في العالمي الافتراضي.
توفر الفئة الأولى من عرض مليونيوم وهي ميلينيوم 1200، للمشترك مكالمات ورسائل نصية غير محدودة طيلة اليوم نحو شبكة جازي ورصيد 1500 دينار صالح للمكالمات والرسائل نحو جميع الشبكات الوطنية والدولية، علاوة على 1.5 جيغا أوكتيه من الانترنت مهداة وصالحة لمدة ثلاثين يوم.
أما فئة ميلينيوم 2300 التي تمنح الزبون كذلك مكالمات ورسائل غير محدودة نحو شبكة جازي، إضافة إلى 3000 دينار من المكالمات نحو باقي الشبكات، فهي تهدي حجم 4 جيغا أوكتيه من الانترنت صالحة كذلك لمدة 30 يوما.

الشعب
ech-chaab
يومية إخبارية وطنية تأسست في 11 ديسمبر 1962

المفكرة التاريخية

■ **03 ماي 1956:** المحكمة العسكرية الفرنسية بالعاصمة تصدر الحكم بالإعدام على المجاهد «أحمد زبانة» ويُنفّذ يوم 19 جوان 1956.

■ **03 ماي 1957:** مصادرة جريدة فرانس أوبزفاتور France Observateur بسبب نشر شهادة حول التعذيب.

مواقيت الصلاة

الفجر:.....04.15
الظهر:.....12.45
العصر:.....16.32
المغرب:.....19.42
العشاء:.....21.10

الطقس المنتظر اليوم و الغد

عنابة	23°	الجزائر	20°	وهران	23°
عنابة	20°	الجزائر	25°	وهران	24°

الأربعاء 07 شعبان 1438 هـ الموافق لـ 03 ماي 2017 م | العدد 17326 | الثمن 10 دج france prix 1€

احتفالا بيومها العالمي

اللواء هامل يشيد بالصحافة الوطنية

الشعب/ بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، الذي يصادف الثالث ماي من كل سنة، وجه اللواء عبد الغني هامل المدير العام للأمن الوطني، للأسرة الإعلامية، باسمه الخاص وباسم جميع موظفي الأمن الوطني، أحرّ تهانيه وأصدق تمنياته بالنجاح والتوفيق في سبيل تنوير الرأي العام باحترافية وتميز.

أكد اللواء، أن الصحافة الوطنية، التي تساير التحولات الوطنية والدولية، لها الدور الفعال في إيصال المعلومة الصادقة وتزويد المواطن بالمادة الإعلامية البناءة، مبرهنة عن حسها الوطني الرامي لبناء مجتمع متطور عصري وحضاري يرقى بتوعية المواطن وبمسؤوليته تجاه وطنه في ظل التطورات الراهنة، كشريك رئيسي يدعم المؤسسات المسؤولة والفعالة في ظل احترام سيادة القانون.

في السياق ذاته، نوه السيد اللواء هامل بالعمل الموضوعي الذي تقوم به الصحافة الوطنية، بالشراكة مع المؤسسة الأمنية، بهدف تعزيز الإعلام الأمني، مؤكدا أن المديرية العامة للأمن الوطني تعمل على توفير كل الدعائم التواصلية المتاحة لتمكين الصحفي من الوصول للمعلومة في حينها وبضرورة تعزيز التواصل المشترك بين جهاز الأمن الوطني وقطاع الإعلام برؤية مشتركة وهدف موحد خدمة للمواطن الذي يعد الحلقة المحورية لمهام مستخدمي الأمن الوطني ورجال الإعلام من أجل ضمان أمن المواطن والحفاظ على حقوقه وحماية ممتلكاته.

محاربة للتهريب والجريمة المنظمة

الجيش يوقف مهربين وتجار مخدرات عبر الوطن

الشعب/ في إطار محاربة التهريب والجريمة المنظمة، أوقفت مفرزة للجيش الوطني الشعبي بتمنراست/ن.ع.6، يوم 01 ماي 2017، شخصين (02) على متن مركبة رباعية الدفع، بحوزتهما مسدس رشاش (01) من نوع كلاشنيكوف وكمية من الذخيرة.

وبالنعامة/ن.ع.2، أوقف عناصر الدرك الوطني تاجر مخدرات وحجزوا كمية من الكيف المعالج تقدر بثلاثة (03) كيلوغرامات، فيما ضبطت مفرزة للجيش الوطني (24000) قرص مهلوس بغرداية/ن.ع.4.

من جهة أخرى، أوقفت مفارز للجيش الوطني الشعبي بكل من تمنراست وبرج باجي مختار/ن.ع.6، (12) مهربا وحجزت ثلاث (03) مركبات رباعية الدفع وشاحنة محملة بـ(10 ,8) طن من المواد الغذائية، بالإضافة إلى معدات تنقيب عن الذهب. فيما تم توقيف (09) مهاجرين غير شرعيين من جنسيات مختلفة بكل من بسكرة وغرداية/ن.ع.4.

المنظمة الوطنية للصحافيين الرياضيين الجزائريين

دورة ناجحة وتنظيم محكم بمركز تجمع وتحضير الفرق الرياضية العسكرية

احتفالا باليوم العالمي للصحافة، قامت، أمس، المنظمة الوطنية للصحافيين الرياضيين الجزائريين، بتنظيم دورة كروية بمركز تحضير المنتخبات الوطنية العسكرية بن عكنون، والتي عرفت حضورا مميزا من الإطارات العسكرية وشخصيات سياسية، في جو رياضي مميّز عرف تنظيما محكما.

حامد حمور

المنظمة الوطنية للصحافيين الرياضيين الجزائريين قامت بهذه المناسبة، بتكريم الفريق أحمد قايد صالح نائب وزير الدفاع، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، حيث تسلم الجائزة العقيد عبد الرحيم بن عمار رئيس مصلحة الرياضات العسكرية بالنيابة.

عرفت الدورة إجراء 3 مقابلات، جمعت الأولى بين إعلاميين رياضيين وكانت في قمة الحماس والتنافس الرياضي. في حين جمعت الثانية بين المحللين الرياضيين ورؤساء الأقسام الرياضية لمختلف وسائل الإعلام الوطنية. وشارك خلالها صحافي «الشعب» مع فريق المحللين رفقة بعض الصحافيين الذين دعموا هذه التشكيلة التي تمكنت من الفوز باللقاء، بالنظر لوجود لاعبين سابقين على غرار ياحي، مازة، لعريبي وعجالي... في حين أن المباراة الثالثة، التي جمعت تشكيلتين تضم الأولى شخصيات ووزراء، على غرار محمد بوغازي مستشار رئيس الجمهورية، والهادي ولد علي وزير الشباب والرياضة وعدد من اللاعبين الدوليين القدامى، أمثال علي بن شيخ وحكيم مدان... بينما ضمت الثانية مديري المؤسسات الإعلامية.. وعاد الفوز للفريق الأول.

واستحسن الجميع هذه المبادرة، التي جمعت عديد الشخصيات والإعلاميين والمحللين في تنافس رياضي في جو مريح وظروف تنظيمية جد حسنة، خاصة وأن المقابلات جرت فوق أرضية معشوشبة طبيعيا.

إشهار